



الأمم المتحدة

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الحادية والستون
(1-25 حزيران/يونيه 2021)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية
الدورة السادسة والسبعون
الملحق رقم 16



الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الحادية والستون
(1-25 حزيران/يونيه 2021)



الأمم المتحدة • نيويورك، 2021

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفصل
5	الأول - تنظيم الدورة
5	ألف - جدول أعمال
6	باء - انتخاب أعضاء المكتب
7	جيم - الحضور
8	دال - الوثائق
8	هاء - اعتماد تقرير اللجنة
10	الثاني - المسائل البرنامجية
10	ألف - الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022
10	البرنامج 1: شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات
13	البرنامج 2: الشؤون السياسية
18	البرنامج 3: نزع السلاح
21	البرنامج 4: عمليات حفظ السلام
26	البرنامج 5: استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية
31	البرنامج 6: الشؤون القانونية
35	البرنامج 7: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
39	البرنامج 8: أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
43	البرنامج 9: دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
47	البرنامج 11: التجارة والتنمية
50	البرنامج 11: البيئة
56	البرنامج 12: المستوطنات البشرية
61	البرنامج 13: المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية
67	البرنامج 14: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
71	البرنامج 15: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
79	البرنامج 16: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ
84	البرنامج 17: التنمية الاقتصادية في أوروبا
88	البرنامج 18: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

92	البرنامج 19: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا
95	البرنامج 20: حقوق الإنسان
102	البرنامج 21: توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين
105	البرنامج 22: اللاجئين الفلسطينيين
109	البرنامج 23: المساعدة الإنسانية
112	البرنامج 24: التواصل العالمي
115	البرنامج 25: خدمات الإدارة والدعم
125	البرنامج 26: الرقابة الداخلية
128	البرنامج 27: الأنشطة المشتركة التمويل
132	البرنامج 28: السلامة والأمن
135	باء - التقييم
	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج
135	وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات
	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير
137	الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الذي يقدمه
138	البرنامج 9 من خلال مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة التواصل العالمي
140	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تفتيش وظيفة التقييم لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين
141	وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)
142	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
143	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام
144	الثالث - مسائل التنسيق
	ألف - التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني
144	بالتنسيق لعام 2020
148	باء - دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
149	الرابع - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة
150	الخامس - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والستين للجنة
	المرفق
153	قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الحادية والستين

الفصل الأول

تنظيم الدورة

- 1 - عقدت لجنة البرنامج والتنسيق دورتها التنظيمية في 15 نيسان/أبريل 2021 ودورتها الموضوعية من 1 إلى 25 حزيران/يونيه 2021.
- 2 - وبسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتدابير الوقائية المتخذة في مقر الأمم المتحدة، اجتمعت اللجنة بوسائل افتراضية خلال دورتها الموضوعية من 1 إلى 24 حزيران/يونيه وعقدت جلسة ختامية بالحضور الشخصي في 25 حزيران/يونيه.

ألف - جدول أعمال

- 3 - كان جدول أعمال الدورة الحادية والستين الذي أقرته اللجنة في دورتها التنظيمية كما يلي:
 - 1 - انتخاب أعضاء المكتب.
 - 2 - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
 - 3 - المسائل البرنامجية:
 - (أ) الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022؛
 - (ب) التقييم.
 - 4 - مسائل التنسيق:
 - (أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛
 - (ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.
 - 5 - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.
 - 6 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والستين.
 - 7 - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الحادية والستين.

تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة

- 4 - في الدورة التنظيمية التي عُقدت افتراضياً في 15 نيسان/أبريل، وُجّه انتباه اللجنة إلى مذكرة الأمانة العامة (E/AC.51/2021/L.2)، التي ذُكر فيها أن اللجنة دُعيت، عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2008 (د-60)، لأن تختار تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" (A/75/874) للنظر فيه خلال دورتها الحادية والستين.

برنامج العمل

- 5 - في الجلسة نفسها، وُجّه انتباه اللجنة أيضاً إلى جدول الأعمال المؤقت المشروح (E/AC.51/2021/1/Rev.1) ومذكرة الأمانة العامة المتعلقة بحالة الوثائق (E/AC.51/2021/L.1)، والتي ترد فيها قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة للنظر فيها.
- 6 - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أقرّت اللجنة برنامج عملها، على أساس أن المكتب سيُدخل عليه تعديلات، حسب الاقتضاء، أثناء سير الدورة لمراعاة ونتيرة المناقشات. وقررت اللجنة أن تكون الجلسات التي تُعقد أثناء الدورة الموضوعية افتراضية في أغلب الحالات، باستثناء الجلسة الختامية التي تُعقد بالحضور الشخصي في 25 حزيران/يونيه.
- 7 - وفي أعقاب الجلسة المتعلقة بتنظيم الأعمال، المعقودة في 1 حزيران/يونيه خلال الدورة التنظيمية، قدّم أمين اللجنة إحاطة غير رسمية بشأن المسائل التنظيمية.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

- 8 - في الدورة التنظيمية المعقودة في 15 نيسان/أبريل، انتخبت اللجنة، بالتركية، جيوفاني بوتيجينج (مالطة)، من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، نائباً لرئيس الدورة الحادية والستين.
- 9 - وفي 8 حزيران/يونيه، انتخبت اللجنة، بالتركية، منزي سي مكهولولي مابوزا (إسواتيني)، من مجموعة الدول الأفريقية، نائباً لرئيس الدورة الحادية والستين.
- 10 - وفي 11 حزيران/يونيه، أبلغ ممثل كوستاريكا، بصفته رئيساً لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لشهر حزيران/يونيه، اللجنة بأن المجموعة ستتخلى عن دورها بصفقتها رئيسةً للجنة في دورتها الحادية والستين، على ألا يشكّل ذلك سابقة يؤخذ بها ودون تغيير نمط التناوب المتبع.
- 11 - وبناءً على ذلك، انتخبت اللجنة، بالتركية، جيوفاني بوتيجينج (مالطة)، من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، رئيساً، وفيدريكو غونساليس (أوروغواي)، من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نائباً للرئيس في دورتها الحادية والستين.
- 12 - وفي 24 حزيران/يونيه، انتخبت اللجنة، بالتركية، أرمان خاشاتريان (أرمينيا)، من مجموعة أوروبا الشرقية، مقررًا للدورة الحادية والستين.
- 13 - وبناءً عليه، كان أعضاء المكتب خلال الدورة الحادية والستين للجنة كالتالي:

الرئيس:

جيوفاني بوتيجينج (مالطة)

نائب الرئيس⁽¹⁾:

منزي سي مكهولولي مابوزا (إسواتيني)

فيدريكو غونساليس (أوروغواي)

مقرر:

أرمان خاشاتريان (أرمينيا)

(1) ظل مقعد نائب الرئيس المخصص لمجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ شاغراً لعدم ورود أي ترشيح لذلك المنصب.

جيم - الحضور

14 - كانت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة في اللجنة:

الاتحاد الروسي	إثيوبيا
الأرجنتين	أرمينيا
إسواتيني	ألمانيا
أنغولا	أوروغواي
إيران (جمهورية - الإسلامية)	إيران (جمهورية - الإسلامية)
إيطاليا	باراغواي
باكستان	البرازيل
بولندا	بيلاروس
جزر القمر	جمهورية كوريا
الصين	فرنسا
الفلبين	الكاميرون
كوبا	كوستاريكا
ليبيريا	مالطة
مالي	موريتانيا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	الولايات المتحدة الأمريكية
الهند	اليابان
الولايات المتحدة الأمريكية	

15 - وكانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التالية ممثلة بمراقبين:

بوتسوانا	المغرب
إسرائيل	الجمهورية العربية السورية
كينيا	الاتحاد الأوروبي

16 - وحضر الدورة أيضاً الأمين العام المساعد لشؤون سيادة القانون والمؤسسات الأمنية؛ والرئيس بالنيابة لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة؛ ووكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية؛ والأمانة العامة للمساعدة ومديرة مكتب نيويورك لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ووكيلة الأمين العام للتواصل العالمي؛ والأمانة العامة للمساعدة ونائبة المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم

المتحدة للمرأة)؛ والأمانة العامة المساعدة/نائبة المديرية التنفيذية المعنية بإدارة الموارد والاستدامة والشراكات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والمديرية التنفيذية لمركز التجارة الدولية؛ والأمين العام بالنيابة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ والأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية وكبير الاقتصاديين والموظف المسؤول في شعبة التحليلات والسياسات الاقتصادية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والأمانة العامة المساعدة لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا؛ ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ ونائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ والأمانة العامة المساعدة لحقوق الإنسان، مكتب نيويورك؛ ووكالة الأمين العام ومستشارته الخاصة لشؤون أفريقيا؛ والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ الأمين العام المساعد للشؤون القانونية؛ والأمين العام المساعد ورئيس آلية التحقيق المستقلة لميانمار؛ والأمانة العامة المساعدة ورئيسة الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011؛ وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومديرية أمانته؛ والأمانة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ والمفتش ورئيس وحدة التفتيش المشتركة؛ والأمين التنفيذي لوحدة التفتيش المشتركة؛ ووكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات؛ والأمانة العامة المساعدة لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات؛ ووكالة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال؛ والأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والشؤون المالية والميزانية، المراقب المالي؛ والأمانة العامة المساعدة للموارد البشرية؛ ووكيل الأمين العام للدعم العملياتي؛ والأمانة العامة المساعدة لعمليات الدعم؛ والأمين العام المساعد لإدارة سلسلة الإمداد؛ والأمين العام المساعد/رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات بالنيابة؛ ووكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن؛ وغيرهم من كبار مسؤولي الأمانة العامة.

دال - الوثائق

17 - ترد في مرفق هذا التقرير قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الحادية والستين.

هاء - اعتماد تقرير اللجنة

18 - في الدورة الموضوعية المعقودة في 25 حزيران/يونيه، عرض مقرّر اللجنة مشروع تقرير اللجنة (E/AC.51/2021/L.4، والإضافات) ومشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين (E/AC.51/2021/L.3).

19 - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير.

20 - وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمدت اللجنة مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والستين (E/AC.51/2021/L.3) وقرّرت أن يجري تحديثه في ضوء القرارات والمقرّرات التي يتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام 2021 والتي تتخذها الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

21 - وقبل اختتام الجلسة، أدلى ببيانات ممثلو كوبا والمملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد الروسي وكوستاريكا والولايات المتحدة والصين. وأدلى الرئيس بملاحظات ختامية.

الفصل الثاني

المسائل البرنامجية

ألف - الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

البرنامج 1

شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات

22 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 للبرنامج 1، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات (A/76/6 (Sect. 2)).

23 - ووجه الرئيس الانتباه إلى بيان وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات الذي عرض فيه البرنامج. وأجاب وكيل الأمين العام، مع عدد آخر من ممثلي الأمين العام، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

24 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها للعمل الممتاز الذي تقوم به إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وللخطة البرنامجية التي قدمتها. وأثنت الوفود على امتثال الإدارة لمطلب إصدار الوثائق باللغات الرسمية الست في آن واحد. ورأت عدة وفود أن ثمة حاجة إلى مواصلة تعزيز ودعم مبدأ تعدد اللغات، الذي يتسم بأهمية قصوى ويشكل قيمة أساسية وجوهرية من قيم الأمم المتحدة تهدف إلى تعزيز تنوع اللغات وحمايتها والحفاظ عليها. ودعت وفوداً إلى تعزيز المساواة في المعاملة بين جميع اللغات في كل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، وفي نشر الوثائق وترجمتها التحريرية وترجمتها الفورية في جميع الكيانات، بما في ذلك مقر الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، واللجان الإقليمية. وأعرب عن التقدير لعمل وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، المسؤول عن تنسيق تعدد اللغات على نطاق الأمانة العامة، وكذلك لتنفيذ الأهداف ذات الصلة بذلك بفعالية وشفافية ونجاح. وشدد أحد الوفود على أهمية الحفاظ على التعددية اللغوية كمؤشر رئيسي من مؤشرات الأداء.

25 - وأعرب عن التقدير والدعم للمؤشرات المتسقة المستخدمة في الإدارة، وهي الجودة وحسن التوقيت وتعدد اللغات وفعالية التكلفة والاستدامة، فضلاً عن إمكانية الحصول على خدماتها، وشجعت الإدارة على مواصلة التقيد بتلك المؤشرات وتحسين نوعية عملها العالية. وكرر أحد الوفود تأكيد رغبته في رؤية مقاييس أداء واضحة وقابلة للقياس ومحددة زمنياً في الخطة البرنامجية، وأعرب عن رأي مفاده أن هناك مجالاً لجعل مقاييس الأداء، مثل نتائج الاستقصاءات الواردة في الأشكال الثامن عشر والتاسع عشر والثلاثين من الباب 2 أكثر توافهاً مع السياق، وأن الطابع الثنائي لمقاييس الأداء قد لا يوضح بشكل كاف السبل الأخرى التي يمكن من خلالها أن تعزز الإدارة خدماتها وأن تمكن أيضاً الدول الأعضاء من تزويد الإدارة بوسائل لزيادة الموارد إذا لزم الأمر.

26 - وأعربت الوفود عن تقديرها لعمل الإدارة على توفير الخدمات المحددة في ولايتها بسلسلة في فترة محفوفة بالتحديات طغت عليها تدابير السلامة والصحة بسبب جائحة كوفيد-19 التي غيرت طرائق عمل الأمم المتحدة. ولوحظ أن استمرارية الأعمال في تلك البيئة الجديدة قد تطلّب حلولاً جديدة ومبتكرة وأن دوائر المؤتمرات سارعت إلى التكيف مع تلك الحالة التي لم يعرف لها مثيل من قبل. وأثنى أحد الوفود على الكفاءة المهنية التي أبدتها موظفو الإدارة، وقال إنهم لم يكتفوا بنهج توجيه العملاء وتقديم الخدمات لهم، بل تصرفوا بشعور كبير بالمسؤولية عن تنفيذ الولايات العالمية للمنظمة. وأثنى وفد آخر على الإدارة لقدرتها على التكيف والعمل بلا كلل للمساعدة على استمرار تشغيل العملية الحكومية الدولية أثناء الجائحة، بما في ذلك إتاحة اتخاذ المقررات والقرارات خلال تلك الفترة.

27 - وأبدت الوفود ترحيبها باستراتيجية الإدارة المتمثلة في التحديث والتحسين المستمرين وأعربت عن تأييدها لها، لأن تلك الاستراتيجية جعلت الانتقال إلى بيئة العمل الافتراضية والمختلطة ممكناً. وأشار أحد الوفود إلى الطريقة التي سخرت بها الإدارة التكنولوجيا وطرق العمل المختلفة لتحسين الخدمات التي تقدمها وزيادة استخدامها للموارد إلى أقصى حد على مر السنين، وذكر أنه يعتبر الإدارة مثلاً يجدر أن تحتذي به الأقسام الأخرى في الأمانة العامة لاستخدام التكنولوجيا لتحسين عملها. وشجّع وفد آخر الإدارة على تبني أساليب عمل جديدة على نحو يناسب مقتضيات السياق. وطُلب من الإدارة أن تقيم فعالية شكل العمل المختلط وتأثيره في مشاركة الوفود الصغيرة. وأشار الوفد نفسه إلى الفترتين 2-40 و 2-41 اللتين تصفان عملية صنع القرار أثناء الجائحة، حيث لم تُعقد اجتماعات بالحضور الشخصي وتوقفت عملية صنع القرار، وطلب الوفد آراء الإدارة بشأن الدروس المستفادة، بما في ذلك بشأن إمكانية اتخاذ القرارات عن بعد، إذا طرأ حدث آخر غير مسبوق يمنع الأمم المتحدة من عقد الاجتماعات بالحضور الشخصي.

28 - وشدد أحد الوفود على أهمية ضمان حسن سير العمل في أقسام اللغات والحفاظ على توفير خدمات مؤتمرات عالية الجودة في جميع مراكز العمل، بما في ذلك إتاحة الوثائق وتوفير خدمات المؤتمرات باللغات الرسمية الست في آن واحد. ورحب الوفد بتركيز الإدارة على إعادة ضبط مهارات موظفي اللغات وتوجههم المهني كخيار قابل للتطبيق لضمان تزويدها بموظفي لغات موهوبين يملكون المهارات المطلوبة في الأمم المتحدة. وأعرب الوفد نفسه عن تأييده لعمل الإدارة في التواصل مع الجامعات والمؤسسات الأخرى في جميع أنحاء العالم، لأن ذلك سيمكن الجامعات من إعداد خبراء شباب وموهوبين للعمل في أقسام اللغات. ولاحظ الوفد أن وظائف اللغات لا تخضع للتوزيع الجغرافي لأن موظفي اللغات يعيّنون من خلال امتحانات تنافسية صارمة لتحديد المهنيين ذوي المهارات المتفوقة والعالية التخصص التي تتطلبها خدمات المؤتمرات بالأمم المتحدة، وشدد على أن الأساليب التي تتبعها الإدارة في تعيين هؤلاء الموظفين ينبغي أن تستند استناداً كاملاً إلى هذا المبدأ. وأكد وفد آخر ضرورة تعيين وتدريب موظفي اللغات في الوقت المناسب.

29 - ورحب أحد الوفود، بصفته البلد الذي يستضيف مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرين بشأن تغير المناخ، بمواصلة الإدارة عملها على اتباع الممارسات المراعية للبيئة والمستدامة التي يمكن أن تسهم في تحديد أثر الكربون الناجم عن خدمات المؤتمرات، وشجّع الإدارة على مواصلة المضي في تلك الجهود في عام 2022.

30 - وفي ما يتصل بمسألة إصدار الوثائق، أشار أحد الوفود إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 77/1988 بشأن تنشيط المجلس، حيث أكد المجلس مجدداً في قراره أنه ينبغي للأمانة العامة تعميم الوثائق ذات الصلة بجميع لغات العمل قبل ستة أسابيع من افتتاح دورات المجلس وهيئاته الفرعية. وأشار الوفد إلى

أن عدد وثائق الميزانية البرنامجية المتاحة قبل أسبوع من انعقاد دورة اللجنة كان أقل من النصف، وأن ذلك قوّض قدرة اللجنة على أداء عملها بفعالية. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أن أحد الأسباب الرئيسية لتأخر إصدار التقارير هو حجم الوثائق، وطلب توضيحاً بهذا الشأن. وأشار الوفد إلى أن الميزانية البرنامجية بصيغتها الحالية تتألف من نحو 1,5 مليون كلمة. وفي هذا السياق، أشار وفد آخر إلى تشابه الأهداف والاستراتيجيات الخاصة بعناصر مراكز العمل في أي برنامج فرعي، وتساءل عما إذا كان يمكن النظر، في ما يخص الإبلاغ في وثيقة الميزانية، في دمج الأهداف والاستراتيجيات وبعض مقاييس الأداء المتصلة بعناصر مماثلة في وحدات إبلاغ مماثلة، مثل الترجمة الشفوية عبر مراكز العمل الأربعة. وذكر الوفد أن هذا النهج يمكن أن يقصّر طول الوثيقة.

31 - وفي ما يخص البرنامج الفرعي 1، الجمعية العامة وشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار النتيجة 3: توسيع مجموعة الأدوات الإجرائية المتاحة لاجتماعات الهيئات الحكومية الدولية، حيث أشير إلى أن البرنامج الفرعي سيقوم، حسب الاقتضاء، بتحويل البنية الأصلية التي أتاحها في أثناء الجائحة إلى طرائق جديدة يمكن للدول الأعضاء استخدامها، بما في ذلك في ما يتعلق بأساليب العمل الجديدة (الفقرة 2-55)، تساءل أحد الوفود عما إذا كانت الإدارة تعتزم إجراء ذلك التحول بطريقة جديدة، باعتبار أن الجمعية لم تتخذ قراراً بشأن ما يسمى "الطريقة الجديدة". وطلب وفد آخر توضيحاً بشأن أساليب العمل الجديدة المذكورة في الوصف السردى للبرنامج، وتحديدًا بشأن تعريف أساليب العمل الجديدة المذكورة وكيفية اختلافها عن نهج استمرارية تصريف الأعمال. وطلب الوفد تأكيداً بأن تطوير أساليب عمل جديدة فيما يتعلق بتوفير خدمات المؤتمرات للدول الأعضاء لن يغير أساليب العمل التي أقرتها وأنشأتها الدول الأعضاء، وأن ذلك لن يمسّ بحق الجمعية في تحديد أساليب العمل.

32 - وفي ما يتصل بإدارة المؤتمرات، جنيف، البرنامج الفرعي 3، خدمات الوثائق، في إطار النتيجة 3: لغة شاملة جنسانياً في وثائق الأمم المتحدة، استفسر أحد الوفود عن المصدر الذي انبثقت منه الولاية المتصلة باستخدام لغة شاملة جنسانياً. ورأى وفد آخر أن استخدام لغة شاملة جنسانياً في إعداد وثائق الأمم المتحدة هو أمر لم يصدر به أي تكليف من الجمعية العامة أبداً. وشُدّد على أن قائمة الولايات التشريعية، المنصوص عليها في الفقرة 2-168، محددة جداً ولا تتضمن أي توجيه للإدارة باستخدام لغة شاملة جنسانياً في إعداد جميع وثائقها. وعلى العكس من ذلك، رحب وفد آخر بالعمل الجاري لوضع توجيهات بشأن استخدام لغة شاملة جنسانياً ومراعية لمنظور الإعاقة باللغات الرسمية الست، وتطبيقها على الوثائق التي تعدّها الأمانة العامة. وأشار الوفد إلى أن تلك النتيجة قد ذُكرت في ما يخص جنيف، وأعرب عن أمله في توسيع نطاق استخدام لغة شاملة جنسانياً في الوثائق في جميع أقسام الأمانة العامة، وفي النظامين الأساسيين والإداري لموظفي الأمم المتحدة، وطلب توضيحاً بشأن كيفية عمل الإدارة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في هذا الصدد.

33 - وفي ما يتصل بإدارة المؤتمرات، نيويورك، البرنامج الفرعي 4، خدمات الاجتماعات والنشر، لاحظ أحد الوفود أن هناك انخفاضاً في طباعة وثائق الأمم المتحدة المنشورة، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض عدد الاجتماعات (الفقرة 2-109). وفي هذا الصدد، ومع الإقرار بالحاجة إلى إعداد الوثائق وترجمتها، طُلب توضيح بشأن مدى الحاجة إلى طباعة الوثائق مادياً، نظراً إلى قلة الطلب عليها.

الاستنتاجات والتوصيات

34 - أوصت اللجنة بأن تستعرض الجمعية العامة، في دورتها السادسة والسبعين، الخطة البرنامجية الخاصة بالبرنامج 1، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".

البرنامج 2

الشؤون السياسية

35 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 للبرنامج 2، الشؤون السياسية (A/76/6 (Sect. 3)).

36 - ولفت الرئيس الانتباه إلى البيانات التي أدلى بها ممثل الأمين العام في ما يتعلق بإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، والممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وممثل وكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب، أثناء عرضهم للبرنامج. وأجابت الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، ونائبة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومنسقة الأمم المتحدة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، مع ممثلين آخرين للأمين العام، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

37 - أعربت الوفود عن تقديرها للعمل الذي قامت به إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في مجال منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، والحفاظ على السلام، ولا سيما أثناء جائحة كوفيد-19. وأعرب عن تأييد تنفيذ دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، على النحو الذي أقره مجلس الأمن في قراره 2532 (2020). وأشادت الوفود بالإدارة لما تضطلع به من عمل في مجال تعزيز عمليات التسوية السلمية للمنازعات وجهود الوساطة، بما في ذلك من خلال بعثاتها السياسية الخاصة، وأشار إلى أن هذا العمل بالغ الأهمية لدعم ولاية المجلس في مجال السلام والأمن الدوليين. وأشار أحد الوفود إلى أن الجائحة يمكن أن تزيد من حدة التوترات في الحالات التي كانت صعبة أصلاً، ورحب بالجهود التي تبذلها الإدارة، والممثلون الخاصون والمبعوثون والبعثات في الميدان، للتكيف مع التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19، وذلك بالجمع بين العمل الافتراضي والحضوري وتقبل التعرض لمخاطر محسوبة في ما يتعلق بالسلامة في ظل الجائحة.

38 - وأعربت الوفود عن تقديرها لعمل الإدارة في مجالات البرنامج الفرعي 4، إنهاء الاستعمار، والبرنامج الفرعي 5، قضية فلسطين، والبرنامج الفرعي 6، مكتب دعم بناء السلام، وكذلك عن تقديرها للجنة بناء السلام. وأعربت عدة وفود عن تأييدها لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وأثنت على الإدارة لإدماجها منظورا جنسانيا في عملها. وأعرب أيضا عن الترحيب بالتزام الإدارة بإدماج منظور الإعاقة.

39 - وكرر أحد الوفود التأكيد على مبادئ التسوية السلمية للمنازعات، وعدم استعمال القوة، وموافقة الدول، وطلب إلى الإدارة مواصلة تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز عمليات التسوية السياسية، وزيادة بذل مساعيها الحميدة وجهود الوساطة، وتحسين الوفاء بمسؤولياتها على نحو أفضل وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ولا حظ الوفد نفسه أن تنفيذ إصلاح ركيزة السلام والأمن عملية طويلة الأجل وشجع الإدارة على الاستفادة من

الخبرات والدروس المستفادة من أجل مواصلة التحسين. وأعرب عن رأي مفاده أن تخلف النمو هو السبب الجذري لكثير من المشاكل، لا سيما في البلدان والمناطق التي تشهد نزاعات، وأن زيادة الاستثمار في ميدان التنمية لتعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية الضعيفة هو السبيل الأساسي للقضاء على مختلف عوامل الخطر وإرساء أساس متين للسلام وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. وأشار وفد آخر إلى ضرورة معالجة السلام والأمن من خلال نهج متعدد الأبعاد، مع التسليم بمتوالية السلام بجميع مراحلها من الوقاية إلى التنمية الطويلة الأجل.

40 - وأكد أحد الوفود دعمه لمواصلة تعزيز شراكات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية وتعزيز صندوق بناء السلام. وأشار وفد آخر إلى الفقرة 3-7، فطلب مزيداً من التفاصيل عن جملة أمور منها ولاية مرفق الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة بناء السلام والشراكات. ولوحظ أن هذا العمل يتصل أيضاً بالتعاون مع نظام المنسقين المقيمين، وفي هذا السياق، طلب الوفد نفسه مزيداً من المعلومات عن هذا التعاون. وأثيرت مسألة ما إذا كان العمل مع نظام المنسقين المقيمين يقتصر على التنسيق مع المنسقين المقيمين الذين يؤدون دورين أو ثلاثة أدوار في البعثات السياسية الخاصة.

41 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، أعرب عن التأييد لعمل البرنامج الفرعي ولجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحسين قدرات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على تحديد حالات النزاع ومنع نشوبها والتصدي لها. وأعرب عن رأي مفاده أن عمل البرنامج الفرعي يقع في صميم إصلاحات الأمين العام، ومن ثم، فهو مهم جداً. ورحب أحد الوفود بإجراء التقييم الذاتي للعمليات الانتقالية التي تمر بها الأمم المتحدة وبتزايد الاهتمام بالتخطيط المبكر للعمليات الانتقالية؛ وأشار الوفد إلى أن الأمين العام قد أجرى مؤخراً استعراضاً لتكامل جهود الأمم المتحدة في هذا المجال وطلب توضيح الخطوات المتخذة حالياً لضمان زيادة الامتثال لأدوات التقييم والتخطيط المتكاملين الخاصة بالأمم المتحدة. ولاحظ أحد الوفود أن تقييم نتائج البرنامج الفرعي لا يزال صعباً، لأنه لا يمكن تحديد ما إذا كان دور الأمم المتحدة في منطقة النزاع قد أدى بشكل مباشر إلى تحسين الوضع. وأعرب وفد آخر عن أسفه لأن بعض قطاعات الإدارة لا تتوفر لديها القدرة الكافية للاضطلاع بمهامها كاملة. وفي ما يتعلق بالفقرتين 3-25 و 3-26، بشأن الأداء البرنامجي في عام 2020، أشار الوفد إلى دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي فأعرب عن تأييده لجهود الوساطة التي يبذلها البرنامج الفرعي. وأعرب الوفد نفسه أيضاً عن تأييده للعمل الذي تضطلع به البعثة السياسية الخاصة المتمثلة في مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، بما في ذلك تعزيز القدرات المستقلة للمكتب. وفي ما يتعلق بقائمة الولايات التشريعية للبرنامج الفرعي، تساءل أحد الوفود عما إذا كانت القائمة تتضمن خطأ مطبعياً في ما يتعلق بقرار الجمعية العامة 5/70، لأن أحدث ولاية في هذا الشأن ترد في قرار الجمعية 7/74.

42 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، المساعدة الانتخابية، أعرب أحد الوفود عن تأييده لعمل البرنامج الفرعي الذي له أهمية بالغة لتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وجرى التأكيد على أن عمل الإدارة في مجال المساعدة الانتخابية يتسم بأهمية كبرى لتعزيز الدول الديمقراطية، وأن ذلك العمل سيؤدي دوراً رئيسياً في الانتخابات المقبلة في العراق وليبيا. ولوحظ أن الدعم التقني الذي يقدمه البرنامج الفرعي للدول الأعضاء التي تطلبه يساهم في بناء القدرات، وأعرب أحد الوفود عن أمله في أن يتكامل تنفيذ الخطة البرنامجية للبرنامج الفرعي لعام 2022 بالنجاح. وأعرب وفد آخر عن تقديره لهدف البرنامج الفرعي، مشيراً إلى أن البرنامج الفرعي يتصرف بشأن المساعدة الانتخابية ويقدمها بناء على طلب الدول الأعضاء.

وطلب، في ما يتعلق بالتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مزيداً من التوضيح بشأن الكيفية التي يضمن بها البرنامج الفرعي تنسيق ما يقدمه من دعم للانتخابات تنسيقاً ملائماً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر الأجزاء المعنية من منظومة الأمم المتحدة. وطُرح سؤال عن عدد المشاريع التي أُنجزت في عام 2020 بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، من بين مشاريع المساعدة الانتخابية البالغ عددها 27 مشروعاً. وفي ما يتعلق بالفقرة 3-55 والنتيجة 2، زيادة قدرة الدول الأعضاء على إجراء انتخابات شاملة وشفافة وسلمية وزيادة تقديم الدعم إلى المنظمات الإقليمية، طلب أحد الوفود مزيداً من التوضيح بشأن الإشارة الواردة إلى "منابر بناء القدرات الانتخابية، والذاكرة المؤسسية، وتبادل المعارف على الصعيد العالمي". وأشار وفد آخر إلى أن البرنامج الفرعي، وإن حقق نقاطه المرجعية في عام 2019 في ما يتعلق بعدد من بعثات المساعدة، فإنه لم يُقدّم أي معلومات عن النتائج التي حققتها تلك البعثات الانتخابية؛ وشجع الوفد على إجراء تقييم أكثر دقة للنقطة المرجعية يُركّز فيه على النتائج، بدلاً من مجرد تعداد بعثات المساعدة.

43 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، شؤون مجلس الأمن، أثنت عدة وفود على البرنامج الفرعي لما قدمه لمجلس الأمن ولهيباته الفرعية من دعم سريع ومتجاوب، لا سيما أثناء العمل الافتراضي الذي استدعته جائحة كوفيد-19 خلال العام الماضي. ولوحظ أن المجلس تمكن، بفضل الدعم المقدم له من البرنامج الفرعي، من إدخال بعض الابتكارات على أساليب العمل الافتراضية، مثل البيانات المسجلة بالفيديو. وأعرب أحد الوفود عن تقديره للتحسينات التي أدخلت على الموقع الشبكي للمجلس، وتساءل عن السبب الذي يقف وراء كون الوقت المستغرق في تصفّح الموقع الشبكي المقياس المفضل لقياس النتائج وعن سبب عدم النظر في مقاييس أخرى، مثل نسبة النقر إلى الظهور أو عدد مرات الدخول إلى الموقع. وأعرب الوفد نفسه أيضاً عن تقديره للدعم الذي يقدمه البرنامج الفرعي لعمل المجلس في مجال الأنشطة المتصلة بالجزءات، بما في ذلك إنشاء أفرقة خبراء، وعن تقديره لعمل البرنامج الفرعي المتعلق بتحديث وتعهد قائمة بالخبراء.

44 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، إنهاء الاستعمار، نوه أحد الوفود بمساهمة البرنامج الفرعي في تعزيز عملية إنهاء الاستعمار في الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي وفقاً للميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وفي ما يتعلق بالنتيجة 3: معلومات متنوعة وشاملة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما يشمل تأثير جائحة كوفيد-19، أحاط الوفد نفسه علماً بالنص الوارد في الفقرة 3-109 بشأن "مصادر أخرى متنوعة ورسمية تسترشد بها اللجنة على أفضل وجه عند النظر في الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي". وفي هذا الصدد، شدد الوفد على ضرورة استخدام مصادر رسمية وضمان أن تكون مصادر المعلومات تلك محايدة، لا سيما في ما يتعلق بالجوانب التي قد تكون لها تداعيات على الوضع النهائي للأقاليم، وطلب توضيحاً بشأن (أ) المصادر المتنوعة الأخرى التي سيتم الرجوع إليها بالتحديد؛ (ب) الأدوات والمنصات التي ستُستخدم بالتحديد للوصول إلى المصادر المتنوعة والرسمية؛ (ج) معرفة ما إذا كانت النتيجة 3 ستؤدي إلى تغييرات في إعداد ورقات العمل المستخدمة في مداورات اللجنة الخاصة. ورأى وفد آخر أن عمل البرنامج الفرعي محدود القيمة، وشدد على أهمية أن تراعي المشاورات آراء من يعيشون في تلك الأقاليم.

45 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6، مكتب دعم بناء السلام، أعربت عدة وفود عن تشجيعها لجهود بناء السلام التي تبذلها الأمم المتحدة، وأقر بأن البرنامج الفرعي هو العمود الفقري لهيكل الأمم المتحدة لبناء

السلام. ولوحظ أن البرنامج الفرعي يقدم الدعم للجنة بناء السلام في تسيير أعمالها ويدير صندوق بناء السلام إدارة سليمة. وأقر أحد الوفود بتأثير جائحة كوفيد-19 على الأنشطة المقررة للجنة بناء السلام، وأثنى على اللجنة لعملها على تعديل برامجها بسرعة. وشجع البرنامج الفرعي على تعزيز توثيق التعاون بين مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها وعلى توسيع نطاق البلدان التي تعمل مع اللجنة. ولاحظ أحد الوفود أن تعميق الدعم المقدم إلى اللجنة أمر مهم، وطلب تقديم معلومات عن الكيفية التي يسعى بها البرنامج الفرعي إلى استكشاف الفرص المتاحة لزيادة فعالية اللجنة.

46 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 7، التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، أعرب أحد الوفود عن تفهمه لتأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ أعمال البرنامج الفرعي المقررة، وأشار إلى أمله في أن يُضطلع في عام 2021 بالأنشطة المؤجلة، حسبما تسمح به الظروف، بما في ذلك تحسين تبادل المعلومات وإجراء المشاورات.

47 - وفي ما يتعلق بمكتب مكافحة الإرهاب، رحب أحد الوفود بالتحديثات التي أُدخلت على الخطة البرنامجية للمكتب بغية تحسين فعاليتها، بما في ذلك التواصل مع المجتمع المدني. وأعرب الوفد نفسه عن قلقه لأن تقادم أوجه عدم المساواة السياسية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 قد يؤدي إلى تأجيج التهديد الذي يشكله الإرهاب، وطلب توضيح الكيفية التي يعالج بها المكتب هذه العوامل في أنشطته التنسيقية المقررة مع كيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب.

48 - وأعرب وفد آخر عن دعمه للجهود التي يبذلها مكتب مكافحة الإرهاب من خلال اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب من أجل تنسيق جهود مكافحة الإرهاب على نطاق منظومة الأمم المتحدة بهدف كفالة تنفيذ متوازن وأكثر فعالية للركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وشجع الوفد نفسه المكتب على مواصلة التركيز على الأولويات التي حُددت في استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وشدد على أهمية إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم؛ والتصدي للتهديدات المتغيرة المتعلقة بهم إلى أوطانهم وملاحقتهم قضائياً وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم؛ والتصدي للتهديدات المتغيرة المتعلقة بالنظر العنيف ذي الدوافع العنصرية والإثنية؛ وضمان أن تستند تدابير مكافحة الإرهاب إلى تعزيز سيادة القانون والنهج التي تشمل المجتمع بأسره. وشكر أحد الوفود المكتب على المعلومات المستكملة المتعلقة بأنشطته البرنامجية ذات الأولوية وعلى إعداد الخطة البرنامجية المتعلقة بها لعام 2022، وأشار إلى أن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب واستعراضاتها المتتالية تشكل، على النحو المشار إليه في السرد البرنامجي، الولاية التشريعية الرئيسية للمكتب. ولاحظ الوفد نفسه أن الجمعية العامة تعترف أن تعتمد بحلول 21 حزيران/يونيه 2021 قرار استعراض جديد من الاستعراضات الذي تُجرى كل سنتين، وأنه لا يزال من الصعب تحديد مدى تأثير ذلك القرار على الترتيبات المؤسسية داخل المكتب وخارجه وعلى تمويله وأولوياته في مجال بناء القدرات. وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء النص الوارد في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022، الذي تضمن إشارات إلى المبادرة الرامية إلى تقديم منح لمنظمات المجتمع المدني. وأشار، في هذا الصدد، إلى أن أيًا من المقررات التي اعتمدها الجمعية أو مجلس الأمن سابقاً لا يمنح المكتب سلطة تقديم منح. وطلب أحد الوفود مزيداً من المعلومات عن سبب إدراج مقترح بشأن سلطة تقديم منح في الخطة البرنامجية للمكتب مع أن المسألة لا تزال قيد نظر الدول الأعضاء. ولهذا السبب، لاحظت عدة وفود أنها ليست مستعدة لتأييد هذا النص الوارد في التقرير، لا سيما قبل اعتماد القرار الجديد بشأن استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي لا يزال قيد النظر.

الاستنتاجات والتوصيات

- 49 - أشادت اللجنة بالعمل الذي اضطلعت به إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لتعزيز منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها بالوسائل السلمية.
- 50 - ورحبت اللجنة بالعمل الذي اضطلعت به إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام دعماً لأعمال مجلس الأمن خلال الظروف الاستثنائية التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19، وأشارت إلى أن استخدام منصة إلكترونية لإجراء مناقشات افتراضية قد يسر مواصلة أعمال المجلس عموماً.
- 51 - ورحبت اللجنة أيضاً بالعمل الذي اضطلعت به إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام من أجل تعزيز الدور الفعال الذي تؤديه لجنة بناء السلام في توجيه الانتباه إلى الاحتياجات في مجال بناء السلام، وعقد اجتماعات للجهات الفاعلة الرئيسية، واقتراح استراتيجيات لبناء السلام.
- 52 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة الأمين العام على مواصلة تعزيز الاتساق والتآزر والتنسيق في الأعمال التي تضطلع بها المنظمة في مجالات منع نشوب النزاعات، وحفظ السلام، وبناء السلام، وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، وفقاً لولاية كل كيان من كيانات الأمم المتحدة.
- 53 - وكررت اللجنة التأكيد على أهمية تعزيز عمليات التسوية السياسية، وزيادة بذل المساعي الحميدة وجهود الوساطة، وتنفيذ نداء الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.
- 54 - وأكدت اللجنة على ضرورة بذل جهود لمعالجة أعراض الإرهاب وأسبابه الجذرية على حد سواء، وإدماج تدابير سياسية واقتصادية وقضائية واجتماعية وغيرها من التدابير في المساعي الرامية إلى القضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف والظروف المفضية إليهما.
- 55 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 2، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، رهنا بالتعديلات التالية:

الفرع خامسا

مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي
الاستراتيجية

الفقرة 3-296

تُحذف عبارة "وبالتركيز عليه بوجه خاص".

الفرع سادسا

مكتب مكافحة الإرهاب
الاستراتيجية

الفقرة 3-342 (د)

يستعاض عن النص الموجود بما يلي:

القيام في الدول التي تطلب ذلك بإدماج قواعد ومعايير حقوق الإنسان في التدابير ذات الصلة المتخذة في سياق منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

النتائج المقررة لعام 2022

النتيجة 3: تحسين أمن الأحداث الرياضية الكبرى وتسخير الرياضة وقيمها لمنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب

الفقرة 3-375

في الجملة الثانية، تُدرج بعد كلمة "منح" عبارة "، من قبل معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة،".

البرنامج 3

نزع السلاح

56 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج لعام 2020 للبرنامج 3، نزع السلاح (A/76/6 (Sect. 4)).

57 - ولفت الرئيس الانتباه إلى بيان ممثل الأمين العام الذي عرض فيه البرنامج. وأجاب ممثلا الأمين العام على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

58 - أعربت الوفود عن التقدير لعمل مكتب شؤون نزع السلاح بشأن الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، بما في ذلك مشاركته الموضوعية ودعمه الثابت لتنفيذ مقررات وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

59 - وجرى التأكيد على أن أداء المكتب هو ذو أهمية قصوى وينبغي أن تكون جهوده غير متحيزة ومركزة وكفؤة ومصممة بطريقة مخصصة وأن تلبى بشكل صريح ومباشر احتياجات الدول الأعضاء على النحو المنصوص عليه في الولايات ذات الصلة. وأكد أحد الوفود أن البرنامج، وإن كان ذا طابع عملي، له آثار سياسية بعيدة المدى. ووصف البرنامج بأنه أداة عملية لتوجيه جهود الأمانة العامة في إطار ولايتها التقنية، ولذلك ينبغي ألا يتضمن أي استنتاجات سياسية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بمسائل حساسة مثل نزع السلاح وعدم الانتشار. وكرر الوفد تأكيد رأي مفاده أن البرنامج قد صُمم للمساهمة في تنفيذ الولايات القائمة للأمم المتحدة، ولاحظ أن الخطة البرنامجية في عدة حالات، لم تستوف هذا المعيار. وأشار على وجه الخصوص إلى الفقرة 3-4 التي أدرجت فيها مبادرة الأمين العام المعنونة "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح" كدليل لأنشطة المكتب. وأبرز أن خطة نزع السلاح لم تُكرس رسمياً في أي ولاية من ولايات الأمم المتحدة.

60 - ورُحِبَ أحد الوفود بالتركيز على المساواة بين الجنسين ومشاركة النساء في جميع مراحل البرنامج. وأعرب وفد آخر عن التقدير لإطلاق الخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة 2021-2025، التي من شأنها أن تزيد من تعزيز المساءلة الداخلية والجهود المستمرة نحو تحقيق الامتياز والكفاءة على المستوى التنظيمي.

61 - وأعرب بعض الوفود عن القلق إزاء إدراج معاهدة حظر الأسلحة النووية، والإشارات إليها، في التصدير وفي إطار البرنامج الفرعي 2، أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما في الفقرات 4-35 و 4-46 و 4-47 و 4-48، وكذلك في الجدول 4-9 (الأداء المقرر لعام 2022). وأعرب عن رأي مفاده أن معاهدة حظر الأسلحة النووية معاهدة مثيرة للجدل لم تحصل على تأييد عالمي لدى الوفود أو توافق في الآراء، وأن وضعها يمكن أن يضرّ بالنظام العالمي لعدم الانتشار، الذي تقع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في صلبه. وأكدت عدة وفود أن الخطة البرنامجية ينبغي أن تبين بوضوح أن التكاليف المتصلة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية ينبغي ألا تتحملها إلا الدول الأطراف في تلك المعاهدة، لأنه ليس من المستصوب أن تُكرّس موارد المكتب المحدودة (المالية والبشرية على السواء) لدعم المعاهدة وتعزيزها. وأعربت وفود أخرى عن دعمها لمعاهدة حظر الأسلحة النووية وشددت على أهمية معاهدة عدم الانتشار. وأشار إلى أن أحد أهداف اللجنة هو ضمان احترام الولايات التي منحتها الدول الأعضاء من خلال قرارات وافقت عليها الجمعية العامة. وذكر أحد الوفود أن معاهدة حظر الأسلحة النووية أقرّها مؤتمر للأمم المتحدة عقد بتكليف من الجمعية، بتصويت مؤيد من نحو ثلثي الدول الأعضاء، وبأنه ينبغي الاستمرار في تنفيذ الولاية، لأن التشكيك فيها يعني التشكيك في قرار الجمعية وسلطانها. وعارض الوفد أي محاولة لتقييض تنفيذ البرنامج وأشاد بما يؤديه المكتب من عمل رصين ومهني مع الاحترام الكامل للمداولات الحكومية الدولية.

62 - وأبرزت أهمية استخدام مصطلح "الأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" القائم على توافق الآراء في جميع مراحل الخطة البرنامجية بدلا من مصطلح "أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" أو "الأمن السيبراني"، الذي لم يتم التوصل قط بشأنه إلى توافق في الآراء في الأمم المتحدة.

63 - وفي ما يتعلق بالاستراتيجية والعوامل الخارجية، أشار أحد الوفود إلى أن اللجنة ناقشت، في سياق نظرها في الخطة البرنامجية لعام 2021، عددا من العناصر غير ذات الصلة وغير المباشرة التي لم تحظ بتوافق في الآراء وأشار إلى أن بعض هذه العناصر قد أدرجت في الخطة البرنامجية لعام 2022. وطلب الوفد إلى المكتب أن يقلل من الإشارات إلى تلك العناصر في الخطة البرنامجية.

64 - وفي ما يتعلق بالفقرة 4-10، أشارت الوفود إلى أن جائحة كوفيد-19 قد عطّلت المناسبات المقررة واجتماعات نزع السلاح المتعددة الأطراف، وأثرت سلبا على عمل الهيئات والاتفاقيات. وأثنى بعض الوفود على المكتب لما اتخذ من إجراءات من أجل التحول إلى الشكليات الافتراضي والمختلط لضمان استمرارية عمله رغم التحديات. وطلب توضيح في ما يتعلق بتجربة المكتب في عقد اجتماعات نزع السلاح في شكل مختلط، وما إذا كان ذلك قد سمح باتباع نهج أشمل للجميع، بما في ذلك إمكانية مشاركة المزيد من النساء في المداولات بشأن مسائل نزع السلاح، نظرا إلى أن الاجتماعات المعقودة بالمشاركة الشخصية والافتراضية ستقلل إلى أدنى حد من تكاليف سفر المشاركين والمشاركات. وأعرب أحد الوفود عن عدم موافقته على التقييم الإيجابي للاجتماعات المعقودة بالمشاركة الشخصية والافتراضية بوصفها أسلوب عمل جديد لمنظومة الأمم المتحدة واقترح حذف الفقرة 4-10. وأبرز الوفد أن استخدام التداول من بعد بالفيديو بدلا من الحضور شخصيا في عدة حالات قد استدعته الظروف الاستثنائية للجائحة، ولا ينبغي تكراره في الاجتماعات المقبلة، بالنظر إلى أن الوفود واجهت صعوبات أثناء الاجتماعات المعقودة بالمشاركة الشخصية والافتراضية بما في ذلك العديد من أوجه الخلل والمشاكل الإجرائية. وأعرب الوفد كذلك عن رأي مفاده أنه ينبغي للمكتب أن يُيسر العودة إلى الاجتماعات بالحضور الشخصي وإلى الدبلوماسية بدلا من تعزيز الطابع المختلط.

65 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن المعلومات المقدّمة في ما يتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2020 محدودة جداً، وأشار إلى أنه في بعض البرامج الفرعية، لم يُقدّم سوى مثال واحد عن أداء عام 2020، وأن المثال في مثل هذه الحالات لا يتعلق بالنتائج المقررة لعام 2019 أو عام 2020. وطلب الوفد إلى المكتب مواصلة تحسين نوعية السرديات البرنامجية، وأعرب عن تطلعه إلى تلقي معلومات أوفى عن الإنجازات ستوضح الأداء العام في العام الماضي. وأبرز الوفد أيضاً أنه قد أُدرج مزيد من العناصر الجديدة في سرد الخطة البرنامجية لعام 2022 في إطار كل برنامج فرعي، وتحديدًا نتائج مقررة وعناصر ومصطلحات جديدة، مقارنة بالخطة البرنامجية لعام 2021 التي نظرت فيها اللجنة في العام السابق.

66 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، أسلحة الدمار الشامل، أعرب أحد الوفود عن القلق إزاء الجملة التالية في الفقرة 4-35: "سيدعم البرنامج الفرعي الجهود الرامية إلى تحديد هوية الضالعين في استخدام الأسلحة الكيميائية من خلال دعم جهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا الصدد والعمل مع أعضاء مجلس الأمن من أجل توحيد المواقف". واقترح الوفد أنه نظراً لأن عدداً من الوفود قد أعرب مراراً عن القلق إزاء الممارسات السيئة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وزيادة المخاطر التي تهدد بالطعن في مصداقيتها، ولا سيما في ما يتعلق بالتحقيق في الحادثة التي وقعت في دوما عام 2018، كان من الممكن استخدام صيغة أعم وأكثر حياداً في ما يتعلق بقرار مجلس الأمن 2118 (2013). واقترح إعادة صياغة الجملة على النحو التالي: "سيدعم البرنامج الفرعي الجهود المبذولة في هذا الصدد بالعمل مع أعضاء مجلس الأمن من أجل توحيد المواقف". وفي ما يتعلق بالفقرة نفسها، اقترح أحد الوفود أن تحذف الإشارة إلى "الجمهورية العربية السورية". غير أن وفداً آخر رحب بإدراج منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في البرنامج الفرعي 2، وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مزيد من المناقشات.

67 - وفي ما يتعلق بالفقرة 4-36 (ب)، أشار أحد الوفود إلى أن الأمانة العامة ليست لديها ولاية لرصد الامتثال لنظم عدم انتشار الأسلحة الكيميائية على الصعيد العالمي، واقترح أن تعاد صياغة الفقرة 4-36 (ب) ليصبح نصها على النحو التالي: "من المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى المساعدة في زيادة تعزيز المعايير لمكافحة الأسلحة الكيميائية".

68 - واقترح أحد الوفود حذف الصيغة بشأن اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتوافق الآراء في الفقرتين 4-44 و 4-48، مشيراً إلى أن نتيجة تلك العملية لا يمكن تحديدها مسبقاً، وبالتالي لا ينبغي أن تنعكس على هذا النحو في الخطة البرنامجية.

69 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، الأسلحة التقليدية، لم يوافق أحد الوفود على الإشارة إلى قرار جديد افتراضي أو بيان يدلي به رئيس مجلس الأمن بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المذكورة في الجدول 4-13 (مقياس الأداء - 2021 (الأداء المقرر))، لأنه يبدو أنه يحكم مسبقاً على نتائج المناقشات في المجلس، مما يتجاوز ولاية الأمانة العامة. وذكر الوفد أن نتيجة أي مناقشة في المجلس تخضع لقرار جماعي من أعضائه فقط.

70 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، الإعلام والاتصال، أعرب عن رأي مفاده أن الخطة البرنامجية لا تعكس بنزاهة آليتي الأمم المتحدة المشتركين في مجال أمن المعلومات على الصعيد الدولي، وهما الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في

سياق الأمن الدولي. ولوحظ أنه في الجدول 4-17 (مقياس الأداء للنتيجة 1: تشجيع الشمول ورفع مستوى الوعي في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي) لا ترد إشارة إلى الدورة الختامية للفريق العامل المفتوح العضوية في آذار/مارس 2021، التي أسفرت عن النجاح في اعتماد التقرير الختامي، وحيث كان للمكتب دورٌ فعال. وعلاوة على ذلك، لم يتضمن مقياس الأداء الفعلي لعام 2019 في الجدول نفسه إشارة إلى تعاون الفريق العامل المفتوح العضوية مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، على الرغم من اجتماع غير رسمي مخصص بين الدورات في عام 2019. غير أن وفداً آخر شدد على أهمية كلتا الآليتين، وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مزيد من المناقشات في هذا الصدد.

الاستنتاجات والتوصيات

71 - أوصت اللجنة بأن تستعرض الجمعية العامة، في دورتها السادسة والسبعين، الخطة البرنامجية للبرنامج 3، نزع السلاح، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".

البرنامج 4

عمليات حفظ السلام

72 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 للبرنامج 4، عمليات حفظ السلام (A/76/6 (Sect. 5)).

73 - ولفت الرئيس الانتباه إلى بيان الأمين العام المساعد لمكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات السلام الذي عرض فيه البرنامج. وردت الأمانة العامة المساعدة مع ممثلين آخرين عن الأمين العام على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

74 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها القوي لعمل إدارة عمليات السلام وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في صون السلام والأمن. وأعربت الوفود أيضاً عن تأييدها للعمل الذي يضطلع به فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ودورهما الحاسم في صون السلام والأمن. ورحبت عدة وفود بالتدابير المتخذة للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأعرب أحد الوفود عن تأييده القوي وتشجيعه لمشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية ومجدية على جميع المستويات في حفظ السلام، بما في ذلك القيادة العليا.

75 - ولاحظت الوفود أن عمليات حفظ السلام كثيراً ما تنتشر في ظروف معقدة وبالغة الخطورة تزيد من تعقيد الأوضاع الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية الصعبة، وانتشار الأسلحة عبر الحدود نتيجة لنزاعات داخلية، والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، ومؤخراً التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 التي كان لها تأثير ضار على عمليات حفظ السلام. ولوحظ أن المجتمع الدولي مضطر إلى الاستجابة بسرعة لتلك العمليات عن طريق تطوير وتكييف عمليات حفظ السلام الحديثة من الناحيتين المفاهيمية والعملية. ولاحظ أحد الوفود أن الجائحة تمثل واحدة من أصعب الأزمات، ذلك أنها لم تمزق النسيج الاقتصادي والاجتماعي فحسب، بل إنها أوجدت أيضاً تحديات جديدة للسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك

التأخير في برامج بناء القدرات، وتعليق الأنشطة السياسية، والتقليص التدريجي لجهود المشاركة النشطة التي أبطأت عملية بناء السلام. وشدد وفد آخر على أنه في مثل هذه الظروف، ينبغي أن تظل أحكام الميثاق، والاحترام غير المشروط لسيادة الدول المضيفة، والمبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي موافقة البلد المضيف، والحياد، واستخدام القوة مع التقيد الصارم بالولاية، مبادئ توجيهية حاسمة لصون السلام والأمن. وذكر أيضاً أن تحسين فعالية عمليات حفظ السلام ينبغي أن يستند إلى هذه المبادئ، وأن يكون غرضه الرئيسي هو صون السلام، والنهوض بالعمليات السياسية، وضمان سلامة السكان المدنيين.

76 - وفي الوقت نفسه، أعربت الوفود عن تفاؤلها إزاء جهود الاستجابة والتغييرات التي نفذتها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للتصدي لجائحة كوفيد-19، وأقرت بها. وأعربت الوفود عن تقديرها الكبير للعمل الذي يضطلع به حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة والخوذ الزرق، وشكرت البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة على مساهماتها المستمرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع التسليم بالمخاطر التي يتعرض لها الأفراد النظاميون كل يوم. وأشار أحد الوفود إلى أن حفظة السلام ما برحوا يرعون السلام في بعض من أخطر مناطق النزاع، ويشرفون على حالات وقف إطلاق النار، وينزعون سلاح الجهات الفاعلة من غير الدول، ويقدمون المساعدة الإنسانية، ويساهمون في بناء الدولة في بعض الحالات الأخرى. وأعرب الوفد أيضاً عن قلقه إزاء عدد حفظة السلام الذين ضحوا بحياتهم من أجل قضية بناء السلام. وشددت عدة وفود على أهمية سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وطُلب إلى الأمانة العامة أن تتخذ إجراءات في هذا الصدد عن طريق دعم حفظة السلام في التصدي بشكل أفضل لجائحة كوفيد-19، والحصول بسهولة على اللقاحات، والعمل في بيئات خالية من المتفجرات، وتعزيز القدرات المعلوماتية، وعن طريق تحسين الإلمام بالحالة والحصول على الإسعافات الأولية الأساسية. وعلى غرار ذلك، سلط أحد الوفود الضوء أيضاً على الحاجة إلى كفالة إطلاع حفظة السلام على الحالة في الميدان والأخطار التي يمكن أن تهددهم، وتلقيهم التدريب المناسب، وحصولهم على المعدات المناسبة، وإمكانية حصولهم على اللقاحات واستقائهم من الرعاية الطبية و/أو المستشفيات في الميدان، وحصولهم على الدعم الكامل من الأمانة العامة. وأعرب الوفد نفسه عن رأيه بأن عمليات جمع المعلومات وتحليلها وتخزينها واستخدامها ينبغي أن تتم في إطار التقيد التام بالبارامترات التي تحددها الدول الأعضاء من خلال اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وأكد الوفد أن استخدام "استخبارات حفظ السلام" ليس حلاً سحرياً، وأنه ينبغي إيلاء أهمية قصوى للتخطيط والتنظيم المحكمين للبعثات. وطلب أحد الوفود إلى الأمانة العامة أن تواصل التنسيق مع الدول الأعضاء، ولا سيما مع مجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، من أجل تعزيز الفعالية والكفاءة في الاضطلاع بالأنشطة التي تكفل سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وشدد الوفد نفسه أيضاً على أهمية مواصلة التنسيق مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، ودعا الأمانة العامة إلى أن تسد في الوقت المناسب المدفوعات للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة.

77 - وأعرب عدد من الوفود عن تأييدها القوي لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي وضعها الأمين العام، ورحبت بالتركيز المتزايد على المبادرة. ورحبت الوفود أيضاً باستمرار مواءمة المبادرة مع الخطة البرنامجية، وضمن إطار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وأعرب عن رأي مفاده أن الحلول السياسية أساسية لإصلاح حفظ السلام وتزيد من كفاءة البعثات وفعاليتها. وسلط الضوء كذلك على أن المبادرة تضع الأساس الذي يكفل تمكن بعثات حفظ السلام من أداء العمل المنوط بها وقيامها به فعليا. وسلط أحد الوفود الضوء على أهمية الشراكات والجهود المشتركة للمجتمع الدولي في ضمان نجاح عمل

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك الحاجة إلى امتثال جميع المشاركين في العملية بوضوح وصرامة للاتفاقات والالتزامات التي جرى التوصل إليها في أشكال مشتركة بين الدول، ولا سيما في اللجنة الخاصة. ولاحظ الوفد أيضا أن بعض عناصر مبادرتي الأمين العام، ولا سيما إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو خطة العمل الرامية إلى تحسين أمن حفظة السلام، تحظى بدعم بعض الدول الأعضاء مع بعض التحفظات.

78 - وأبرز أحد الوفود أن تعاون عمليات حفظ السلام والأمانة العامة مع السلطات الوطنية للدولة المضيفة، المسؤولة في المقام الأول عن حماية المدنيين ومعالجة أسباب الأزمات وإعادة البناء بعد انتهاء النزاع، ينبغي أن يكون في الصدارة، ذلك أن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ليس بوسعهما القيام بهذه المهام بدلا من الدولة. وشدد الوفد نفسه على ضرورة التزام حفظة السلام بالحياد في جميع الظروف، لأن الشغف باتخاذ إجراءات قوية وتنفيذ عمليات استباقية يمكن أن يحول الخوذ الزرق إلى مشاركين فاعلين في النزاعات، مما يهدد أمنهم، ويقلل من فعالية جهود حفظ السلام. وعلى غرار ذلك، لاحظ الوفد أن فكرة إعطاء الأولوية للمهام الثانوية التي تشيع بدرجة أكبر وأكثر تحديدا في ركائز الأمم المتحدة الأخرى بدلا من إعطاء الأولوية لحفظ السلام، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان، لا ينبغي تأييدها، نظرا لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى استخدام الفصل السابع من الميثاق المعنون "في ما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان".

79 - ورحب عدد من الوفود باستمرار تحسين وتنفيذ الإطار المتكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام، إذ من شأنه أن يعالج أداء حفظة السلام النظاميين والمدنيين، ويوفر قدرا أكبر من الاتساق في ما يتعلق بالكيفية التي تقيس بها الأمم المتحدة الأداء، ويدعم المساءلة في جميع البعثات. وسُلم كذلك بأن الإطار سيعزز الشفافية ويحسن سلامة وأمن حفظة السلام. وشدد على أنه من أجل تعزيز التخطيط والمساءلة، من المهم أن تستمر الأمم المتحدة، مركزيا وفي بعثاتها، في تحسين جمع البيانات واستخدامها وكفالة وجود هياكل تخطيط متكاملة في البعثات. وأشار أحد الوفود إلى أن مجلس الأمن أظهر التزامه بهذا الإطار في قراره التاريخي 2436 (2018) بشأن أداء ومساءلة حفظة السلام، الذي اتخذته المجلس بالإجماع في أيلول/سبتمبر 2018. وأعرب عن رأي مفاده أن الإصلاحات يجب أن تعزز سلامة وأمن حفظة السلام وأن تزيد من فعالية العمليات وتعالج قصور الأداء. وأُثني على عمل الأمين العام في هذا المجال. وطُلب أيضاً توضيح بشأن التوازي بين الإطار المتكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام والنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء.

80 - وشدد أحد الوفود على ضرورة إشراف الدول الأعضاء على نوعية الخدمات المقدمة لعمليات حفظ السلام، وأكد على أنه ينبغي عند وضع البرامج المتصلة بأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام إيلاء الاعتبار الكامل لآراء الدول المعنية، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة والدول المضيفة، وفقا للإطار الذي حددته. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ينبغي أن يكون النقطة المرجعية الرئيسية في هذه المسألة.

81 - وأعرب وفد عن رأي مفاده أنه من أجل نقادي "تضارب الاختصاصات"، فإنه من غير المناسب ربط برامج حفظ السلام بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن مجلس الأمن يحدد ولايات بعثات حفظ السلام استنادا إلى اعتباراتها في ما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين وإقامة عملية سياسية في بلد معين. وأعرب الوفد كذلك عن رأي مفاده أن تنفيذ تلك الأهداف يركز على

التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول وهو مجال مستقل من مجالات أنشطة الأمم المتحدة يقع ضمن نطاق ولايات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأضاف أن محاولات الجمع بين هذه البرامج لا تشكل استخداماً كفواً أو فعالاً للموارد. وأقر الوفد، مع ذلك، بأن تسوية النزاعات وتحقيق الاستقرار في حالات ما بعد انتهاء النزاع ومنع تكرار الأزمات، على نحو فعال ولأجل طويل، ستكون أموراً مستحيلة ما لم تزود البلدان بالمساعدة في مجال بناء السلام. وأقر الوفد أيضاً بالعمل الذي تقوم به بعثات حفظ السلام ومكاتب بناء السلام ولجنة بناء السلام في هذا المجال. وأقر أيضاً بأن التحديات المطروحة تتطلب اهتماماً وثيقاً من الدول الأعضاء وإضفاء طابع منهجي على عمليات بناء السلام من خلال تصافر جهود الدول الأعضاء وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات الإقليمية والأمانة العامة والمؤسسات المالية الدولية. وأشار إلى أن التوصل إلى حلول سيكون أمراً مستحيلاً ما لم يكن هناك اهتمام وثيق من الدول الأعضاء وما لم يتم إضفاء طابع منهجي على عمليات بناء السلام. وأعرب الوفد أيضاً عن تأييده لعمل لجنة بناء السلام ونوّه بالقيمة المضافة لدور اللجنة التنسيقية والاستشاري في دعم مجلس الأمن.

82 - وفي ما يتعلق بالاستراتيجية والعوامل الخارجية، أعرب أحد الوفود عن تقديره لاشتغال استراتيجية إدارة عمليات السلام لعام 2022 على أولويات منع نشوب النزاعات والسعي إلى إيجاد حلول سياسية وإحلال السلام المستدام، بما في ذلك التزامها بمواصلة المضي في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وشدد الوفد على ضرورة معالجة قضايا السلام والأمن في إطار نهج متعدد الأبعاد وشامل للجميع مستمد من الأبعاد الإنمائي والسياسي والأمني وبُعدي العدالة وحقوق الإنسان، ويأخذ في الاعتبار كامل نطاق السلام، من تسوية النزاعات وحفظ السلام إلى بناء السلام والتنمية في الأجل الطويل. وشدد الوفد أيضاً على أهمية حماية المدنيين، ولا سيما أشد الفئات ضعفاً كالنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، كأولوية في أنشطة حفظ السلام الراهنة. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن رأي مفاده أن أنشطة التدريب وبناء القدرات حاسمة لضمان كفاءة وفعالية الخوذ الزرق، ولا ينبغي اعتبارها أنشطة غير متكررة، بل هي أدوات لتعزيز الفعالية العملية، وينبغي معايرتها بما يتلاءم مع السياق الخاص بكل بعثة.

83 - وفي ما يتعلق بالفقرة 5-2 (ز)، أعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء المعلومات المقدمة بشأن تحسين شراكات حفظ السلام عن طريق تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال الجهود السياسية. وطُلب توضيح بشأن ما إذا كان ذلك يوحي بأن عمليات حفظ السلام والنزاعات تقتصر حصراً على أفريقيا وكيف ترتبط الاستراتيجية بالفقرة 5-5 بشأن الشراكات مع الجهات الفاعلة في مجال السلام والأمن، وهي شراكات أوسع نطاقاً. وفي ما يتعلق بالفقرة 5-3، طُلب توضيح بشأن العلاقة بين جائزة كوفيد-19 وسيادة القانون.

84 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، العمليات، وتحديدًا في ما يتعلق بإنهاء ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، طلب أحد الوفود تأكيداً بشأن ما إذا كان الاتحاد الأفريقي يدعم عملية الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام في دارفور (الفقرة 5-23)، بما في ذلك دور الاتحاد الأفريقي ومستوى التعاون بين إدارة عمليات السلام والاتحاد الأفريقي. ورأى الوفد أن مشاركة الاتحاد الأفريقي، حيثما ينطبق، كان ينبغي أن تُذكر وتُشرح بوضوح في الفقرة.

85 - وفي ما يتعلق بتدابير الأداء الواردة في الجدول 5-3 تحت عنوان النتيجة 1: قيام بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتحويل اهتمامها إلى توفير الحماية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستعدادها لخروج تدريجي، طُلب توضيح بشأن سبب قصر المؤشرات

على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في حين تعد البيانات وجيهة بالنسبة لمعظم العمليات التي تقوم بها إدارة عمليات السلام.

86 - وفي ما يتعلق بالجدول 5-6، البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، طُلب توضيح بشأن سبب انخفاض عدد الأيام المبلغ عنها في عام 2020، تحت عنوان الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية، عن العدد المقرر وهو 18 يوماً، وما إذا كان ذلك يُعزى إلى جائحة كوفيد-19. وطُلب أيضاً توضيح بشأن ما إذا كان استخدام وسائل وأدوات أخرى لتنفيذ الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية المقررة قد جرى تقصيه ولم يتم استخدامها.

87 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الشؤون العسكرية، أشار أحد الوفود إلى أن إبراد مؤشر ضمن مؤشرات الأداء يبين عدد الأفراد الذين قتلوا أو جرحوا في كل بعثة كان سيتسم بالأهمية من أجل قياس أثر تدابير الحماية والأمن المتخذة عملاً بالتقرير المتعلق بتحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذي أعده كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز.

88 - وطُلب أيضاً توضيح بشأن أوجه الخلاف والشبه بين نظام تقييم الأداء العسكري والنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، بما في ذلك الولاية ذات الصلة بإنشاء هذين النظامين، والمعايير المستخدمة للتقييم، والجهة التي ستبلغ بنتائج التقييم.

89 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، طُلب توضيح بشأن النتيجة الجديدة 3: زيادة قدرة الدول المضيفة لعمليات الأمم المتحدة للسلام على تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، والمعلومات الواردة في الفقرة 5-76، وعلى وجه التحديد الإشارة إلى عبارة "تحت رعاية جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون". وطُلب توضيح بشأن الكيفية التي تصبح بها جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون، وهي ليست هيئة حكومية دولية، جهة راعية، وبشأن الدور الذي ينطوي عليه ذلك.

90 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، السياسات والتقييم والتدريب، طُلب توضيح بشأن الجهة التي ستتلقى النتائج التي يتم الحصول عليها من نظام إدارة المعارف المتعلق بالبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وما إذا كانت ستقدم إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة أو إلى الدول الأعضاء.

91 - وفي ما يتعلق بفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، طُلب توضيح بشأن الوضع الراهن للعمليات، وكيفية تطور الحالة على أرض الواقع، مع الإشارة إلى أن هذه البعثة هي واحدة من أقدم بعثات حفظ السلام المنشأة. وطُلب مزيد من التوضيح بشأن الكيفية التي استجابت بها البعثة للتطورات الأخيرة لجائحة كوفيد-19.

92 - وأعرب عن التقدير للعمل الهام الذي يضطلع به فريق مراقبي الأمم المتحدة، والدور الحاسم للفريق، واستمرار أهمية الفريق في كفالة السلام والأمن الإقليميين، وكذلك الدوليين. ولاحظ أحد الوفود، مع القلق، أن فريق مراقبي الأمم المتحدة اضطر إلى تخفيض زيارته الميدانية ورحلاته الميدانية بسبب الاحتياطات التي تقتضيها بروتوكولات الجائحة. وأثيرت أيضاً شواغل بشأن التحديات القائمة في ما يتعلق بنشر القوات، والتأخير في تنفيذ إصلاحات قطاع الأمن. وطلب الوفد نفسه توضيحاً بشأن الانخفاضات في موارد الميزانية المقترحة للبرنامج الفرعي 1، العمليات. وأكد نائب رئيس اللجنة أن المسائل المتعلقة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تدخل في نطاق ولاية اللجنة، ودعا اللجنة إلى التركيز في المناقشة على الجزء ألف من البرنامج.

الاستنتاجات والتوصيات

93 - أوصت اللجنة بأن تستعرض الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين الخطة البرنامجية للبرنامج 4، عمليات حفظ السلام، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".

البرنامج 5

استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

94 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 للبرنامج 5، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (A/76/6 (Sect. 6)).

95 - ووجه الرئيس الانتباه إلى بيان ممثل الأمين العام الذي عرض فيه البرنامج. وأجابت ممثلة الأمين العام عن الأسئلة التي أثارها للجنة في أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

96 - أعربت الوفود عن تأييدها الواسع للبرنامج باعتباره آلية هامة لتعزيز التعاون الدولي في مجال الفضاء وفي استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء في الأغراض السلمية. ورحب أحد الوفود بالمعلومات المقدمة، معتبرا إياها أشمل وأفيد من ذي قبل. وأعرب الوفد عن إشاداته وترحيبه بالزيادة المستمرة في الأنشطة البرنامجية الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء في الأغراض السلمية. وشجع وفد آخر مكتب شؤون الفضاء الخارجي على ربط عمله بركيزة التنمية بغرض تحسين ما يقدمه من مساعدة للبلدان النامية في تشجيع الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي لأغراض التنمية والحد من الفقر والانتعاش بعد الجائحة.

97 - وأعربت الوفود عن تقديرها للعمل الذي قام به المكتب، مشيرة بوجه خاص إلى الجهود المبذولة لتعزيز التعاون الدولي في مجال الفضاء، حيث قامت موريشيوس بإطلاق أول سائل لها في حزيران/يونيه 2021. وفي متابعة للمناقشات التي جرت بشأن البرنامج في الدورة الستين، لاحظ أحد الوفود أن التقرير لم تدرج فيه أي معلومات عن مستجدات برنامج تمبكتو، والبرنامج خطوة جديدة في سياق تعزيز استخدام الفضاء الخارجي، وسأل الوفد هل ثمة من أفكار جديدة لضمان أن يكون للبرنامج أثر يفيد السكان، وبخاصة في البلدان النامية.

98 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لعمل المكتب ودوره في مساعدة البلدان وقت الجائحة. ولوحظ أن المكتب يعمل في مجال متطور، وقد استجاب بطريقة جيدة لحالة الإرباك غير المتوقعة الناجمة عن الجائحة. ورحب الوفد بالتحول الذي حصل في تنفيذ الأنشطة، مثل سلسلة الأنشطة المتعلقة بقوانين وسياسات الفضاء، حيث انتقلت إلى الطرائق الإلكترونية، الأمر الذي وسع من مجال المشاركة فيها. وسأل الوفد عن البلدان والجهات ذات المصلحة التي شملتها تلك الأنشطة. وطُلب توضيح عما إذا كان المكتب قد تمكن من التعاطي مع مزيد من الدول الجزرية الصغيرة النامية باستخدام منصات التواصل الافتراضي. ورحب الوفد بالابتكارات ونهج التنفيذ المرنة التي يتبعها المكتب للنهوض بفرص التعلم المصممة بحسب الظروف والمحددة الأهداف، وأشار إلى أن المكتب تعامل مع عدد أكبر من المشاركين عن طريق زيادة عدد الدورات التدريبية المعقودة بالتقنيات الافتراضية، مثل الحلقات الدراسية الشبكية بشأن اقتصاد الفضاء.

99 - وفي ما يتعلق بالولايات والمعلومات الأساسية، أعرب أحد الوفود عن القلق من أن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي المذكورة في الفقرتين 1-6 و 6-37 تتجاوز حدود الولاية المنوطة بالمكتب، مقترحاً الإبقاء على الصيغة التي سبق الاتفاق عليها. ولوحظ أن ولاية المكتب مستمدة من قرارات الجمعية العامة ومقرراتها ذات الصلة، على النحو المبين في الفقرة 1-6. وقال الوفد إنه غير مقتنع بالاستنتاج الوارد في الفقرة 3-6 والذي يفيد أن التكنولوجيات الجديدة وتزايد عدد الجهات الفاعلة يؤديان إلى حدوث تغييرات سريعة في الأنشطة الفضائية، من حيث هيكلها ومضمونها، وأن البيئة المتزايدة التعقيد، مقترنة بالأهمية التي تنسم بها علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها بالنسبة لتحقيق أهداف الخطة العالمية، وكذلك الحاجة إلى ضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، هي الدوافع الرئيسية للمسؤوليات المنوطة بالمكتب. ورأى الوفد أن تورد الفقرة 3-6، بدلاً من ذلك، الشروط التي سيققق المكتب البرنامج في ظلها.

100 - وفي ما يتعلق بالاستراتيجية، شدد أحد الوفود على أهمية تضمين الفقرة 5-6 مزيداً من أوجه تحسين خدمات الأمانة المقدمة إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وسأل الوفد عن الكيفية التي ستؤدي بها الأنشطة التي يعتزم المكتب القيام بها والمشار إليها في الفقرة 10-6، في ما يتعلق بنهجه المعززة التي تدرج الدروس المستفادة من الجائحة، إلى زيادة المشاركة في أعمال اللجنة حسبما ورد ذكره في الفقرة 11-6 (أ). وشدد الوفد على أن تشارك في أعمال اللجنة الدول الأعضاء في اللجنة والدول والمنظمات الدولية التي منحتها اللجنة مركز المراقب، عملاً بأحكام النظام الداخلي. ولاحظ الوفد أيضاً أن زيادة الشفافية في الأنشطة البرنامجية التي يقوم بها المكتب، بما في ذلك توفير معلومات منتظمة عن اللجنة والمشاريع والشراكات التي تُشكّل مع وكالات الفضاء والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص، المشار إليها في الفقرة 14-6، أمر بالغ الأهمية.

101 - وفي ما يتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2020 والنتائج المقررة لعام 2022 (الفقرات 21-6 و 28-6 و 33-6)، والمرفق الثاني، التوصية بـ)، شدد أحد الوفود على أهمية أن يُذكر أن عمليات تقييم احتياجات الدول الأعضاء من القدرات الفضائية ينبغي أن تُجرى بناء على طلب الدولة العضو المعنية.

102 - وفي ما يتعلق بالنتيجة الجديدة 3، تأمين الطيف في النظم العالمية لسواتل الملاحة، أعرب أحد الوفود عن القلق من أن المعلومات الواردة في الفقرة 35-6 عن الدروس التي استخلصها المكتب والتغيير المزمع إجراؤه تعطي الانطباع بأن المكتب يعمل لحماية الطيف، وهي وظيفة لا يملك القدرة التقنية على أدائها، ولا هي منوطة به أصلاً. واقترح الوفد تعديل الفقرة.

103 - ولاحظ أحد الوفود أن الجدول 1-6 عن المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 أغفل أن تدرج فيه الاجتماعات الإضافية التي يُتوقع عقدها بعد انتخاب مكتب الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد في الدورة الثامنة والخمسين للجنة الفرعية العلمية والتقنية، في نيسان/أبريل، والاجتماعات المتوقعة عقدها في وقت لاحق بهدف الاتفاق على الاختصاصات وأساليب العمل وخطة العمل. وقال الوفد إن هذه الاجتماعات كان ينبغي إدراجها ضمن الإنجاز المستهدف 8 الذي يتعلق بالمشاريع التي تُجرى فيما بين الدورات بخصوص المكتب.

الاستنتاجات والتوصيات

104 - لاحظت اللجنة بتقدير إسهام مكتب شؤون الفضاء الخارجي في تعزيز التعاون الدولي في الأنشطة الفضائية، ولا سيما جهود المكتب الرامية إلى تعزيز قدرة عدد أكبر من البلدان النامية على استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء، وشجعت الأمين العام على مواصلة تعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والدول الأعضاء في هذا الصدد.

105 - وأشارت اللجنة إلى أهمية أن يواصل المكتب التركيز على وظائفه الأساسية، وخصوصاً وظيفته باعتباره أمانة لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وأداء مهامه باعتباره جهة تسجيل الأجسام الفضائية، والتوعية بالحاجة إلى تنسيق التدابير المتعلقة بالحطام الفضائي.

106 - ولاحظت اللجنة التأخر الحاصل في إنجاز عمليات التقييم الذاتي لأنشطة مكتب بيجين التابع لبرنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، وكررت الإعراب عن اهتمامها الكبير بالنتائج ذات الصلة، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة الأمين العام على إدراج النتائج في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

107 - ورحبت اللجنة بالتوصيات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية في ما يتعلق بعمليات تسجيل الأجسام التي يتم إطلاقها في الفضاء الخارجي، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة الأمين العام على تكثيف الجهود لتحديث ما يتعلق بذلك من عمليات وضمان القدرة على تحقيق وتيرة تسجيل مرتفعة.

108 - وشددت اللجنة على أهمية الرصد والإبلاغ الفعّالين وشجعت على مواصلة توفير المعلومات القابلة للقياس الكمي عن الأنشطة البرنامجية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ وسجل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي.

109 - ورحبت اللجنة بإطلاق منصة "فضاؤون" (Space4Women)، وشددت على أهمية زيادة تمكين المرأة في مجال الفضاء بما في ذلك عن طريق البرامج ذات الصلة في مجالات التعليم وبناء القدرات والتدريب، فضلاً عن أنشطة التوعية.

110 - ولاحظت اللجنة الزيادة الهائلة في عدد السواتل التي تطلق سنوياً، وشددت على أهمية تعزيز الجهود والتعاون لحماية الطيف ولاحظت بتقدير التوجه نحو تركيز المكتب على هذه المسألة.

111 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على المادة السردية للبرنامج 5، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، رهناً بالتعديلات التالية:

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

الفقرة 6-1

يُستعاض عن "67/74" بـ "69/75".

بعد "تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي"، تُدرج عبارة "حسب الاقتضاء"،.

الفقرة 3-6

يُستعاض عن "وتشكل هذه البيئة المتزايدة التعقيد، مقترنة بالأهمية التي تتسم بها علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها بالنسبة لتحقيق أهداف الخطة العالمية، وكذلك الحاجة إلى ضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد"، بما يلي: "وسينفذ المكتب البرنامج في هذه البيئة المتزايدة التعقيد، التي تشكل، إلى جانب الأهمية التي تتسم بها علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها بالنسبة لتحقيق أهداف الخطة العالمية، إضافة إلى الحاجة إلى ضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد".

برنامج العمل

استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

الاستراتيجية

الفقرة 11-6

يُحذف ما يلي: "(أ) زيادة المشاركة في أعمال لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، واللجنة الفرعية العلمية والتقنية واللجنة الفرعية القانونية التابعتين لها، والأفرقة العاملة التابعة لكل منها".

العوامل الخارجية لعام 2022

الفقرة 14-6

في نهاية الفقرة، يُضاف ما يلي: "وسيقوم المكتب في هذا الصدد بتعزيز الشفافية في أنشطته البرنامجية، وسيبلغ بانتظام لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بالمشروع الجاري تنفيذه وبشراكاته مع وكالات الفضاء والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص".

الأداء البرنامجي في عام 2020

زيادة فرص الاستفادة من تنمية القدرات أثناء الجائحة

الفقرة 21-6

تُعدل عبارة "من أجل مساعدة الدول الأعضاء"، لتصبح "من أجل مساعدة الدول الأعضاء المعنية، بناء على طلبها".

النتائج المقررة لعام 2022

النتيجة 1: وصول الجميع إلى الفضاء

الأداء البرنامجي في عام 2020

الفقرة 6-28

بعد "واصل المكتب دعمه للدول الأعضاء"، يُضاف ما يلي: "المعنية، بناء على طلبها".

النتيجة 3: تأمين الطيف في النظم العالمية لسواتل الملاحة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

الفقرة 6-35

يُستعاض عن "كان الدرس المستفاد للمكتب هو الحاجة إلى دعم اللجنة الدولية المعنية بالنظم العالمية للملاحة بواسطة السواتل في تعزيز الوعي والفهم بقدر أكبر لضرورة حماية الطيف، مع ضرورة اتخاذ إجراءات على الصعيدين الدولي والوطني" بما يلي: "كان الدرس المستفاد للمكتب بوصفه الأمانة التنفيذية للجنة الدولية المعنية بالنظم العالمية للملاحة بواسطة السواتل هو الحاجة إلى دعم الأنشطة التي تقوم بها في تعزيز الوعي والفهم بقدر أكبر لضرورة حماية الطيف، وهي جهود تُبذل على الصعيدين الدولي والوطني".

يُستعاض عن "وفي تطبيق هذا الدرس، سيضمّن المكتب حافظته لأنشطة بناء القدرات تركيزاً أكبر على حماية الطيف والكشف عن التشويش والتخفيف من آثاره، من أجل طرح المزيد من المناقشات بين الخبراء والجهات التنظيمية، بما في ذلك المنتمون إلى البلدان النامية، وتيسير إجراء تلك المناقشات" بما يلي: "وفي تطبيق هذا الدرس، سيضمّن المكتب حافظته لأنشطة بناء القدرات تركيزاً أكبر على تشجيع وتيسير المزيد من المناقشات بين الخبراء والجهات التنظيمية، بما في ذلك المنتمون منهم إلى البلدان النامية، بشأن حماية الطيف والكشف عن التشويش والتخفيف من آثاره".

الولايات التشريعية

الفقرة 6-37

يُحذف ما يلي: " 68/50؛ 75/69 تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي".

المرفق الثاني

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الهيئات الرقابية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

التوصية بـ

في الجملة الثانية، بعد "البلدان المستجدة في ارتياد الفضاء وغير المرتادة له"، يُدرج ما يلي:
"بناء على طلبها".

البرنامج 6

الشؤون القانونية

112 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 للبرنامج 6، الشؤون القانونية (A/76/6 (Sect. 8)).

113 - ولفت الرئيس انتباه اللجنة إلى بيانات الأمين العام المساعد للشؤون القانونية والأمين العام المساعد ورئيس آلية التحقيق المستقلة لميانمار والأمانة العامة المساعدة ورئيسة الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 في سياق عرض البرنامج. وردّ الأمراء العامون المساعدون، مع ممثلين آخرين عن الأمين العام، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

114 - أعربت الوفود عن تأييدها وتقديرها لعمل مكتب الشؤون القانونية بوصفه الدائرة القانونية المركزية للأمم المتحدة التي تتناول طائفة واسعة من المسائل، بينها تعزيز وتطوير القانون الدولي، وحماية المحيطات، وتطوير القانون التجاري، وإنهاء الإفلات من العقاب، وتعزيز المساءلة.

115 - ورحبت الوفود بالنتائج الإيجابية التي حققها المكتب وباستجابته الفعالة لطلبات المشورة القانونية العاجلة الناشئة عن جائحة كوفيد-19 بشأن مواضيع مثل استمرارية تصريف الأعمال، ودعم الإجلاء الطبي، والاستجابة الإنسانية للجائحة من قبل المنظمة.

116 - وأثنى أحد الوفود على المكتب لجهوده الخاصة الرامية إلى تعزيز تعدد اللغات ورحب بنشر المعلومات عبر المواقع الشبكية وبرنامج التعلم من بُعد بلغتي العمل. وشجع الوفد نفسه المكتب على مواصلة جهوده في هذا المجال في إطار برنامجه، واعتبر أنه ينبغي أيضا للمكتب أن يضطلع بدور أكبر في التوعية في جميع إدارات الأمم المتحدة باحترام لغتي عمل المنظمة وفقا للنصوص والقرارات ذات الصلة.

117 - ولاحظ وفد آخر أنه رغم ميل الميزانية البرنامجية المقترحة إلى الزيادة عاما بعد عام، فإنها لا تعكس بالضرورة التعقيدات المتزايدة لعمل المكتب، بل هي تعكس أنشطة الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة التي لا تأثير مباشر لها على الولايات الممنوحة للأمانة العامة. وبناء على ذلك، اقترح إجراء التغييرات اللازمة بما يتيح للبرنامج التركيز على أنشطة المكتب.

118 - وفي ما يتعلق بالاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022، اقترح أحد الوفود حذف الإشارة إلى "تطوير العدالة والمساءلة الدوليتين" في الفقرتين 8-6 و 8-27 من التقرير، وطلب توضيحاً بشأن ما تشير إليه جملة "الإصلاح الذي بدأه الأمين العام" في الفقرة 8-6.

119 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، تقديم الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل، والأداء البرنامجي ذي الصلة في عام 2020، طلب أحد الوفود معلومات إضافية عن الدعم القانوني والإجرائي المقدم لضمان تدابير استمرارية تصريف الأعمال التي مكنت الهيئات الحكومية الدولية من اتخاذ القرارات، ولا سيما التحديات الرئيسية التي واجهها البرنامج عند التكيف مع العمل في ظل القيود المفروضة جراء جائحة كوفيد-19. كما طُلب الحصول على معلومات عن الدروس المستفادة من هذه التجربة وكيفية تطبيقها عند الاضطلاع بالأنشطة المقبلة.

120 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها، ومقياس الأداء الوارد في الشكل 8-1 بشأن استمرار تخفيض المسؤولية القانونية الفعلية للمنظمة، طُلب توضيح بشأن الدروس المستفادة من مقياس الأداء وما إذا كان يمكن تطبيق هدف أكثر طموحاً، مقارنةً بنسبة الـ 35 في المائة الحالية.

121 - وبالنسبة إلى البرنامج الفرعي 3، التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، طلب أحد الوفود توضيحاً بشأن برنامج المساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، وتحديدًا في ما يتعلق بما يلي: (أ) تكيف الأنشطة أثناء الجائحة؛ (ب) الدروس المستفادة؛ و (ج) أنشطة البرنامج الفرعي المزمع تنفيذها في المستقبل. ورأى أحد الوفود أنه ينبغي لكل مشاريع لجنة القانون الدولي أن تعامل على قدم المساواة، ما لم تقرر الجمعية العامة خلاف ذلك وتسنّد ولاية خاصة في هذا الصدد. وفي ما يتعلق بعمل اللجنة بشأن مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر المشار إليه في الفقرة 8-85 من التقرير، اعتبر أحد الوفود أن من السابق لأوانه استخلاص الاستنتاجات الواردة فيه.

122 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، قانون البحار وشؤون المحيطات، رحب أحد الوفود بجهود البرنامج الفرعي لتعزيز قانون البحار ونوه بالتقدم المحرز في عملية وضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وفي هذا الصدد، طُلب توضيح بشأن التحديات الرئيسية المصادفة نتيجة لقرار الجمعية العامة إرجاء الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي بشأن صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، وكيف يعتزم البرنامج الفرعي دعم رئيس المؤتمر ومكتبه، وميسري العمليات غير الرسمية والدول الأعضاء في تنفيذ العملية. وأعرب عن رأي مفاده أن من غير الواضح كيف ستؤدي الأنشطة المذكورة في الفقرتين 8-91 و 8-92 إلى زيادة عدد الدول الأطراف في الاتفاقية وفي اتفاقي التنفيذ المتصلين بها (الفقرة 8-93 (أ)). وعلاوة على ذلك، أعرب عن رأي مفاده أنه، بسبب إرجاء الدورة الرابعة للمؤتمر، كان ينبغي إبراز الطابع غير الرسمي لتلك الاجتماعات والمشاوَرات الافتراضية في الفقرة 8-97 من التقرير.

123 - وفي ما يتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2020 بشأن النهوض بوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج

نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، المشار إليه في الفقرة 8-98، ومقياس الأداء الوارد في الجدول 8-15، رأى أحد الوفود أنه ينبغي تجنب أحكام التقييم في ما يتعلق بالتعليقات الواردة من الدول الأعضاء بشأن دورات العمل وتجميع وصياغة تنقيحات نص الاتفاق، وأوصى باستخدام اللغة المتفق عليها "مشروع نص منقح لاتفاق" بموجب مقياس الأداء لعام 2019. وعلى غرار ذلك، وفي ما يتعلق بالجدول 8-17، أوصى الوفد باستخدام الصيغة المتفق عليها عملاً بقرار الجمعية العامة بشأن مصادد الأسماك في ما يتصل بالمؤتمر الاستعراضي المعني باتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، وشدد على أن من السابق لأوانه التنبؤ بأي نتائج محتملة، وإن كان يؤيد عموماً الفقرة المتعلقة بالمؤتمر الاستعراضي المقبل.

124 - وفي ما يتعلق بوضع الوثائق الأولية للمؤتمر الاستعراضي المستأنف المبينة في الفقرة 8-105 من التقرير، طلب أحد الوفود توضيحاً بشأن ماهية تلك الوثائق.

125 - وبشأن النتيجة 3، تحسين القدرة على الإدارة المستدامة والمتكاملة للمحيطات، طلب الوفد توضيحاً بشأن من هم "أصحاب المصلحة المعنيين" المشار إليهم في الفقرة 8-109 من التقرير، والولاية ذات الصلة بالزيادة.

126 - ولاحظ أحد الوفود أن التقرير لم يتضمن وصفاً للأنشطة المتعلقة بتنفيذ قرار الجمعية العامة 146/75 بشأن تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف، وأشار إلى أن القرار ينص على استخدام المادة 21 من الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في ما يتعلق بمقر الأمم المتحدة. ولوحظ كذلك أن تلك المادة نصت على تحكيم تكون الأمم المتحدة طرفاً فيه، وأن مكتب الشؤون القانونية سيضطلع بالدور القيادي. وعليه، طُرح سؤال عن سبب عدم إدراج البرنامج هذه المسألة الهامة في التقرير.

127 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجياً، طلب أحد الوفود توضيحاً بشأن: (أ) آليات التنفيذ التي تأخذ في الاعتبار القيود المفروضة في سياق كوفيد-19 في الفقرة 8-11 من التقرير، في ما يتعلق بإعداد نصوص تشريعية وغير تشريعية مقبولة عالمياً بشأن المعاملات التجارية الدولية؛ و (ب) أهمية أنشطة الأفرقة العاملة التي لم يرد ذكرها في التقرير. وبالنسبة إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، اعتبر الوفد أن الاتفاقية وُضعت وُفُتَح باب التوقيع عليها بمساعدة الأمانة العامة، وأن الدول الأعضاء مسؤولة عما تبقى.

128 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6، إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها، أكد أحد الوفود أهمية التعجيل في تسجيل المعاهدات وطلب إلى البرنامج الفرعي أن يوضح أنشطته في ما يتعلق بهذا الجانب.

129 - وبالنسبة إلى آلية التحقيق المستقلة لميانمار، أعربت وفود عدة عن تأييدها الكامل لعملها وعن ثقتها بها، وهنأتها على ما أحرزته من تقدم ورحبت بمرونتها وفعاليتها في تعديل تخطيطها في سياق مواجهة التحديات التي فرضها كل من جائحة كوفيد-19 والانقلاب العسكري في شباط/فبراير 2021. ولاحظ أحد الوفود أن الانقلاب العسكري والعنف الوحشي الذي أعقبه زادا حجم عمل الآلية وكذلك من التحديات التي تواجهها في الاضطلاع بعملها البالغ الأهمية. وأعرب عن رأي مفاده أن هناك ولاية واضحة للمساءلة عن حالات المخالفات المروعة في ميانمار. وجرى التشديد على ضرورة إدراج ذلك العمل في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة والبرنامج 6 تحديداً.

130 - وأعربت وفود أخرى عن قلقها وخيبة أملها لأن آلية التحقيق المستقلة لميانمار لا تزال مدرجة في البرنامج 6، الشؤون القانونية، وكررت التأكيد على أن إدراجها غير ملائم وأنه يشكل سابقة خطيرة، لأن الآلية أنشئت بقرار غير سليم ومسيب وخاص ببلد واحد صادر عن مجلس حقوق الإنسان، لا صلة له بالشؤون القانونية للأمم المتحدة. ورأت بعض الوفود أنه ينبغي حذف الآلية من البرنامج 6 وإدراجها في إطار برنامج مختلف.

131 - وفي ما يتعلق بالآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، أعربت وفود عدة عن تأييدها لعمل الآلية مؤكدة أنه حيوي في المسألة عن حالات المخالفات المروعة في الجمهورية العربية السورية.

132 - ولاحظ أحد الوفود أن الشعب السوري عانى خلال العقد الماضي مما لا يمكن تصوره، وأنه إضافة إلى النصف مليون ضحية، يُقدَّر أن ما لا يقل عن 130 000 سوري معتقلون في الاحتجاز التعسفي أو مفقودون بسبب الاختفاء القسري. ورأى الوفد نفسه أنه ينبغي الإصغاء إلى الشعب السوري وأن تتاح لكل سوري فرصة السعي إلى إحقاق العدالة. وأشار الوفد إلى أن المساواة والعدل أساسيان لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى ضمان عملية سياسية دائمة تقودها الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية.

133 - ولاحظ أحد الوفود أن الآلية الدولية المحايدة والمستقلة أحرزت منذ إنشائها قبل خمس سنوات تقدماً كبيراً في تنفيذ ولايتها المتمثلة في جمع وتوحيد وحفظ وتحليل الأدلة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات ومخالفات حقوق الإنسان المرتكبة في الجمهورية العربية السورية على مدى العقد الماضي، وأكد أن تحقيقاتها الهيكلية وعملها في مجال بناء وجاهة القضايا توفر الأساس لجهود المساواة الجنائية الضرورية لمكافحة الإفلات من العقاب، وأيد توفير المعلومات للمساعدة في الملاحقات القضائية الجديدة، حيثما تسري الولاية القضائية. ورأى الوفد نفسه أن الآلية أصبحت آلية حيوية تزود المدعين العامين والمحققين بالأدلة اللازمة لضمان المساواة الجنائية، وهي تحقق تالياً قدراً من العدالة للضحايا. وفي هذا الصدد، استقر أحد الوفود عن أثر جائحة كوفيد-19 على القدرة على جمع الأدلة وما هي الدروس المستفادة للتخفيف من بعض التحديات التي طرحتها الجائحة.

134 - وأشار أحد الوفود إلى الإدانة التي صدرت مؤخراً في ألمانيا في حق المسؤول السابق في النظام السوري إياد الغريب، ولاحظ أن الإدانة تثبت الدور القيم للوثائق المستقلة في تيسير سير العدالة خارج الجمهورية العربية السورية.

135 - واعتبرت بعض الوفود أن هناك ولاية واضحة للآلية الدولية المحايدة المستقلة، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة 248/71، وحاجة واضحة إلى إدراج ذلك العمل في إطار البرنامج 6.

136 - ورأى أحد الوفود أن الآلية الدولية المحايدة المستقلة تتجاهل عمداً المبادئ التوجيهية التي أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة، ولا سيما في ما يتعلق بالسيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ورأت بعض الوفود أنه لا ينبغي النظر في آليات من هذا النوع في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة، ولا سيما في إطار البرنامج 6، ولا ينبغي تالياً تمويلها من الاشتراكات المقررة للدول الأعضاء. وفي هذا السياق، أعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي حذف الآلية من قسم الشؤون القانونية في الميزانية البرنامجية المقترحة وإعادة تقديمها كبرنامج مستقل.

الاستنتاجات والتوصيات

137 - أوصت اللجنة بأن تستعرض الجمعية العامة، خلال دورتها السادسة والسبعين، الخطة البرنامجية للبرنامج 6، الشؤون القانونية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".

البرنامج 7

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

138 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 للبرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (A/76/6 (Sect. 9)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2021/9).

139 - وعرض الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية وكبير الاقتصاديين، التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج وقام بالرد على الاستفسارات التي أثارها اللجنة خلال نظرها في البرنامج.

المناقشة

140 - أعربت الوفود عن تأييدها لعمل الإدارة وللخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. وأعرب أيضا عن التقدير للعمل الذي اضطلعت به الإدارة في مجال دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلق أحد الوفود بالقول إنَّ عمل الإدارة هو أحد مسارات العمل الأساسية للأمم المتحدة، وهو يدعم ركيزة المنظمة للشؤون الإنمائية، حيث يشكل القضاء على الفقر التحدي العالمي الأكبر الذي يندرج في صميم الولاية الموكلة إليها.

141 - ولوحظ أنَّ الإدارة تدعم ركيزة التنمية بالأمانة العامة، وأعرب في هذا السياق عن التقدير لعمل الإدارة على ضمان التعاون الدولي في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة للجميع.

142 - وأعرب أيضا عن التقدير لجهود الإدارة المبدولة من أجل مساعدة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على تعميم مسألة الاستجابة لجائحة كوفيد-19 ضمن توجيهاتهما وضمن استعراض الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، لوحظ أنَّ البلدان النامية التي تواجه أوضاعا هشة تعاني من الأثر المدمر المترتب عن الجائحة في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والإنسانية، ولا سيما في أفريقيا، وهو الأمر الذي يثير قلقا بالغا. وعلق أحد الوفود قائلا إنَّ النتائج الجديدة لعام 2022، المعروضة ضمن الخطة البرنامجية المقترحة، سوف تساعد البلدان النامية، ومنها بالأخص البلدان التي تواجه أوضاعا هشة، على تحقيق انتعاش أفضل بعد الجائحة.

143 - وجرى التنويه بالعمل الذي يضطلع به البرنامج على نطاق برامجه الفرعية في ما يتعلق بمواجهة الجائحة، ولا سيما العمل المنفذ بشأن التنسيق والدعم المشتركين بين الوكالات، وتمويل التنمية، وتقديم الدعم إلى اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، والإحصاءات. وفي هذا الصدد، رحب أحد الوفود بجهود الإدارة المبدولة من أجل تحديث خطتها البرنامجية على إثر تغيير الظروف. ورَّحَّب وفد آخر بعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال مساعدة الدول الأعضاء على التصدي لهذه الجائحة.

144 - وأشار إلى أن اختلال التوازن الإنمائي لا يزال يطرح مشكلة رئيسية، وأن الفقر يُشكّل تحدياً مستمراً يقض مضجع بلدان كثيرة، ولا سيما البلدان النامية. وقيل أيضاً إن القضاء التام على الفقر حلم طالما راود البشرية، وهو حق أساسي للناس في السعي إلى بلوغ حياة أفضل، وإنّ هذا هو السبب الذي من أجله جعلت خطة عام 2030 مسألة "القضاء التام على الفقر" هدفاً الأسمى. وفي هذا الصدد، أوصى أحد الوفود بأن تواصل الإدارة جهودها لتنفيذ المهام المتصلة بالتخفيف من وطأة الفقر ومساعدة الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، على مواصلة الترويج لمسألة الحد من الفقر على مستوى العالم، والتنفيذ الكامل لخطة عام 2030، وذلك من أجل التعجيل في تحقيق تعافٍ أفضل من جائحة كوفيد-19، والتصدي بفعالية لتحديات تغير المناخ.

145 - وجرى التشديد على أهمية الحدّ من الازدواجية والتداخل مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، وذلك حتى يولي البرنامج أفضل التركيز على المجالات التي يستطيع أن يقدم فيها أقصى قيمة مضافة. وفي هذا الصدد، طلب أحد الوفود معلومات محدثة عن التنسيق بين الإدارة واللجان الإقليمية ومكتب التنسيق الإنمائي. وطلب أيضاً المزيد من المعلومات عن دور الإدارة داخل نظام المنسقين المقيمين.

146 - وفي ما يتعلق بالإصلاحات التي شهدتها الإدارة مؤخراً، طُلبت معلومات إضافية عن الآثار الملموسة لجهود الإصلاح المتوقعة في عام 2022، وعن الخطوات التي اتخذتها الإدارة لضمان اتساق هذه الإصلاحات مع إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وعما إذا كانت الإدارة قد أضحت أكثر كفاءة وشفافية وقدرة على إضافة قيمة إلى المنظومة.

147 - وعلّق أحد الوفود قائلاً إنّ الخطة البرنامجية المقترحة تهدف إلى التركيز على تسع من المسائل التي ستتناول جوانب شتى من مجالات السياسة العامة، أو التي ترد بصيغة غامضة وعامة، مثل توافر البيانات والتحليلات الاجتماعية والديمقراطية والاقتصادية الرئيسية، وواقع شيخوخة سكان العالم، وتحول السياسات التجارية، والتدابير المالية الضريبية لتمويل التنمية المستدامة، وتنشيط وتعزيز تعددية الأطراف في مواجهة المشاكل العالمية الحالية والمستقبلية، وتقديم الدعم لنظام المنسقين المقيمين ولأفرقة الأمم المتحدة القطرية، ودور التكنولوجيات الرقمية في تنفيذ خطة عام 2030، ومساعدة الهيئات الحكومية الدولية على معالجة التحديات التي تواجه التنمية المستدامة العالمية، وذلك بأسلوب شامل محوره الإنسان والتحلي بالمسؤولية على الصعيد العالمي. ولوحظ في هذا الصدد أنّ الخطة البرنامجية المقترحة مقسّمة بالتالي إلى تسعة برامج فرعية تخدمها مؤشرات غير محددة في كثير من الأحيان أو يصعب قياسها. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ الوفد أنّه من الصعب تحديد الاتجاه الاستراتيجي الشامل الإضافي، والوقوف على التنسيق المعزز بين مختلف شعب الإدارة، وتساءل عن الكيفية التي تعتمزم بها الإدارة طرح رؤية شاملة للعديد من الأهداف المختلفة، وذلك على حد ما التزمت به في إطار الاستجابة لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم الإدارة (E/AC.51/2021/5).

148 - وعلّق أحد الوفود قائلاً إنّ بعض النواتج والنتائج المعروضة ضمن الخطة البرنامجية المقترحة لا تتّص بالضرورة على ما إذا كانت الإدارة قد قامت بدور حاسم في تحقيقها، أو ما إذا كان الإنجاز قد تحقق بفضل عوامل خارجية. وفي هذا الصدد، تم تشجيع الإدارة على زيادة توضيح نواتجها المقترحة.

149 - وأثيرت شواغل بشأن تعديل بعض أهداف البرامج الفرعية، ولا سيما حذف الإشارة إلى خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في البرنامج الفرعي 1، الدعم الحكومي الدولي

والتنسيق من أجل التنمية المستدامة، والبرنامج الفرعي 3، التنمية المستدامة؛ وكذلك الإشارة إلى التغيير في هدف البرنامج الفرعي 2، التنمية الاجتماعية الشاملة، من عبارة "تعزيز التعاون الدولي" إلى عبارة "النهوض بالسياسات". ولاحظ أحد الوفود أنَّ أهداف البرامج الفرعية تختلف تماما عن أهداف الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021، لكنّه أشار إلى أنّها تعكس تفسيراً جيداً وشاملاً لخطة عام 2030، وشجّع الإدارة على مواصلة تنفيذ ولايتها دعماً لهذه الخطة.

150 - وطُرح سؤال بشأن معاودة إدراج عناصر وعبارات ضمن خطة البرنامج المقترحة، بعد أن تسببت هذه العناصر في خلافات خلال الدورة السابقة للجنة، ثم لاحقاً داخل الجمعية العامة، مما أدى إلى عدم وجود خطة برنامجية لعام 2021 معتمدة بالكامل.

151 - وأشار إلى أنّ الخطة البرنامجية المقترحة تتضمن مؤشرات أداء سيكون من الصعب قياسها على ما يبدو. ومن أمثلة هذه المؤشرات ما يرد في الجدولين 9-17 و 9-18 من البرنامج الفرعي 6، التحليلات والسياسات الاقتصادية؛ والشكل الرابع من الباب 9 تحت البرنامج الفرعي 1، الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة؛ والشكل الثامن من الباب 9 تحت البرنامج الفرعي 5، السكان. وفي هذا الصدد، طُلب تقديم توضيحات بشأن الكيفية التي يصوغ بها البرنامج مقاييس الأداء تلك.

152 - وفي ما يتعلق بالأداء البرنامج في عام 2020 ضمن إطار البرنامج الفرعي 1، لاحظ أحد الوفود أنّ العمل الذي أسهم في تحقيق النتيجة التي ظهرت في عام 2020، وهي توسيع المشاركة في حوار السياسات من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة خلال جائحة كوفيد-19، قد أفضى إلى حضور 125 764 شخصاً بين مشاركين ومشاهدين في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنية بالتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، طُلب تقديم تعليقات على الدروس المستفادة من المشاركة الموسعة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وعُلّق وفد آخر بالقول إن النتيجة المقررة 1، عملية الاستعراض الوطني الطوعي: بلوغ أهداف التنمية المستدامة بوتيرة أسرع، يمكن أن تشكل تحدياً بسبب تقلّب عملية التعافي بعد الجائحة في البلدان النامية. ورأى الوفد كذلك أن النتيجة 2، تعزيز مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في عقد العمل والإنجاز المعجلين، تتركز للأسف على دور المنظمات غير الحكومية والشباب دون غيرهم (الفقرات 9-42 إلى 9-44)، وتفتقر إلى إشارة مكثفة إلى الجهات المعنية من مثل أوساط الأعمال التجارية والصناعة، والعمال والنقابات العمالية، والمؤسسات الأكاديمية، والسلطات المحلية. وأشار الوفد إلى أن إحدى السمات الحاسمة لعمل البرنامج هي الدعم الذي يقدمه هذا البرنامج إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى أنّ الوفود لم تتمكن خلال السنوات القليلة الماضية من اعتماد الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، وقال إنّه يرى أنّ مسألة تعزيز مسار التفاوض ضمن عملية المنتدى السياسي الرفيع المستوى لا بدّ بالتالي من إيرادها ضمن البرنامج الفرعي.

153 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، أثّرت شواغل بشأن النتيجة 1، السلام المستدام من خلال السياسات الوطنية المتعلقة بالشباب، حيث لا يزال مصطلح "السلام المستدام" خارج السياق ضمن برنامج فرعي موجه نحو تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة. وفي هذا الصدد، أشار إلى أنّه قد طُلب إلى الإدارة أن تنظر في المناقشات التي أجرتها اللجنة في الدورة السابقة والمناقشات التي أجرتها الجمعية العامة بشأن هذه العناصر وأن تأخذ هذه المناقشات في الاعتبار، وذلك على الرغم من أنّ اللجنة لم تضع أية توصيات بهذا الشأن. وفي ما يتعلق بالـ *التقرير الاجتماعي العالمي*، المدرج في الجدول 9-6 باعتباره من المنجزات المستهدفة

للبرنامج الفرعي، طُلب تقديم توضيحات بشأن تواتر صدور هذه التقرير، والإفادة بما إذا كان يصدر مرة كل سنتين.

154 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6، أكد أحد الوفود أنّ التركيز على مسألة تقديم المساعدة إلى البلدان المدينة، حسب طلبها، وأيضاً على مسألة تعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي التي يروج لها البرنامج الفرعي، هو تركيز يتوافق تماماً مع احتياجات معظم البلدان النامية. بيد أنّه لوحظ أنّ الاهتمام المتزايد باتجاه السكان نحو الشيخوخة، كما هو مبين في الفقرة 9-180، يثير التساؤل بشأن ما إذا كان من الأفضل إدراج هذه المسألة ضمن المهام الموكلة للبرنامج الفرعي 2 أو للبرنامج الفرعي 5، مع مراعاة أن الشيخوخة ترتبط تقليدياً بالتغيرات الاجتماعية في الاقتصادات المتقدمة وفي البلدان المتوسطة الدخل وليس في البلدان الأقل نمواً التي يهتم بها البرنامج الفرعي.

155 - وأشار أحد الوفود إلى ولاية موكلة من الجمعية العامة ضمن عدد من قراراتها، كان آخرها القرار 200/74 الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام رصد ما يُفرض من تدابير اقتصادية انفرادية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي ودراسة أثر تلك التدابير على البلدان المتضررة، بما في ذلك أثرها على قدرة هذه البلدان على التصدي لجائحة كوفيد-19 ومخلفاتها. وفي هذا الصدد، دعا الوفد الأمانة العامة إلى أن تعالج مسألة عدم ذكر ما يلزم من المراجع والإبلاغ ضمن الخطة البرنامجية المقترحة، وذلك بأن تعد موجزا مواضيعياً وتدرج تلك الولاية ضمن الجزء المتعلق بالاستراتيجية من البرنامج الفرعي 6، الذي يتناول مختلف التحديات التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في سبيل بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

156 - وأُثني على العمل الذي يضطلع به البرنامج الفرعي 7، المؤسسات العامة والحكومة الرقمية، بما في ذلك الأنشطة المنفذة لدعم منتدى إدارة الإنترنت ولمتابعة مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وأنشطة لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة. بيد أنه أُعرب، كما في عام 2020، عن القلق إزاء استخدام مفهوم "أمن الفضاء الإلكتروني" ضمن ولاية البرنامج الفرعي (الفقرة 9-186). وفي هذا الصدد، ارتأى أحد الوفود أن هذه المسألة محلّها الأفضل هو الولايات الموكلة لبرامج أخرى تابعة للأمم المتحدة. وفي ظلّ نقشي الجائحة، أكد الوفد من جديد فعالية المؤسسات العامة باعتبارها من الأولويات، ورأى في هذا الصدد أنّ النتيجة المتوقعة، المذكورة في الفقرة 9-190، بشأن تعزيز قدرات الموظفين العموميين العاملين في القطاعات المرتبطة بالطوارئ مثل الصحة والحماية الاجتماعية والعمالة يُمكن تغييرها أو استكمالها بالانتقال من التركيز الانتقائي على القضايا الجنسانية إلى الاستثمار في رأس المال البشري، وفي التعويض اللائق، واستعداد البلدان من حيث توافر الأخصائيين خلال حالات الطوارئ.

157 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 8، الإدارة المستدامة للغابات، قيل إنّ العمل الناجع والفعال الذي تضطلع به دائماً أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ضروري لضمان تنفيذ جميع الولايات المتصلة بالغابات.

158 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 9، تمويل التنمية المستدامة، قال أحد الوفود إنّه يسلم بالعمل الذي تقوم به الدول الأعضاء المعنية وكيانات الأمم المتحدة، ولكنّه يرى، في ما يتعلق بالإجراء العاجل لعقد منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، في إطار مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده، أنّ الأمانة العامة أو فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية غير مكلفتين بالتنفيذ ولا بالإشارة ولا بالمتابعة في ما يتعلق بهذه العملية غير الرسمية وغير المأذون بها

وغير الشاملة (الفقرتان 9-246 و 9-252). وأضاف أن عمل البرنامج، ضمن مجال تمويل التنمية، ينبغي الاسترشاد فيه بالولايات المعتمدة في المحافل المتعارف عليها ومنها منتدى المجلس المعني بمتابعة تمويل التنمية واللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة، وذلك وفقا لقرار الجمعية 208/75. ولاحظ الوفد نفسه أن توسيع مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، أو اعتماد هذه المبادرة من قبل بلدان مجموعة العشرين ونادي باريس، أو إصدار وحدات حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدول، هي أمور يمكن عرضها ضمن الخطة البرنامجية المقترحة باعتبارها من نتائج أداء المبادرة.

الاستنتاجات والتوصيات

159 - أوصت اللجنة بأن تستعرض الجمعية العامة، في دورتها السادسة والسبعين، الخطة البرنامجية للبرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، وذلك في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".

البرنامج 8

أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

160 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 للبرنامج 8، أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (A/76/6 (Sect. 10)).

161 - ووجه الرئيس انتباه اللجنة إلى بيان ممثل الأمين العام الذي قدّم به البرنامج. وردّ الممثل على الأسئلة التي طرحتها اللجنة خلال نظرها في البرنامج.

المناقشة

162 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها العميقين للعمل المهم والإيجابي الذي يضطلع به مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشار أيضاً إلى أهمية المكتب على ضوء ولايته المتمثلة في الاضطلاع بأعمال التنسيق والرصد والتعبئة والدعوة فيما يتصل ببرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

163 - وشدّد أحد الوفود على أهمية البرنامج، واصفاً إياه بأنه أحد العناصر الهامة لركيزة التنمية للأمم المتحدة. وأشار إلى أن المكتب مكلف بولاية واسعة جداً تشمل مساعدة البلدان الـ 91 الأشد ضعفاً، وأن البرنامج يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لقارة أفريقيا، حيث يوجد 33 من البلدان الـ 48 التي تمثل أقل البلدان نمواً، و 16 بلداً من البلدان النامية غير الساحلية الـ 32، و 7 من الدول الجزرية الصغيرة النامية الـ 38. وأشار أيضاً إلى أن 20 بلداً من بلدان العبور التي تقع في أفريقيا استفادت من التنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا. وأشار وفد بالمكتب لما يقوم به من أنشطة تركز على تقديم الدعم اللازم للدول الأعضاء، مع العمل في الوقت ذاته على إذكاء الوعي بأهمية أن يكون الدعم المقدم من المجتمع الدولي منظماً ومتسقاً.

وطلب أحد الوفود معلومات عما يجري من تنسيق بين المكتب وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا تحقيقاً لأهداف المكتب.

164 - ولوحظ أن البلدان غير الساحلية قد تضررت بشدة من جائحة كوفيد-19 على صعيدي الصحة والتجارة، حيث تعين إغلاق الحدود وأثرت الجائحة على تدفقات السلع وعمليات نقلها. وطلب توضيح بخصوص ما يجري عمله، وما يجري استخلاصه من دروس مستفادة في ما يتعلق بآثار الجائحة على البلدان النامية غير الساحلية، وماهية المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى البلدان الضعيفة الـ 91، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية. وأشار أحد الوفود إلى أن المكتب لديه دور هام عليه القيام به لدعم أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في تعافيتها من الجائحة، ولا سيما في ظل المعوقات التي يواجهها العديد منها على صعيد القدرة الاستيعابية. ولاحظ الوفد أن المكتب قد أسهم في تشجيع الحوار بشأن الاستجابات العالمية للجائحة من زاوية ارتباطها بمجموعات البلدان الثلاث، بما في ذلك سلسلة جلسات الإحاطة المقامة بين المجموعات الثلاث ونائبة الأمين العام ومسؤولين آخرين في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وذكر أحد الوفود بأن اللجنة كانت قد طلبت بذل مزيد من الجهود من أجل البلدان النامية غير الساحلية نظراً لكونها أكثر البلدان تضرراً من الجائحة ومن إجراءات إغلاق الحدود، وطلب في هذا الصدد معلومات محدّثة عن المبادرات التي اتخذت لمساعدة أقل البلدان نمواً على إعادة البناء على نحو أفضل. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أنه سيكون من المفيد إعداد خطط للإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي لمساعدة البلدان النامية على التخفيف من آثار الجائحة وتأمين الموارد اللازمة لتنفيذ تلك الخطط.

165 - وفي معرض الإشارة إلى أن أقل البلدان نمواً هي من بين أضعف البلدان وأفقرها في العالم، وأن البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه صعوبات خاصة مثل المعوقات الجغرافية وارتفاع تكاليف النقل العابر، لاحظ وفد آخر أن الجائحة قد فاقمت الصعوبات التي تعترض تحقيق التنمية المستدامة في تلك البلدان. وأوصى الوفد نفسه بأن يعدّ المكتب موجزاً شاملاً لتجربة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول على مدى السنوات العشر الماضية، وشجّع المكتب على مواصلة تنفيذ مسار ساموا وبرنامج عمل فيينا ضمن إطار خطة عام 2030، وعلى إدماج الانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة في برنامجه وبرامجه الفرعية.

166 - وجرى التذكير بأن اللجنة كانت قد أوصت بأن تشجّع الجمعية العامة الأمين العام على أن يحرص، من أجل تحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على أن يواصل البرنامج تعزيز قدرات برامجه الفرعية وفقاً لولاياتها وبما يتماشى مع خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وفقاً للإجراءات المعمول بها. وانطلاقاً من هذا الطلب، طُرح سؤال عن الكيفية التي يقترح بها المكتب تعزيز العمل المتصل بالبلدان النامية غير الساحلية وفقاً لولايته فيما يتصل بخطة عام 2030.

167 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لأهداف البرامج الفرعية، وعن تقديره بوجه خاص للعمل المتصل بالبلدان النامية غير الساحلية في مجالات تعزيز السياسات والقدرات لتحسين موصولية هذه البلدان، وتخفيض تكاليف معاملاتها التجارية، وزيادة تعاونها الإقليمي وتجاريتها الإقليمية والعالمية، وإجراءها التحولات الهيكلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وأعرب أيضاً عن التأييد لاستراتيجية المكتب لتحقيق تلك الأهداف الطموحة، بما في ذلك العمل التحليلي الواسع النطاق المتصل ببرنامج عمل فيينا، واتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، والتوصيات السياساتية، ومختلف برامج بناء القدرات وأنشطة الدعوة

المضطلع بها لتعزيز الدعم الدولي للبلدان النامية غير الساحلية. وأشار الوفد نفسه مع عظيم التقدير إلى أن المكتب سيضطلع بعمل كبير لضمان تحقق التآزر والاتساق في تنفيذ ورصد برنامج عمل فيينا على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تقديره لعلاقة العمل القائمة بين المكتب والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن دعمه للأنشطة المقررة لتطوير التعاون والتنسيق بين المكتب وأفرقة الأمم المتحدة القطرية ونظام المنسقين المقيمين الممكن. وفي سياق مماثل، أكد وفد آخر على أهمية أن يحسن المكتب ما يقوم به من تنسيق على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل ضمان تلبية فعالة من المنظمة لاحتياجات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك إيجاد أوجه التآزر وإزالة أوجه التضارب في العمل وتبسيط العمليات.

168 - وأشار أحد الوفود إلى أن المكتب سيؤدي دورا بالغ الأهمية في دعم الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، المقرر عقده في الدوحة في عام 2022، حيث ستغطي مجموعة من المسائل المهمة لأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية. وفي هذا الصدد، طلب الوفد الحصول على معلومات محدثة عن التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للمؤتمر. ولاحظ الوفد أيضا أن تنظيم المناسبات بالوسائل الافتراضية قد أتاح للمكتب بلوغ جمهور أوسع وزيادة عدد أصحاب المصلحة، على الرغم من العقبات الناجمة عن محدودية إمكانيات الاتصال في بعض البلدان. وطلب الوفد آراء المكتب في ما يتعلق باستخدام الوسائل الإلكترونية أو المختلطة للوصول إلى الجماهير في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

169 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، أقل البلدان نموا، سلط أحد الوفود الضوء على بعض العناصر الإيجابية للغاية المبلغ عنها في إطار الأداء البرنامجي المتحقق في عام 2020، مثل زيادة نسبة مستخدمي الإنترنت في أقل البلدان نموا من 5,5 في المائة في عام 2010 إلى 19,1 في المائة في عام 2019 (الفقرة 10-33). وأشار الوفد إلى أن هذا التطور يدل على العمل الشاق الذي اضطلع به في سبيل تحقيق هذه الغاية، وأعرب عن أمله في أن يساعد ذلك على سد الفجوة الرقمية التي تشكل عقبة أمام التنمية. وفي ما يتعلق بالمنجزات المستهدفة في إطار البرنامج الفرعي 1، أعرب الوفد نفسه أيضا عن ارتياحه لزيادة العدد المقرر للمواد التقنية التي ينبغي أن تصبح تحت تصرف الدول الأعضاء من 8 مواد لعام 2021 إلى 14 مادة لعام 2022، كما هو مبين في الجدول 10-6. غير أن الوفد نفسه أعرب عن مأخذ لديه إزاء خفض العدد المقرر فيما يتصل بتقديم الخدمات الفنية للاجتماعات من 71 اجتماعا لعام 2021 إلى 59 اجتماعا لعام 2022، كما هو مبين في الجدول نفسه، وطلب توضيح أسباب تباين الرقمين. وأوصى وفد آخر بجعل التخفيف من حدة الفقر والتنمية المستدامة في صميم البرنامج الفرعي 1.

170 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، البلدان النامية غير الساحلية، أشار أحد الوفود إلى أنه يجد تشجيعا في ملاحظة أن هناك أنشطة للبرنامج الفرعي تتصل بدعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر على صعيد تحسين المواصلية وتيسير التجارة وتعزيز وتطوير الموانئ الجافة (الفقرتان 10-64 و 10-65)، وهي أنشطة مهمة جدا بالنسبة للبلدان التي ليست لها منافذ على البحار.

171 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2 والبرنامج الفرعي 3، الدول الجزرية الصغيرة النامية، سلط أحد الوفود الضوء على أهمية تأمين المواصلية والموانئ والموانئ الجافة والنقل والبنى التحتية بالشكل الوافي وجعل هذه الأمور في المتناول دعما لتلك البلدان في تحقيق تنمية أفضل. وبالنظر إلى نقصان الموارد

الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي 2، طُرِح سؤال عما إذا كانت أنشطة المساعدة التقنية ستستمر في عام 2022.

الاستنتاجات والتوصيات

172 - أثنت اللجنة على الجهود المتواصلة التي يبذلها مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في دعم أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

173 - وأوصت اللجنة بأن تشجّع الجمعية العامة مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على مواصلة إقامة شراكات واسعة ودائمة، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، من أجل النهوض بالتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

174 - وأوصت اللجنة أيضا بأن تشجّع الجمعية العامة مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على مواصلة دعم أقل البلدان نموا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما في مجالات تخفيف حدة الفقر، وتعزيز السياسات الرامية إلى التعجيل بالتحول الهيكلي لاقتصاداتها.

175 - وأوصت اللجنة كذلك بأن تشجّع الجمعية العامة مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على مواصلة دعم البلدان النامية غير الساحلية في تعزيز السياسات والقدرات لتحسين موصولية البلدان النامية غير الساحلية، بهدف دعم تنميتها المستدامة وتوسيع نطاق التحول الهيكلي في البلدان النامية غير الساحلية.

176 - ولاحظت اللجنة بقلق الأثر الاجتماعي - الاقتصادي المدمر الناجم عن جائحة كوفيد-19، ولاحظت أنه قد يزيد من عزلة الدول المعنية، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تعبئة الموارد لضمان مشاركة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في العملية، وضمان أن يكون لها صوت مسموع في المداولات العالمية وأن تستفيد من أنشطة بناء القدرات وعمليات تعلّم الأقران وتبادل أفضل الممارسات لتحقيق انتعاش مستدام وشامل للجميع في مرحلة ما بعد الجائحة، ولإعادة البناء بشكل أفضل وزيادة القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات في المستقبل.

177 - وأوصت اللجنة بأن تقوم الجمعية العامة، في إطار البرنامج الفرعي 3، الدول الجزرية الصغيرة النامية، بتشجيع مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على تنفيذ مبادرات على صعيد الموصولية البينية لمدّ الجسور إلى الجزر والتصدي لعزلتها وإبقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية جزءاً من المجتمع الدولي.

178 - ولاحظت اللجنة مع التقدير إنشاء شبكات لجهات الاتصال الوطنية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لتعزيز التعاون بين مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الكيانات على الصعد الإقليمي والوطني والمحلي، ولتعمل كواجهة بينية للتفاعل بين العمليات العالمية والإقليمية

وعمليات صياغة السياسات الوطنية وتنفيذها ورصدها واستعراضها، وأوصت الجمعية العامة بأن تشجّع المكتب على إشراك الشباب والنساء في ذلك المشروع بشكل كامل لكي يتمكنوا من المساهمة بصورة كاملة في إيجاد حلول للتحديات التي تواجهها تلك البلدان.

179 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 8، أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022.

البرنامج 9

دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

180 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 للبرنامج 9، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/76/6 (Sect. 11)).

181 - واسترعت الرئيسة انتباه اللجنة إلى بيان وكالة الأمين العام والمستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون أفريقيا التي قدمت البرنامج. وأجابت وكالة الأمين العام والمستشارة الخاصة على الأسئلة التي طُرحت في أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

182 - أعرب عن التأييد والتقدير للعمل الذي يضطلع به مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا في التصدي للتحديات الإنمائية الحاسمة في أفريقيا والنهوض بتنسيق عمل الأمم المتحدة في أفريقيا، بما في ذلك دعم الاتحاد الأفريقي وخطة لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، التي اعتُبرت مخططاً للسلام والاستقرار والتنمية المستدامة في أفريقيا.

183 - ورحب أحد الوفود بالرؤية الاستراتيجية للبرنامج، ودوره في جهود الدعوة المتعلقة بأفريقيا على الصعيدين العالمي والإقليمي، ودعمه للتنفيذ المشترك لخطة عام 2030 وخطة عام 2063. وأعرب عن رأي مفاده أن أولويات الأمم المتحدة ينبغي أن تعكس الأولويات الواردة في خطة عام 2063 وأن تستند إلى الشراكات القوية والابتكار وبُعد النظر الاستراتيجي. وطُلب تقديم توضيح للدور الذي يعتزم المكتب القيام به في إطار ولايته لزيادة تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وطُلب أيضاً توضيح بشأن الكيفية التي أسهمت بها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية في إعادة هيكلة مفوضية الاتحاد الأفريقي وإصلاحها.

184 - وأعرب عن رأي مفاده أن البرنامج ينبغي أن يواصل الاستثمار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل في أفريقيا. وأيدت الوفود تحقيق التنمية والتكامل في الميدان الاقتصادي من خلال تطوير البنى التحتية العابرة للحدود الوطنية والإقليمية، والتصنيع، والقضاء على الفقر، وإيجاد فرص العمل، والتحديث الزراعي. وأعربت عن تقديرها لشراكة البرنامج مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجالات منها تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء فيها.

185 - وألقي الضوء على أهمية تعزيز الأداء والمساءلة من خلال النهوض بالتعاون بين البرامج الفرعية الثلاثة. ولاحظ أحد الوفود أن رؤية البرنامج، وإن كانت رؤية تحويلية، ينبغي أن تكون واقعية أيضاً، وأن

الفساد مسألة أُغفل ذكرها في الخطة البرنامجية. وأشار الوفد إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في الجزء التاسع عشر من قرارها 253/75، أن يقدم، عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، مقترحا منقحا يتضمن السرد البرنامجي لمكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا وهيكله، خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة. وينطوي طلب الجمعية العامة على إشارة واضحة إلى أن محتوى البرنامج السابق لم يكن مرضيا.

186 - وأعرب عن التأييد لما تضمنه تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة الذي يقدمه البرنامج 9 من خلال مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة التواصل العالمي (E/AC.51/2021/4)، من توصيات تتعلق بالحاجة إلى تحسين التنسيق وإشراك أصحاب المصلحة والرصد، وهي جهود ينبغي أن يدعمها المبدأ العام المتمثل في إسماع صوت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالنظر إلى تنوع خطط التكامل الإقليمي والحاجة إلى الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إذا أُريدَ لأهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام 2063 أن تتحقق. ورحب وفد آخر بمواصلة مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا تحسين تنظيم عمله، من خلال تعزيز نظم التخطيط في إطار مؤسسي وإدارة أنشطته ورصدها، بما في ذلك عن طريق الدخول في شراكة مع مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية لاعتماد الأداة الجديدة المتكاملة للتخطيط في نظام أوموجا، وباستمرار الجهود أيضا لتحسين ثقافة العمل داخل المكتب وزيادة قدرته على تحسين جودة منتجاته. وفي حين أعرب عن الترحيب بإعادة توجيه المكتب وإعادة تنظيمه توخيا لتحسين أوجه الكفاءة والتنسيق وتنفيذ البرامج وتقديم دعم أفضل للشراكة الجديدة، استُرعِيَ الانتباه إلى مجالات أخرى، بما في ذلك تعدد اللغات وخفض تكاليف الموظفين، حيث يلزم إدخال تحسينات. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أنه ينبغي تمكين المكتب وتزويده بالقدرة التي يحتاجها لتعبئة منظومة الأمم المتحدة.

187 - وألقي الضوء على آثار جائحة كوفيد-19 في جميع قطاعات المجتمع وفي جميع مناطق العالم، كما أعرب عن القلق إزاء تأثيرها بوجه خاص على المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والإنسانية وعلى حل النزاعات في أفريقيا. وأوصى أحد الوفود بأن يركز البرنامج على التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة، وعلى تحسين التعاون مع كيانات أخرى تُعنى بالتنمية، مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية. وأبرز أحد الوفود تأثير الجائحة في النظم الصحية، وهاكل الحماية الاجتماعية، والعمالة، والتعليم، وغير ذلك من المجالات الحاسمة الأهمية للتنمية أفريقيا، وذكر أن من الأهمية بمكان ضمان اغتنام أفريقيا الفرصة التي أوجدتها الجائحة لتشجيع إحداث تغيير منهجي يؤدي إلى اضطلاع القارة بدورها كطرف فاعل عالمي مؤثر وشريك في النظام المتعدد الأطراف (الفقرة 11-2). ورحب وفد آخر بالإشارة في الخطة البرنامجية إلى العمل الذي تقوم به المنصة الأفريقية للإمدادات الطبية. وأكدت عدة وفود دعمها لمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، الذي وُصف بأنه آلية متعددة الأطراف تهدف إلى تيسير التطعيم ضد فيروس كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في أفريقيا، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي.

188 - ورحب أحد الوفود بتوخي الاسترشاد في تنفيذ استراتيجية البرنامج برؤية تتمثل في نظامٍ دولي يعمل باتساق لدعم أفريقيا كي تحقق تدريجيا إمكاناتها بوصفها قارة الأمل والفرص والازدهار (الفقرة 11-4). وجرى التأكيد على الدور الهام الذي تؤديه فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية

في دعم العمل الذي يضطلع به الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة مع أفريقيا (الفقرة 11-9). وفي ما يتعلق بالعوامل الخارجية (الفقرة 11-10)، نُوه باستناد الخطة الشاملة لعام 2022، في جملة ما تستند إليه، إلى افتراضات التخطيط التالية: توثيق الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي؛ والتزام المنظمات الدولية والشركاء الدوليين بتنفيذ مشاريع وبرامج أصحاب المصلحة المتعددين؛ ومشاركة الدول الأعضاء بنشاط في سلسلة حوارات أفريقيا وغيرها من أنشطة إعداد السياسات والدعوة. وأشاد أحد الوفود بجهود المكتب واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي لمراعاة المنظور الجنساني في أنشطتهم البرنامجية ومنجزاتهم المستهدفة ونتائجهم (الفقرة 11-12)، وأشار إلى أن البرنامج سيسرشد باستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة عند القيام، من خلال أنشطته وتوصياته السياساتية، بتشجيع المقترحات التي تعزز على وجه التحديد إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة (الفقرة 11-13).

189 - وفي ما يتعلق بالخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022، في إطار النتيجة 3، دور الرقمنة ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في الماضي قدما على نحو أفضل، في البرنامج الفرعي 1، تتساق الدعوة والدعم العالميين للشراكة الجديدة، وفي إشارة إلى جملة "يتعين وضع رأس المال البشري، وبشكل أكثر تحديدا الصحة، في صميم عملية صنع السياسات في أفريقيا" (الفقرة 11-47)، أوضح أحد الوفود أنه ينبغي، وفقا للولاية البرنامجية، أن تركز عملية صنع السياسات على التنمية المستدامة، وأبرز أن التعليم والعمالة وغيرهما من المسائل ذات الصلة تكتسي نفس القدر من الأهمية، وتساءل عن نوع الأنشطة المتوخاة لتحقيق هذا الهدف. وذكر أحد الوفود أن أفريقيا تمتلك، ديمغرافيا، أكبر عدد من الشباب في العالم وأن الاستثمارات التي تركز في الوقت المناسب على رأس المال البشري يمكن أن تساهم في تسخير الإمكانيات الإنتاجية للقوة العاملة في المستقبل وتسريع النمو الاقتصادي لفائدة النساء والشباب. وشدد الوفد نفسه على أن تتساق العمل أمر بالغ الأهمية إذ لا يمكن لقطاع أو تدخل بمفرده أن يحقق بشكل مستقل الأهداف المتوخاة بشأن رأس المال البشري، وأنه من غير المرجح أن تؤدي الإصلاحات المنعزلة إلى تحقيق النتائج بالحجم اللازم لكفالة الأعمال الكامل للحق في الصحة والتعليم خلال أول 8 000 يوم من الحياة. وأشار كذلك إلى إمكانية إحراز تقدم، وإلى وجود آليات قائمة لرصد التقدم المحرز، ووجود توافق في الآراء بين الشركاء في التنمية على أن الاستثمارات التي تغطي العقدين الأولين من الحياة ضرورية لتحقيق أقصى إمكانيات رأس المال البشري للبلدان.

190 - وفي ما يتعلق بعملية الشراء المجمع للقاحات كوفيد-19 في عام 2020، في إطار البرنامج الفرعي 2، التنسيق والدعم الإقليميان للشراكة الجديدة، طُلب توضيح بشأن ما إذا كان يُتوخى أيضا إجراء شراء مجمع في عامي 2021 و 2022. وفي الشكل الرابع من الباب 11، طُلب أيضا توضيح السبب وراء ما يسجله مقياس الأداء لحصة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من إجمالي التجارة في أفريقيا من زيادة مقررة إلى 18,7 في المائة في عام 2021 يليها انخفاض مقرر إلى 18,5 في المائة في عام 2022.

الاستنتاجات والتوصيات

191 - أثنت اللجنة على مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي لجهودهم في دعم الشراكة الجديدة، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام مواصلة تعزيز الاتساق والتنسيق والتآزر في عمل منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا حسب الولاية المسندة في هذا الصدد، وضمان اتساق العمل باستمرار مع خطة عام 2030 وخطة عام 2063.

192 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا على مواصلة تعزيز تعاونه مع نظام المنسقين المقيمين بغية كفالة اتباع نهج "توحيد الأداء" في الأمم المتحدة، الذي يجمع بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في دينامية منسقة من أجل تنمية أفريقيا.

193 - ولاحظت اللجنة مع التقدير اعتراف مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا بأهمية التحسين المستمر والاستجابة للاحتياجات المتغيرة للبلدان الأفريقية، في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063، باعتبارهما تعالجان الأسباب الجذرية للنزاعات. وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة المكتب على مواصلة العمل عن كثب مع كيانات الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، في تنسيق الجهود الدولية لدعم البلدان الأفريقية في سعيها لتحقيق انتعاش مستدام قادر على مواجهة الأزمات وشامل للجميع بعد انتهاء الجائحة وإعادة البناء على نحو أفضل.

194 - ولاحظت اللجنة تعذر تنفيذ طلب الجمعية العامة، في قرارها 243/75، إلى مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا بحث جدوى تخصيص برنامج فرعي للشباب، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى المكتب زيادة الجهود لاستكشاف جدوى وضع منجزات مستهدفة وأنشطة للنهوض بالشباب وكفالة إدراجهم في استراتيجيات تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063.

195 - وسلمت اللجنة بأن خطة عام 2063 هي الإطار الاستراتيجي الأفريقي الذي يخلف الشراكة الجديدة، تمشيا مع خطة عام 2030، وينبغي أن تشكل الإطار الرئيسي لتقييم الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا. ولذلك أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تغيير عنوان البرنامج 9 إلى "دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها - شراكة استراتيجية لإحراز تقدم نحو التنفيذ"، مع عنوان فرعي نصه: "الالتزام بخطة التنفيذ اللاحقة لخطة عام 2063".

196 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 9، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، رهنا بالتعديلات التالية:

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

الفقرة 1-11

تضاف "المعنية" بعد "ومتابعة تنفيذ نتائج جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية".

وتضاف "التي تعقدها الأمم المتحدة" بعد "نتائج جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية المتصلة بأفريقيا".

التوجه العام

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

الفقرة 11-12

في نهاية الجملة الأولى، تضاف عبارة "حسب الاقتضاء".

البرنامج الفرعي 2

التنسيق والدعم الإقليميان للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

النتائج المقررة لعام 2022

النتيجة 1: تنفيذ خطط عمل مشتركة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والاتحاد الأفريقي: العمل معا لإنجاز الأعمال من أجل أفريقيا

الأداء البرنامجي في عام 2020

الفقرة 11-63

يُستعاض عن كلمة "العنفية" بكلمة "المسلحة".

الفقرة 11-64

تضاف عبارة "والحقوق الإنجابية" بعد عبارة "والحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية".

وبعد "والحقوق الإنجابية"، تضاف هذه الجملة: "على النحو المتفق عليه طبقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين".

النتيجة 2: ضمان توفير دعم متسق ومتكامل في إطار دعم الأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

الفقرة 11-69

يُستعاض عن عبارة "العمل الإنساني" بعبارة "المساعدة الإنسانية".

البرنامج 10

التجارة والتنمية

197 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 للبرنامج 10، التجارة والتنمية (A/76/6 (Sect. 12) و A/76/6 (Sect. 13)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2021/9).

198 - ووجه الرئيس انتباه اللجنة إلى البيانين اللذين أدلت بهما الأمانة العامة بالنيابة للأونكتاد والمديرة التنفيذية لمركز التجارة الدولية في سياق تقديم البرنامج. وأجابت الأمانة العامة بالنيابة والمديرة التنفيذية على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

199 - أعربت الوفود عن تقديرها لعرض البرنامج وأعربت عن تأييدها بشكل عام للخطتين البرنامجيتين المقترحتين للأونكتاد ولمركز التجارة الدولية. وأشار أحد الوفود إلى أنه قد تعين على الأونكتاد ومركز التجارة الدولية تغيير محور تركيز أجزاء من عملهما لأغراض التعافي من جائحة كوفيد-19. وتم الإعراب عن التقدير للدور الهام الذي يضطلع به كل من الأونكتاد ومركز التجارة الدولية لدعم مشاركة البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، في التجارة والاقتصاد العالميين. وتم الإعراب عن التقدير أيضا لإعطاء الأولوية للنظر في احتياجات تلك البلدان ومصالحتها في سياق الاقتصاد العالمي.

200 - وأعرب أحد الوفود عن التزامه بمساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة بشكل تام من الفرص التجارية التي يتيحها، وأشار إلى اضطلاع الأونكتاد بدور هام في هذا الصدد. وأعرب الوفد نفسه عن رأي مفاده أن الأونكتاد في وضع جيد يتيح له المساهمة في التعافي من الجائحة الشامل للجميع وبشكل يكفل القدرة على الصمود، وشدد على أنه لتحقيق هذا الهدف بفعالية من المهم أن يواصل الأونكتاد التركيز على الإدارة القائمة على النتائج. وفي هذا الصدد، طُلب توضيح عما إذا كان يمكن أن تواصل الأنشطة المقررة للأونكتاد التركيز على ميزته النسبية وعلى تجنب الازدواجية مع أنشطة كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

201 - وفي ما يتعلق بالخطة البرنامجية لعام 2022 التي تشمل البرامج الفرعية من 1 إلى 5، التي ينفذها الأونكتاد، أشار أحد الوفود بارتياح إلى أن الخطة تعتمد على ولاية الأونكتاد التي تقوم على ركائزه الثلاث المتمثلة في البحث والتحليل، وتقديم المساعدة التقنية، وبناء توافق في الآراء، وإلى أن الخطة تضمنت وصفا للإسهام في بعض أهداف التنمية المستدامة. وأعرب الوفد عن تأييده عموما للأنشطة البرنامجية المقترحة أن ينفذها الأونكتاد في عام 2022، مع الإشارة إلى أنه لا يمكن التنبؤ بموعد انتهاء جائحة كوفيد-19 ولا بتداعياتها في الأجل المتوسط على التجارة العالمية والاستثمارات والمجالات الأخرى ذات الصلة، ولذلك سلط الوفد الضوء على احتمال أن تخضع تلك الأنشطة لتعديلات. وسلط الوفد الضوء أيضا على مسألة حاسمة أخرى تتمثل في أن فترة عمل الأونكتاد الرباعية السنوات ستستند إلى نتائج الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، المقرر عقدها في تشرين الأول/أكتوبر 2022، بعد عقد دورة للجنة. وفي هذا الصدد، طُلب توضيح بشأن الموعد المتوقع لإطلاع الدول الأعضاء على الصيغة المعدلة للبرنامج 10 التي ستتضمن القرارات والنقاط المرجعية المتخذة أثناء الدورة الخامسة عشرة، وكذلك على الإجراء الذي يتيح للهيئات الحكومية الدولية المعنية في جنيف ونيويورك النظر في تلك الصيغة المنقحة.

202 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لتضمين الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 نتائج جديدة، مثل رفع الحواجز التجارية، وتحسين مشاركة البلدان الأفريقية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، ودعم التعافي والقدرة على الصمود، وتشجيع الاقتصاد الرقمي واللوجستيات. وأوصى الوفد نفسه بأن يواصل الأونكتاد دعم البلدان النامية على سبيل الأولوية أثناء تنفيذ برنامجه وبرامجه الفرعية في السنة التالية. وأعرب وفد آخر عن أمله في أن يواصل الأونكتاد، في إطار برامجه الفرعية، إيلاء الاهتمام لجميع فئات

البلدان النامية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية، والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وفقا لأحكام إعلان مافيكيانو نيروبي والوثائق الختامية السابقة.

203 - وتم الإعراب عن تقدير التقييمات التي أنجزت خلال عام 2020، ولا سيما التقييمات المتعلقة بالتجارة غير الرسمية عبر الحدود من أجل تمكين المرأة، والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والتقييمات المتعلقة بالسياسات التجارية والزراعية الهادفة لدعم صغار المزارعين وتعزيز الأمن الغذائي. وأعرب عن رأي مفاده أن التقييمات مفيدة للأنشطة المضطلع بها من أجل تحقيق الهدفين 1 و 2 من أهداف التنمية المستدامة.

204 - وفي ما يتعلق بالنتيجة 3، تكتيف التحليلات والمقترحات السياساتية من أجل رصد حالة ديون البلدان النامية، الواردة في إطار البرنامج الفرعي 1، العولمة والترابط والتنمية، أشار أحد الوفود إلى أن مقياس الأداء لعام 2022 تضمن اقتراح تدابير متعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين ووضع إطار أكثر عدلا في مجال جدولة الديون (الجدول 12-5) لمتابعة مقياس الأداء لعام 2021، الذي شمل تنظيم مؤتمر دولي بشأن الديون. وطلب الوفد نفسه توضيحا بشأن كيفية تقديم الأونكتاد المساعدة للبلدان النامية من خلال تدابير متعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين ووضع إطار أكثر عدلا في مجال جدولة الديون. وأشار وفد آخر إلى أثر جائحة كوفيد-19 على الأنشطة المقررة لعام 2022، مثل إلغاء أنشطة التدريب الموجهة لمقرري السياسات في البلدان النامية، التي تعقد كل عام في ووهان، بالصين، والأثر على مشاركة البرنامج الفرعي في اجتماعات نادي باريس وإرجاء دورة فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية (الفقرة 12-32). وطلب الوفد توضيحا عما إذا كانت تلك الأنشطة والاجتماعات قد أجريت في نهاية المطاف وعن طريقة تيسير الاجتماعات أثناء فترة الجائحة. وهذا نفس الوفد بلداً على إطلاق استراتيجيته للتصنيع عبر الإنترنت، وأعرب عن تقديره لمواصلة العمل والتنفيذ حتى أثناء الجائحة.

205 - واستُرعى الانتباه أيضاً إلى القلق من توقف الأونكتاد مؤخراً عن ترجمة مواده التحليلية إلى الروسية. وفي هذا الصدد، تم التشديد على أن العديد من الجهات المعنية في بلدان رابطة الدول المستقلة دأبت على استخدام تلك المواد في عملها وبحوثها، ولذلك من الضروري إيجاد حلول لضمان استئناف ترجمتها إلى الروسية.

206 - وفي ما يتعلق بالخطة البرنامجية للبرنامج الفرعي 6، الجوانب التنفيذية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات، الذي ينفذه مركز التجارة الدولية، أحاط أحد الوفود علماً بأداء المركز في عام 2020 وأعرب عن تأييده عموماً للخطة المقترحة لعام 2022. وأعرب الوفد نفسه عن رأي مفاده أنه لكي تكون هناك صورة واضحة عن عمل المركز، ينبغي للبرنامج الفرعي أن يتضمن معلومات مفصلة عن أنشطة المساعدة التقنية التي يقدمها المركز، بما في ذلك معلومات مصنفة حسب المنطقة والمجموعة. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن برنامج عمل المركز لعام 2022 ينبغي أن يركز أكثر على مصالح البلدان المتوسطة الدخل والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وسلط الضوء على أنه، أثناء الجائحة، واجهت تلك البلدان طائفة متنوعة من الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية في حين انصب اهتمام المجتمع الدولي على احتياجات أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعرب الوفد أيضاً عن رأي مفاده أن البلدان المتوسطة الدخل والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لا يمكنها الاعتماد على تخفيف عبء الدين أو زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وشدد على أن المعونة من أجل التجارة تظل، بهذه الصفة، واحدة من مصادر النمو القليلة المتاحة لتلك البلدان لكي تتمكن من التغلب على عواقب الجائحة.

207 - وأعرب وفد أيضا عن تأييده لعمل مركز التجارة الدولية وأشاد بولايته الفريدة في إطار منظومة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. وأعرب الوفد عن تقديره بصفة خاصة لقدرة المركز على تعبئة الموارد للعمل على طائفة واسعة من المحاور الهامة، ولا سيما التمكين الاقتصادي للمرأة، والتجارة بين بلدان الجنوب، وإنشاء سلاسل قيمة عالمية وإقليمية أكثر استدامة. وأشار الوفد نفسه إلى أن نسبة 55 في المائة من المساعدة التقنية التي يقدمها مركز التجارة الدولية لبلدان محددة موجهة إلى أقل البلدان نمواً، وطلب مزيداً من التوضيح بشأن التحديات التي ستواجهها تلك البلدان تحديداً على مستوى إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19 وبشأن كيف يعترم المركز تعديل مساعدته التقنية في هذا الصدد. ورحب الوفد أيضاً بالالتزام المديرية التنفيذية بإدماج التوصيات المقدّمة في إطار عمليات مراجعة الحسابات والتقييم في مجموعة أعمال المركز، وبمواصلة تطوير وتنفيذ برنامجه بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية.

الاستنتاجات والتوصيات

- 208 - سلّمت اللجنة بالجهود التي يبذلها الأونكتاد من أجل الترويج لعولمة أكثر إنصافاً وشمولاً واستدامة والسعي إلى تهيئة بيئة اقتصادية عالمية مزدهرة وشاملة للجميع ومستدامة.
- 209 - وأحاطت اللجنة علماً بالجهود التي يبذلها مركز التجارة الدولية من أجل زيادة القدرة التنافسية الدولية للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من أجل تحقيق النمو والتنمية الشاملين والمستدامين عن طريق التجارة.
- 210 - وأيدت اللجنة أنشطة تقييم البرامج والتقييم الذاتي الهادفة لضمان تنفيذ برامج عمل المنظمين بفعالية وكفاءة.
- 211 - وأوصت اللجنة بأن تدعم الجمعية العامة مواصلة عمليات تقييم الأونكتاد ومركز التجارة الدولية، بالتوازي مع مبادرات الإدارة والإصلاح المتفق عليها التي يخضع لها الأونكتاد.
- 212 - وأشارت اللجنة إلى مشاركة الأونكتاد في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وشجعت المؤتمر على مواصلة المشاركة بنشاط في تلك العملية.
- 213 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 10، التجارة والتنمية، الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022.

البرنامج 11

البيئة

214 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 للبرنامج 11، البيئة (A/76/6 (Sect. 14)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2021/9).

215 - ووجّه الرئيس انتباه اللجنة إلى البيان الذي أدلت به الأمانة العامة المساعدة ومديرة مكتب نيويورك لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عند عرض البرنامج. وقامت الأمانة العامة المساعدة، مع ممثلين آخرين للأمين العام، بالردّ على الاستفسارات التي أثارها للجنة خلال نظرها في البرنامج.

المناقشة

216 - أعربت الوفود عن دعمها للخطة البرنامجية المقترحة ولبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأعرب أحد الوفود عن تقديره ودعمه المستمر لعمل برنامج البيئة في سبيل قيادة وتنسيق العمل في المسائل البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة. وشدد وفد آخر على أهمية المسائل البيئية، لأنها ذات صلة بالحياة اليومية لكل فرد وبكوكب الأرض ذاته، وأعرب عن تقديره للعمل الهام الذي قام به برنامج البيئة خلال السنوات الماضية. وأعرب أحد الوفود عن رأيه بأنه ما من تحدٍ طويل الأجل يواجهه العالم أكبر من تغير المناخ، الذي يحتل مكان الصدارة في دبلوماسية بلده وسياسته الخارجية وأمنه القومي. وأعرب وفد آخر عن رأيه بأن أزمة البيئة ستظل في صميم القضايا العالمية في السنوات القادمة، وأشار إلى أن تنبُّعها أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى. وعلى غرار ذلك، رأى أحد الوفود أن تغير المناخ هو أحد القضايا الحاسمة في العصر الحالي وشدد على أن البلدان النامية هي من بين أكثر البلدان تضرراً من هذه الكارثة. وقال الوفد أيضاً إنه على الرغم من مساهمة بلده بنسبة تقل من 1 في المائة من انبعاثات الكربون على الصعيد العالمي، فإنه من أكثر البلدان تعرضاً للمخاطر الناجمة عن تغير المناخ.

217 - وأقرت بعض الوفود بكون الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 تستند إلى الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة للفترة 2022-2025، المعتمدة في الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التي عقدت في شباط/فبراير 2021، ورحبت بذلك. وهنا أحد الوفود برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تحويل ما اعتُمد في استراتيجيته المتوسطة الأجل إلى خطة برنامجية عملية وصارمة تتضمن بوضوح إشارات إلى المنظور الجنساني والإعاقة وحقوق الإنسان. وبالمثل، رأى وفد آخر نفس الرأي القائل بأن مسألتَي حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية ينبغي أن تؤدي دوراً في عمل برنامج البيئة. وأوضح أحد الوفود أن البرنامج يمثل أساساً جيداً لمزيد من العمل بشأن القضايا البيئية، مع مراعاة التطورات الأخيرة وإيلاء الاعتبار الواجب لتلبية احتياجات الدول الأعضاء.

218 - وأعرب أحد الوفود عن دعمه الشديد لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولا سيما في مجالات التقييم العلمي وبناء القدرات والمساعدة التقنية، بما في ذلك نوعية الهواء، وتصريف الملوثات الكيميائية والنفايات، وقضايا المحيطات، وتطوير القانون البيئي الوطني. وأعرب وفد آخر عن تقديره للعمل الذي يقوم به برنامج البيئة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولاحظ أحد الوفود مع التقدير الخطة البرنامجية المتوازنة لبرنامج البيئة والدور الحاسم الذي يؤديه في تركيز الجهود العالمية على التصدي لتدهور البيئة وأزماتها في مجالات عدة، وكذلك في إنجاز ما يقتضيه البُعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة. وأشار الوفد أيضاً إلى أن برنامج البيئة يؤدي دوراً هاماً في ضمان تعافٍ مراعى للبيئة من آثار جائحة كوفيد-19، ستحاول جميع البلدان تحقيقه في السنوات القليلة القادمة. وعلى نفس المنوال، أقر وفد آخر بالصلة الهامة للغاية التي وردت في السرد البرنامجي والتي تربط بين الجائحة وتأثيرها على تنفيذ البرامج.

219 - وفي ما يتعلق بالتغيرات البرنامجية، أشار أحد الوفود إلى أن الاتجاه الذي كان يسير فيه البرنامج وثيق الصلة للغاية وأعرب عن دعمه للعديد من التغيرات الموضوعية. وشدد الوفد على أهمية التصدي لمشاكل النفايات البحرية والتلوث البلاستيكي، بما في ذلك ارتباطها بآثار الجائحة. وأشار الوفد نفسه إلى أن المناقشة الرفيعة المستوى التي نظمها رئيس الجمعية العامة أكدت من جديد الطابع الملح للمساءلة وأبرزت أن دور برنامج البيئة القيادي في هذا الصدد سيكتسب أهمية حيوية لضمان فعالية الجهود وعالميتها. كما أعرب الوفد عن

دعمه للتركيز على تحسين اتساق السياسات البيئية، وضمان اتباع نهج مستدام في جهود التعافي من آثار الجائحة، ودعم القضاء على الفقر الذي يعد شرطاً لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

220 - وطرح أحد الوفود أسئلة عن سبب الحاجة إلى إعادة تسمية البرامج الفرعية، وطلب توضيح لمعرفة ما إذا كانت تلك مجرد تغييرات سطحية أو هي تغييرات تؤثر على محتوى البرامج الفرعية. وطلب الوفد توضيحاً بشأن كيفية ارتباط التغييرات في أسماء البرامج الفرعية بأهدافها والنتائج المقررة لها. وأشار الوفد نفسه، كعنصر إيجابي، إلى أن الأهداف المتفق عليها من قبل لم تتغير على ما يبدو، على الرغم من التغييرات الحاصلة في أسماء البرامج الفرعية. وأشار وفد آخر إلى حدوث عدة تغييرات في ستة برامج من البرامج الفرعية السبعة من الخطة البرنامجية المقترحة، وأعرب عن قلقه بشأن التغييرات في أسماء أو أولويات تلك البرامج الفرعية وتوجهاتها ووظائفها. وسلط الوفد الضوء على أهمية الاستمرارية وطلب من برنامج البيئة أن يصوغ الخطط البرنامجية بدقة وفقاً لولياته. والتمس الوفد ذاته توضيحاً بشأن مصدر ولاية التغييرات المقترحة في البرامج الفرعية، كإعادة تسميتها، وسأل عما إذا كانت تغييرات الأسماء تعني تغييراً في أولويات برنامج البيئة. وأعربت بعض الوفود عن مخاوفها بشأن التغييرات المقترحة، وطلب أحد الوفود مزيداً من الإيضاحات بشأن الكيفية التي سيتجنب بها البرنامج الازدواجية الداخلية وكذلك الازدواجية مع الإدارات الأخرى داخل الأمم المتحدة. وأوضح الوفد، كمثال على الازدواجية الداخلية، أن البرنامج الفرعي 2، التحولات الرقمية، والبرنامج الفرعي 4، الإدارة البيئية، يشملان استحداث منصات رقمية جديدة في خططهما، وطلب توضيح السبب الذي يحول دون إمكانية دمج هذه الوظائف لتجنب الازدواجية المحتملة في ما بين تلك البرامج الفرعية والشعب الداخلية.

221 - وأعرب أحد الوفود عن مخاوفه بشأن قدرة اللجنة، وبالتالي قدرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، على إجراء استعراض سليم، من سنة إلى أخرى، للمعلومات الواردة في إطار كل برنامج فرعي في حالة استمرار إدخال تغييرات. كما تم التأكيد على أنه قد يصبح من الصعب على مديري البرامج إعداد هذه الوثيقة كما ينبغي إذا اضطروا كل عام إلى تغيير المعلومات. وأعرب وفد آخر عن قلق مماثل بشأن قدرة أعضاء اللجنة على معالجة جميع المعلومات المقدمة، وفي الوقت نفسه رأى أن الغرض من تخطيط البرنامج هو تحديث البرامج سيراً مع تطور الظروف؛ وأشار أيضاً إلى أنه من المستحسن أن البرنامج قد حدّث ليعكس تلك التغييرات. وأضاف الوفد كذلك قوله إن التحدي يكمن في كمية المعلومات المقدمة وطول التقرير وأشار إلى أنه يُرجى تقديم خطة برنامجية على نحو أكثر إيجازاً في المستقبل.

222 - وأشار أحد الوفود، بصفة بلده البلد المضيف للدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إلى أنه يتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع برنامج البيئة بشأن 'حملة الطبيعة'، وكذلك إعداد توصيف "تعهد القادة من أجل الطبيعة" وتوسيع دور الحلول النابعة من الطبيعة.

223 - وشدد أحد الوفود على أن مؤشرات الأداء الرئيسية ينبغي أن تكون ذات طابع استراتيجي وقابلة للقياس والتحقيق وواقعية ومحددة المدة، وألا تكون معقدة للغاية، وطلب توضيحاً بشأن تعريف وصياغة المؤشرات المستخدمة في الخطة البرنامجية المقترحة.

224 - وفي ما يتعلق باللغة المستخدمة في البرنامج، رحب أحد الوفود بشكل خاص بكون تعليقاته المتسقة على مدى السنوات السابقة قد أخذت في الاعتبار إلى حد كبير. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أنه في

الفقرة 14-10 ضمن الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022، إلى جانب الإشارة إلى "عدم ترك أحد خلف الركب"، كانت هناك إشارة إلى "نهج قائم على حقوق الإنسان" أدخلت باعتبارها أحد مبادئ البرمجة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وشدد الوفد على أن عدم ترك أي شخص خلف الركب هو هدفٌ معترف به دولياً وجزء من خطة عام 2030، وطلب توضيحاً بشأن مصدر النهج القائم على حقوق الإنسان باعتباره أحد مبادئ البرمجة بالنسبة لبرنامج البيئة.

225 - وفي ما يتعلق بالاستراتيجية الواردة في البرنامج الفرعي 1، العمل المناخي، أعرب أحد الوفود عن قلقه من استخدام عبارة "لتحويل أسواقها" الواردة في الفقرة 14-20 وأشار إلى أنه لا يدرك بوضوح ماهية نطاق تلك العبارة وآثارها. وأشار الوفد نفسه إلى أن عبارة "لتحويل الأسواق" لم يُتفق عليها على المستوى الحكومي الدولي في قرار الجمعية العامة 1/70 واقترح استبدالها بصيغة معتمدة مثل "تعزيز خطط تنمية منخفضة الانبعاثات"، تماشياً مع الفقرة 14-32، وبالتالي ضمان الاتساق الداخلي في الوثيقة نفسها، وكذلك الاتساق مع اتفاق باريس.

226 - وبالإشارة إلى الفقرة 14-27، أشار أحد الوفود إلى استثمار 169 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الطاقة النظيفة، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بالعام السابق، وأعرب عن تقديره لإعطاء الأولوية للبيئة باعتبارها إحدى القضايا الرئيسية على الساحة العالمية. وطلب الوفد ذاته توضيحاً بشأن ما إذا كانت هذه الأموال قد استُخدمت بالكامل خلال عام 2020، بالنظر إلى أن جائحة كوفيد-19 قد عطّلت تنفيذ العديد من البرامج. وطلب الوفد توضيحاً بشأن نية تخصيص تلك الأموال في إطار الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. وأبرز وفد آخر أن الطموح المناخي مجال ذو أولوية بالنسبة لبلده خلال السنوات القادمة وأعرب عن تقديره للتركيز على موضوع الطموح المناخي في الخطة البرنامجية المقترحة. وسلط نفس الوفد الضوء على النتائج المهمة التي حققها بلده خلال السنوات الماضية في مجال الطاقة النظيفة.

227 - وفي ما يخص البرنامج الفرعي 2 الجديد المقترح، استفسر أحد الوفود عن هدف البرنامج الفرعي في ما يتعلق بالبيانات والتحليلات، وطلب توضيحاً بشأن كيفية جمع البيانات وعن قدرات برنامج البيئة على بذل ذلك الجهد وتجنب الازدواجية المحتملة في الوظائف إذا كانت القدرات الداخلية موجودة بالفعل في الأمم المتحدة وحتى في برنامج البيئة. واستفسر الوفد كذلك عن الكيفية التي سيساهم بها القطاع الخاص في هذا العمل، لا سيما في الحالات التي تكون فيها المعلومات أو البيانات المراد جمعها وتحليلها ستؤثر في أي دولة عضو. وأكد الوفد نفسه أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للمصادر الرسمية للمعلومات الواردة من الدول الأعضاء.

228 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، العمل المتعلق بالطبيعة، في إطار النتيجة 1، الارتقاء بمستوى مكافحة القمامة البحرية، أبرزت بعض الوفود الإشارة إلى القمامة البحرية في الفقرة 14-63 ورأت أن إدراجها في السرد البرنامجي جاء في الوقت المناسب وهو مفيد في ضوء الحوادث الأخيرة. وشدد أحد الوفود على أن الإشارة إلى العلاقة بين الجوائح وصحة النظام الإيكولوجي في الفقرة 14-69 بالغة الأهمية بالنظر إلى جائحة كوفيد-19 المستمرة. ونوه وفد آخر إلى الإشارة إلى "التحالف العالمي للصحة الواحدة" في الفقرة ذاتها، وأعرب عن دعمه لنهج "الصحة الواحدة" وطلب مزيداً من الإيضاحات عما إذا كان التحالف عبارة عن منظمة أو منصة محددة أو استعارة تدل على منظمات "الهيئة الثلاثية الموسعة".

229 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، أشار أحد الوفود إلى أن العمل المتعلق بالقانون البيئي، المذكور في الفقرة 14-92، يشمل وضع معايير ومفاهيم جديدة، كمبدأ الدستورية البيئية، والنهوض بها، وفي هذا الصدد، استفسر عما يشكّل ولاية برنامج البيئة للنهوض بالدستورية البيئية وما يقصده برنامج البيئة بهذا المفهوم. وأثارت عدة وفود مخاوف مماثلة بشأن استخدام المصطلحين "النهج القائم على حقوق الإنسان" و "الدستورية البيئية"، المستخدمين في الفقرتين 14-10 و 14-92 على التوالي، مما يدل على أن هذين المصطلحين لم يتفق عليهما على المستوى الحكومي الدولي. وأشار أحد الوفود إلى أن الخطة البرنامجية كانت ستعرض على الجمعية العامة التي ستقرها في نهاية الأمر، وأكد مجدداً في هذا الصدد أهمية استخدام المصطلحات المتفق عليها على المستوى الحكومي الدولي. وأشار وفد آخر إلى أهمية التقيد بالمصطلحات والعبارات والمفاهيم المتفق عليها على المستوى الحكومي الدولي وتجنب استخدام أي عناصر في السرد البرنامجي يمكن أن تحكم مسبقاً على ما ستتوصل إليه المفاوضات الحكومية الدولية من نتائج في المستقبل. ولئن أيد أحد الوفود المفهوم العام لاستخدام اللغة المتفق عليها على المستوى الحكومي الدولي، فإنه اختلف معه قليلاً حيث عبّر عن وجهة نظره قائلاً إنه مستعد للاقتناع بأي لغة جديدة يمكن أن تنبثق من أفكار جديدة.

الاستنتاجات والتوصيات

230 - أثنت اللجنة على برنامج الأمم المتحدة للبيئة لما يقوم به من عمل في مجالات تغير المناخ، والقدرة على الصمود في وجه الكوارث والنزاعات، والنظم الإيكولوجية الصحية والمنتجة، والإدارة البيئية، والمواد الكيميائية، والنفايات ونوعية الهواء، وكفاءة استخدام الموارد، وإبقاء البيئة قيد الاستعراض، وفقاً لولاياته وعلى النحو المبين في البرامج الفرعية ذات الصلة، مع تعميم مراعاة ما يقوم به من عمل في مجال القدرة على الصمود في وجه الكوارث والنزاعات، وفقاً لولاياته.

231 - ولاحظت اللجنة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج البيئة للفترة 2022-2025 وأن خطط البرامج قد تغيرت بناء على ذلك بالنسبة لعام 2022، وأكدت في هذا الصدد أهمية الاتساق في اسم وأهداف واستراتيجيات كل من البرنامج والبرامج الفرعية.

232 - وأثنت اللجنة على برنامج البيئة لمراعاته توصيات التقييم ذات الصلة.

233 - وأوصت اللجنة بأن تشجّع الجمعية العامة برنامج البيئة على تنقيح مقاييسه للأداء البرنامجي لجعلها أكثر تحديداً وقابلية للقياس والتحقيق وأكثر واقعية ومحددة أكثر زمنياً من أجل زيادة مساءلة مديري البرامج.

234 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 11، البيئة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، رهنأ بإدخال التعديلات التالية:

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

الفقرة 3-14 (ب)

بعد عبارة "برنامج فرعي 2 جديد [بدلاً منه]، هو التحولات الرقمية"، تُضاف عبارة "دعماً للعمل البيئي".

الفقرة 10-14

يُستعاض عن جملة "وبالإضافة إلى مبدأي البرمجة المتمثلين في اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان وعدم ترك أحد خلف الركب" بجملة "وبالإضافة إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان ومبدأ البرمجة القائم على عدم ترك أي أحد خلف الركب".

قبل عبارة "وحماتها"، تُحذف عبارة "الإنسان الواجبة".

البرنامج الفرعي 1

العمل المناخي

الاستراتيجية

الفقرة 20-14

تُحذف عبارة "لتحويل أسواقها".

الفقرة 21-14

يُستعاض عن عبارة "بوصفها مخططاً" بعبارة "في سياق الاستدامة".

البرنامج الفرعي 2

التحولات الرقمية

بعد عبارة "التحولات الرقمية"، تُضاف عبارة "دعماً للعمل البيئي".

البرنامج الفرعي 3

العمل المتعلق بالطبيعة

النتيجة 3: خفض مخاطر الجوائح والأزمات الصحية في المستقبل عن طريق تعزيز الاعتبارات البيئية المتعلقة بصحة الإنسان والحيوان

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

الفقرة 14-69

بعد عبارة "الأبعاد البيئية المتعددة" للصحة، تُضاف عبارة "، مع الأخذ في الاعتبار أن مفهوم نهج الصحة الواحدة يحتاج إلى مزيد من المناقشة".

البرنامج الفرعي 4
الإدارة البيئية

النتيجة 3: تحسين اتساق السياسات البيئية من خلال بناء القدرات في مجال القانون البيئي

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

الفقرة 14-92

يُستعاض عن عبارة " (د) وضع وتطوير معايير ومفاهيم جديدة، مثل مبدأ الدستورية البيئية وسيادة القانون في مجال البيئة، في العديد من البلدان؛" بعبارة " (د) وضع وتطوير تدابير جديدة في التشريعات التي تسهم في حماية البيئة في العديد من البلدان، بما يتماشى مع الظروف الوطنية؛".

البرنامج 12
المستوطنات البشرية

235 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج لعام 2020 للبرنامج 12، المستوطنات البشرية (A/76/6 (Sect. 15)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2021/9).

236 - ولفت الرئيس الانتباه إلى بيان ممثل للأمم العام عرض فيه البرنامج. وأجاب ممثلو الأمانة العامة على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

237 - أعربت الوفود عن تأييدها للعمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) وللخطة البرنامجية المقترحة. وشدد أحد الوفود على مركز موئل الأمم المتحدة داخل منظومة الأمم المتحدة بوصفه جهة تنسيق للحضرة المستدامة والمستوطنات البشرية ورحب بعمله في مختلف المناطق. ولوحظ أيضا أن موئل الأمم المتحدة شريك رئيسي في النهوض بالحضرة المستدامة وتحقيقها، وأقر بأن الدفع قدما بإصلاحات هامة في مجال الحوكمة من شأنه أن يكفل الاستدامة المالية ويحسن الرقابة من قبل الدول الأعضاء.

238 - ولاحظ أحد الوفود أن موئل الأمم المتحدة يضطلع بدور هام في مواجهة الحضرة المتزايدة، وأنه من المهم أن يتوافق عمله مع ما تطلبه الدول الأعضاء والمدن. وشجع وفد آخر موئل الأمم المتحدة على مواصلة دعم الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، من أجل تحسين الأحوال المعيشية للناس وتعزيز الحضرة المستدامة. وعلاوة على ذلك، أوصى الوفد بأن يحسن موئل الأمم المتحدة التنسيق مع الإدارات ذات الصلة في الأمانة العامة لزيادة تعزيز التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة.

239 - وفي ما يتعلق بتدابير الإصلاح التي اتخذها موئل الأمم المتحدة مؤخراً، والتي شملت إنشاء مجلس تنفيذي مستقل، لوحظ أن هذه التدابير ترسي الأساس لما يلي: الإبلاغ المنتظم في مجال الأخلاقيات؛ وعمليات مراجعة الحسابات؛ والتقييم؛ ووضع سياسة استعراضية لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي؛ ووضع خطة عمل سنوية وميزانية سنوية. ولوحظ أن البرنامج المقترح يمثل تحسناً كبيراً مقارنة بالسنوات السابقة. وفي هذا الصدد، ذكر أن الخطة البرنامجية المقترحة تعكس فهماً أكثر شمولاً لأفضل سبل الاستفادة من خبرات ومعارف موئل الأمم المتحدة من أجل تحقيق نتائج تعود بالنفع على الدول الأعضاء.

240 - ورحب أحد الوفود بالإصلاح الذي يقوم به موئل الأمم المتحدة وتعاونه مع أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة. وفي ما يتعلق بالحفاظة البرنامجية، ذكر الوفد أنه من المهم للموئل أن يبقي حافظته قيد الاستعراض ولا حظ مع التقدير أن الموئل سيتبع هذا النهج في ما يتعلق ببرنامجين رئيسيين، أحدهما بشأن الأحياء والمجتمعات المحلية الشاملة للجميع والناضبة بالحياة، والآخر بشأن المدن الذكية المتمحورة على الناس، وذلك بدمجها في برامج الفرعية الأربعة.

241 - وفي سياق التعافي من آثار جائحة كوفيد-19، لوحظ كذلك أن دور موئل الأمم المتحدة مهم بشكل خاص في المساعدة على التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة للجائحة في وقت فقد فيه ملايين الأشخاص، ولا سيما الشباب، وظائفهم، أو لا يزالون يقيمون في أحياء فقيرة ومستوطنات عشوائية، أو يجدون أنفسهم في أوضاع صعبة في ما يتعلق بإمكانية الحصول على سكن ميسور التكلفة وخدمات حضرية أساسية والرعاية الصحية. وشدد أيضاً على ضرورة أن يكون التعافي مستداماً، وهو نهج ينطوي على مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة دون الاقتصار على عنصر واحد.

242 - وأعرب عن القلق بشأن مسائل وعبارات محددة في الخطة البرنامجية المقترحة، وهي تحديد الصياغات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتغير المناخ، والتكنولوجيات الرقمية، والحقوق، والتعافي. ولوحظ أنه ينبغي مواءمة بعض المفاهيم مع اتفاق باريس، وأن بعض المفاهيم الأخرى المعروضة ليست مفهومة للجميع أو متفق عليها من قبل الجميع، مثل عبارة "الحقوق الرقمية" الواردة في الفقرة 15-74.

243 - ولوحظ أن موئل الأمم المتحدة يعترف بإعادة وضع برامج معينة، وطُلب المزيد من التوضيحات، ولا سيما بشأن الطلب على منصة الخطة الحضرية الإلكترونية العالمية وبشأن مدى الدعم الذي سيوفره إعادة إنشاء برنامج المؤشرات الحضرية للمدن في اتخاذ قرارات أفضل أو تنفيذ تدخلات حضرية أكثر فعالية.

244 - وأشار إلى أن الخطة البرنامجية ينبغي أن تعدل لتتضمن تركيزاً أكبر على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية من أجل الحد من انتشار الأمراض المعدية مثل التيفوئيد والكوليرا وكوفيد-19، نظراً لأن لهذا الهدف أهمية خاصة في مناطق ما بعد النزاع والمستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة ومستوطنات اللاجئين الحضرية، حيث لا تتوفر إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والرعاية الصحية.

245 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، تعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق، طُلب أحد الوفود معلومات إضافية في ما يتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2020، ولا سيما في ما يتعلق بتأثير الجائحة على تنفيذ البرامج الفرعية. وطلب أيضاً مزيد من التوضيح بشأن المنهجية التي يجري إعدادها لسرعة تحديد قابلية التضرر من جائحة كوفيد-19 وتأثير الجائحة والاستجابات لها في المدن.

الاستنتاجات والتوصيات

- 246 - أثنت اللجنة على موئل الأمم المتحدة لمواصلة تنفيذ إصلاح الحوكمة.
- 247 - وأثنت اللجنة أيضاً على موئل الأمم المتحدة لعمله في مجال التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 في المناطق الحضرية، بما في ذلك من خلال دعم المدن في الحد من الاكتظاظ ورقمنة الأسواق المحلية، وزيادة النظافة الصحية والصرف الصحي في الأحياء الفقيرة، وخلق فرص لسبل العيش.
- 248 - ولاحظت اللجنة مع التقدير أن الخطة البرنامجية لعام 2022 تواصل دعم الحضرة المستدامة والدفع باتجاه تحقيقها، والحد من الفقر وانعدام المساواة عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، وتبسيط الإدماج الاجتماعي، وتعزيز التغيير المفضي إلى تحوّل بهدف تغيير الحياة بشكل إيجابي في المدن والمجتمعات المحلية حول العالم.
- 249 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 12، المستوطنات البشرية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

في الفقرة 15-19

يستعاض في النص الإنكليزي عن كلمة "integrates" بكلمة "mainstreams" (لا ينطبق التعديل على النص العربي).

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1: الحد من التفاوت المكاني والفقر في المجتمعات المحلية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل
الأداء البرنامجي في عام 2020

في الفقرة 15-37

يستعاض عن عبارة "لجميع الأجناس" بعبارة "لجميع".

النتيجة 1: تعزّز تمتع الرجال والنساء بالحقوق المتصلة بالأراضي في العالم العربي

الأداء البرنامجي في عام 2020

في الفقرة 15-44

يستعاض عن عبارة "وملائمة للجنسين" بعبارة "ومراعية للاعتبارات الجنسانية".

الجدول 15-2

مقياس الأداء

في الأعمدة المعنونة "2018 (الأداء الفعلي)" و "2019 (الأداء الفعلي)" و "2020 (الأداء الفعلي)" و "2021 (الأداء المقرر)"، يستعاض في النص الإنكليزي عن كلمة "gender-appropriate" بكلمة "gender-sensitive" (لا ينطبق التعديل على النص العربي).

البرنامج الفرعي 2

تعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق

الاستراتيجية

الفقرة 15-58

يستعاض عن النص الحالي بما يلي:

ويخطط البرنامج الفرعي لدعم الدول الأعضاء في القضايا المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من خلال توفير إطار إقليمي للإنعاش الاجتماعي والاقتصادي من الجائحة، والإجراءات المتعلقة بالمناخ، وحماية البيئة والتنوع البيولوجي؛ وضمان أن تدابير الإنعاش الاقتصادي تدعم التعافي الحضري المستدام الذي يساعد على دفع القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي، والإجراءات المتعلقة بالمناخ، والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وزيادة التركيز على استعادة الإيرادات المولدة محليا (بما في ذلك التمويل القائم على الأراضي)، كوسيلة للمساعدة في تخفيف الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19.

النتيجة 3: اتباع نهج محوره الإنسان إزاء الابتكار الحضري والتكنولوجيات الرقمية والمدن الذكية وعمليات الحضرة التي تعتمد على المدن

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

في الفقرة 15-74

يستعاض عن عبارة "الحقوق الرقمية" بعبارة "إمكانية الحصول على التكنولوجيات الرقمية".

البرنامج الفرعي 3

تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتحسين البيئة الحضرية

الاستراتيجية

في الفقرة 15-82

يستعاض عن عبارة "هي في صميم" بعبارة "تسهم في تنفيذ".

الفقرة 15-83

يستعاض عن الجملة الأولى بما يلي: "ويخطط البرنامج الفرعي لدعم الدول الأعضاء في القضايا المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من خلال تسليط الضوء على التكنولوجيات والعمليات وفرص الاستثمار كجزء من عمله المعياري الذي سيدعم فرص التعافي المستدام من جائحة كوفيد-19 ونهجاً متكاملاً إزاء القدرة على الصمود على صعد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمناخ والصحة".

الفقرة 15-85

في الفقرة الفرعية (أ)، يستعاض عن عبارة "مراعية للبيئة للتعافي" بعبارة "للتعافي المستدام"

الأداء البرنامجي في عام 2020

في الفقرة 15-88

يستعاض عن عبارة "المراعية للبيئة" بكلمة "المستدام".

وفي الفقرة 15-91

يستعاض عن عبارة "على نحو مراعى للبيئة" بكلمة "المستدام".

النتائج المقررة لعام 2022

النتيجة 2: التعجيل باتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ في 16 مدينة وثمانية بلدان في أنحاء العالم

في الفقرة 15-98،

يستعاض عن عبارة "المراعي للبيئة" بكلمة "المستدام".

الجدول 15-7

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

في المنجز المستهدف 1، يستعاض عن عبارة "الخفيزة الكربون" بعبارة "الخفيزة الكربون والخفيزة الانبعاثات" وعن عبارة "الأكثر مراعاة للبيئة" بعبارة "الأكثر استدامة".

وفي المنجز المستهدف 2، يستعاض عن عبارة "الخفيزة الكربون" بعبارة "الخفيزة الكربون والخفيزة الانبعاثات".

وفي المنجز المستهدف 6، يستعاض عن كلمة "المتجددة" بكلمة "الأنظف".

وفي المنجز المستهدف 7، يستعاض عن عبارة "الخفيزة الكربون" بعبارة "الخفيزة الكربون والخفيزة الانبعاثات".

ويستعاض عن نص المنجز المستهدف 9 بما يلي: حلقات دراسية وحلقات عمل ومناسبات تدريبية تؤدي إلى تعزيز فهم نماذج المدن المستدامة وتطبيقها، والبنى التحتية المستدامة، والتخطيط الحضري الأخضر - الأزرق".

وفي المنجز المستهدف 13، يستعاض عن عبارة "الخفيزة الكربون" بعبارة "الخفيزة الكربون والخفيزة الانبعاثات".

وفي المنجز المستهدف 18، يستعاض عن عبارة "الخفيزة الكربون" بعبارة "الخفيزة الكربون والخفيزة الانبعاثات".

وفي الفئة جيم، يستعاض عن عبارة "الخفيزة الكربون" بعبارة "الخفيزة الكربون والخفيزة الانبعاثات".

البرنامج الفرعي 4

العمل بفعالية على منع حدوث الأزمات الحضرية والتصدي لها

الاستراتيجية

الفقرة 15-105

يستعاض عن الجملة الرابعة بما يلي: "وسيوصل البرنامج الفرعي التركيز على دعم الجهات الفاعلة المحلية بوصفها جهات فاعلة رئيسية لزيادة التماسك الاجتماعي بين المجتمعات المحلية والحد من التمييز وكراهية الأجانب في ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في حالات الأزمات في المناطق الحضرية".

النتائج المقررة لعام 2022

النتيجة 2: مدن شاملة للجميع: تعزيز الآثار الإيجابية للهجرة الحضرية

في الفقرة 15-123

يستعاض عن عبارة "بالنهج القائمة على الحقوق لإدماج" بعبارة "بحقوق الإنسان في إدماج".

البرنامج 13

المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

250 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 للبرنامج 13، المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية (A/76/6 (Sect. 16)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2021/9).

251 - ووجه الرئيس الانتباه إلى بيان ممثل الأمين العام الذي عرض فيه البرنامج. وأجاب ممثل الأمين العام على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

252 - وأعربت الوفود عن تأييدها لعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي يساهم في مكافحة المخدرات غير القانونية والجريمة والفساد والإرهاب. وأعربت الوفود عن تقديرها لعرض الخطة البرنامجية لعام 2022.

253 - وشدد أحد الوفود على أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هو الهيئة الدولية الرئيسية التي لديها خبرة في مجال مكافحة المخدرات ومكافحة الجريمة، بما في ذلك في مجالي الجرائم الحاسوبية ومكافحة الفساد، وأن عمل المكتب ينبغي أن يركز على مساعدة الدول الأعضاء في المجالات الأساسية لولايتهم. وأعرب الوفد أيضا عن رأي مفاده أن عمل المكتب يمكن أن يكمل الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكن ينبغي ألا يكون تحقيقها عنصرا كثير الأهمية في العمل الذي يؤديه لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث المتصلة بالمخدرات، وهي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وغيرها من الالتزامات غير الملزمة فيما يتصل بمكافحة المخدرات والجريمة والفساد. ورحب وفد آخر بمواصلة التركيز على المسائل الجنسانية وتعميم هذا النهج في جميع العمليات.

254 - وفيما يتصل بالخطة البرنامجية لعام 2022، أشار أحد الوفود إلى أن مشروع برنامج المكتب قد نوقش في فيينا في كانون الأول/ديسمبر 2020، حيث قدمت الدول الأعضاء المهمة تعليقات واقتراحات.

255 - ورحب أحد الوفود بالروابط بين الوكالات وتعاونها في إطار الخطة البرنامجية لعام 2022، وأعرب عن رأي مفاده أن التعاون الفعال داخل المكتب أمر حيوي لكي تحقق العمليات والعمل الميداني تخفيضات كبيرة في أعداد الجرائم.

256 - وفيما يتصل بالفقرة 16-25 من البرنامج الفرعي 1، مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، شدد أحد الوفود على أهمية التعاون الدولي فيما بين السلطات المعنية داخل الدول الأعضاء، وأعرب عن رأي مفاده أن المساعدة القانونية ينبغي، على حد سواء، أن تكون موجّهة إلى السلطات الوطنية ذات الصلة وأن تكون متماشية مع الأطر الوطنية والدولية. وسلط الوفد الضوء على أهمية بناء القدرات لمنع الجرائم الإلكترونية والحد من الفجوات التكنولوجية القائمة بين السلطات الوطنية.

257 - وفيما يتصل بالبند 1-16، في إطار البرنامج الفرعي 1، الذي يعرض عدد الدول الأعضاء التي اعتمدت أطرا تشريعية ومؤسسية تمشيا مع بروتوكول بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والصكوك ذات الصلة، طُلب توضيح ما إذا كان العدد البالغ 10 دول في عام 2020 يمثل على نحو كامل جميع الدول الأعضاء التي اعتمدت هذه الأطر. وطُلب أيضا توضيح ما إذا كان من الممكن تحقيق هدف أكثر طموحا لعام 2022.

258 - وذكر أحد الوفود أن قرار الجمعية العامة 282/75 ينص على أن يعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بصفة أمانة اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية وأن أعمال اللجنة ستبدأ في عام 2022. وفي هذا السياق، اقترح الوفد أن يعكس برنامج عام 2022 القرار 282/75 ودور المكتب في تنفيذه.

259 - وفيما يتصل بالاستراتيجية والأنشطة المقررة للبرنامج الفرعي 2، الأخذ بنهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، طُلب مزيد من المعلومات عن مساهمة بحوث المكتب وبياناته عن إمدادات المخدرات والطلب عليها في دعم برامج الدول الأعضاء الرامية إلى الحد من المخدرات. وفيما يتصل بمقياس الأداء الوارد في الشكل الثاني من الباب 16، الذي يعرض عدد البلدان الإضافية التي تطلق كل عام برامج هادفة إلى وضع أو تنفيذ معايير وطنية للجودة، طلب أحد الوفود توضيحاً بشأن المجموع التراكمي لعدد البلدان في عام 2020.

260 - وفيما يتصل بالجدول 16-9، في إطار البرنامج الفرعي 2، الذي يتضمن قائمة بالمنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية، طلب أحد الوفود توضيحات بشأن حساب العدد المقرر من جلسات الاجتماعات الـ 15 التي يستغرق كل منها 3 ساعات لاجتماعات الهيئات الفرعية للجنة المخدرات (اجتماعات رؤساء الوكالات الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات واللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط).

261 - وبخصوص الفقرتين 16-74 و 16-76، المتصلتين بالبرنامج الفرعي 3، مكافحة الفساد، أعرب أحد الوفود عن تأييده لجهود المكتب الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في التحقيقات والملاحقات القضائية والفصل في قضايا الفساد، وشدد على ضرورة تعزيز سبل استرداد الأصول المسروقة وإعادتها.

262 - وأكد أحد الوفود أن البرنامج الفرعي 3 يؤدي دوراً أساسياً في تعزيز مشاركة المجتمع المدني، واستوضح عن إمكانية أن يفعل المكتب المزيد في هذا السياق.

263 - وفيما يتصل بمقياس الأداء الوارد في الشكل الخامس من الباب 16، في إطار البرنامج الفرعي 4، منع الإرهاب، الذي يعرض عدد موظفي العدالة الجنائية الذين يتدربون سنوياً على التحقيق في قضايا الإرهاب وملاحقة الجناة ومحاكمتهم، لوحظ أن الهدف المحدد لعام 2022 هو 1 750 موظفاً، وطلب توضيح ما إذا كان هذا الهدف طموحاً بقدر كافٍ.

264 - وفيما يتصل بمقياس الأداء الوارد في الجدول 16-17، في إطار البرنامج الفرعي 5، العدالة، طلب أحد الوفود توضيح سبب عدم تدريب و/أو توظيف سجينات إضافيات بعد الإفراج عنهن في عام 2020، وعدم إدراج أي رقم في مقياس الأداء لعام 2022.

265 - وفيما يتصل بالبرنامج الفرعي 8، التعاون التقني والدعم الميداني، طلب أحد الوفود توضيحاً بشأن إمكانية وضع مقياس أداء محدد يتصل بالتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في سياق إصلاح نظام الأمم المتحدة الإنمائي.

266 - وفيما يتصل بالبرنامج الفرعي 9، تقديم خدمات الأمانة والدعم الفني إلى الهيئات الحكومية الدولية للأمم المتحدة، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، أعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي الفصل بين العنصر 1، توفير خدمات الأمانة والدعم الفني للجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ومؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، والعنصر 2، توفير خدمات الأمانة والدعم الفني للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، فيما يخص السرد والموارد اللازمة للشعبتين المستقلتين في الأمانة العامة، ولا سيما عند تقييم تكاليف الاجتماعات المختلطة.

267 - وفيما يخص تأثير جائحة كوفيد-19 على عمل المكتب واقتراح عقد جميع الاجتماعات الحكومية الدولية في المستقبل في شكل مختلط يجمع بين المشاركة شخصيا والمشاركة عبر الإنترنت، أعرب عن رأي مفاده أن هذا الترتيب المختلط لعقد الاجتماعات وُضع كحل مؤقت لا يمكن ولا ينبغي أن يحل محل النظام الداخلي الموحد بعد تخفيف القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19. وأكد أن الاجتماعات التي تعقد عبر الإنترنت، رغم أنها يمكن أن تساعد على ضمان المشاركة من مواقع بعيدة، فإن تقديم الخدمة لهذه الاجتماعات يتطلب قدرا أكبر من الموارد المالية والبشرية التي قد يصعب توفيرها نظرا لمحدودية موارد الميزانية العادية.

268 - وفيما يتصل بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/AC.51/2021/6)، أعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء نتائج التقييم، وحث مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

الاستنتاجات والتوصيات

269 - أثنت اللجنة على العمل الهام الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بوصفه الهيئة الدولية الرئيسية التي لديها خبرة في مجال مكافحة المخدرات والجريمة، بما في ذلك الفساد، والتي تتمثل ولايتها الأساسية في مساعدة الدول الأعضاء في تلك المجالات.

270 - وأحاطت اللجنة علما بأن المكتب دعم الدول الأعضاء في استجابتها لجائحة كوفيد-19 بنشر موجزات سياساتية ومذكرات إرشادية وتقديم مشورة عملياتية في إطار ولايته، ويشمل ذلك بحوثه وتحليلاته بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 في قضايا المخدرات والجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

271 - وشددت اللجنة على ضرورة أن يواصل المكتب تعزيز تعاونه وتنسيقه مع الكيانات الأخرى للمساهمة في تعزيز السلم والأمن والازدهار على الصعيد العالمي وفقا للولايات الأساسية المنوطة به بموجب اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث المتصلة بالمخدرات، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والالتزامات السياسية الأخرى المتصلة بأشكال الجريمة الأخرى وبسياسة المخدرات.

272 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 13، المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، رهنا بالتعديلات التالية:

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

الفقرة 16-9

تضاف في نهاية الجملة الأولى عبارة "ومنظمات دولية مستقلة".

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1

مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

الاستراتيجية

الفقرة 16-25

تضاف في نهاية الفقرة جملة جديدة نصّها: ”ووافقت الجمعية العامة في قرارها 282/75 على طرائق عمل اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية“.

الفقرة 16-28

يستعاض عن الجملة الثانية بما يلي: ”وبالنسبة للأسلحة النارية، سيقوم البرنامج الفرعي بدعم وضع تشريعات وسياسات ترمي إلى الحد من صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وتوفير التدريب على التحقيق والملاحقة القضائية بشأن الاتجار بالأسلحة النارية والجرائم ذات الصلة، ودعم جمع البيانات وتحليلها على الصعيد العالمي بشأن الاتجار بالأسلحة النارية من أجل بناء قاعدة من الأدلة لاتخاذ قرارات استراتيجية على مستوى السياسات والعمليات“.

النتائج المقررة لعام 2022

النتيجة 3: مواءمة الأطر التشريعية والمؤسسية وتعزيز التعاون الدولي والنهج القائمة على الأدلة بما يتماشى مع بروتوكول الأسلحة النارية

الفقرة 16-43

يستعاض عن الجملة الأولى بما يلي: ”تمثل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في الحاجة إلى تقديم دعم إضافي في شكل مساعدة تشريعية لتعزيز الأطر التشريعية والمؤسسية للتصدي لصنع الأسلحة النارية والاتجار بها بصورة غير مشروعة، تمشياً مع بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية“.

وفي الجملة الثالثة تحذف عبارة ”والصكوك ذات الصلة“.

الولايات التشريعية

الفقرة 16-45

قرارات الجمعية العامة

يضاف إلى القائمة القراران التاليان:

”174/74 مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال وانتهاكهم جنسياً على الإنترنت“

”282/75 مكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية“

البرنامج الفرعي 2

الأخذ بنهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية

الاستراتيجية

الفقرتان 49-16 و 50-16

يُبدل موضع الفقرة 49-16 بموضع الفقرة 50-16.

البرنامج الفرعي 3

مكافحة الفساد

النتائج المقررة لعام 2022

النتيجة 3: إبداء التزام سياسي متجدد بمكافحة الفساد

الفقرة 93-16

في الجملة الأخيرة، يُستعاض عن عبارة "من المتوقع أن تسفر" بعبارة "أسفرت".

البرنامج الفرعي 9

العنصر 1: توفير خدمات الأمانة والدعم الفني للجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

ومؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

النتائج المقررة لعام 2022

النتيجة 3: تعزيز تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بسياسات المخدرات من أجل تحقيق خطة عام 2030

الفقرة 235-16

في الجملة الأولى، قبل عبارة "تعددية الأطراف"، يُستعاض عن عبارة "الفعالية في" بعبارة

"فعالية التعاون الدولي في إطار".

العنصر 2: توفير خدمات الأمانة والدعم الفني للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

الهدف

الفقرة 239-16

يُستعاض عن النص الحالي بما يلي:

يتمثل الهدف الذي يسهم فيه العنصر 2 من هذا البرنامج الفرعي في ضمان الفعالية

والكفاءة في أداء عمل الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عند الوفاء بالولاية المسندة إليها بموجب

المعاهدات، من خلال تدابير مثل رصد وتعزيز التنفيذ الكامل للمعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة

المخدرات والامتثال التام لها، ودعم الدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها التعاقدية.

البرنامج 14

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

- 273 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 للبرنامج 14، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (A/76/6 (Sect. 17)).
- 274 - ولفت الرئيس انتباه اللجنة إلى بيان الأمانة العامة المساعدة ونائبة المديرية التنفيذية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي قدمت البرنامج. وردت الأمانة العامة المساعدة مع ممثلين آخرين عن الأمين العام على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

- 275 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها القوي لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وأشارت إلى دورها الحاسم في تعزيز القواعد والمعايير العالمية، وتشجيع التنسيق والاتساق وتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نحو أكثر فعالية في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، وتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء. وأعرب أيضا عن التأييد لتركيز البرنامج على خمسة مجالات مواضيعية هي: (أ) وضع وتنفيذ مجموعة شاملة ودينامية من القواعد والسياسات والمعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛ (ب) اضطلاع المرأة بدور قيادي في أنظمة الحكم ومشاركتها فيها واستفادتها منها على قدم المساواة؛ (ج) حصول المرأة على دخل مضمون، وعمل لائق واستقلال اقتصادي؛ (د) عيش جميع النساء والفتيات حياة خالية من كل أشكال العنف؛ و (هـ) إسهام النساء والفتيات في بناء السلام المستدام والقدرة على الصمود، وزيادة تأثيرهن في هذا المجال، واستفادتهن على قدم المساواة من الوقاية من الكوارث الطبيعية ومنع نشوب النزاعات، ومن العمل الإنساني. ورحب أحد الوفود بصفة خاصة بجهات الاتصال المعنية بالشؤون الجنسانية في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة لزيادة تعزيز الاتساق والدعم لتعميم مراعاة المنظور الجنساني.
- 276 - وأعربت وفود عدة عن تأييدها الكامل لاقتراح البرنامج، في حين رأى أحد الوفود أن البرنامج مثقل بأحكام إعلانية عامة لا صلة مباشرة لها بالمسائل المالية العملية ولا بالموضوع في سياق إعداد البرنامج لعام 2022. وفي هذا الصدد، طلب الوفد تصحيح البرنامج في مجالات عدة.
- 277 - وسلّمت وفود عدة بأنه كان لجائحة كوفيد-19 أثر غير متناسب على النساء والفتيات على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وأعرب أحد الوفود عن قلقه المستمر إزاء أثر الجائحة وأعربت وفود أخرى عن تقديرها للأولوية التي أوليت لهذه المسألة، بما في ذلك من خلال ذكرها صراحة في الخطة البرنامجية وسبل الانتصاف ذات الصلة التي تتولى هيئة الأمم المتحدة للمرأة تسييرها. وأعرب عن رأي مفاده أن الفقر المدقع وعدم المساواة بين الجنسين لا يزالان سائدين بسبب عدم كفاية التنمية وتفاوتها، وأن الجائحة زادت من تفاقم التحديات التي تواجهها المرأة في مجالات التعليم والصحة والعمالة؛ كما سلط الضوء على "عودة المرأة إلى الفقر" بسبب الجائحة. وفي هذا الصدد، طُلب أن تركز هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في فترة ما بعد الجائحة، على التخفيف من حدة الفقر لدى المرأة والتنسيق مع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، خلال عملية وضع البرنامج وتنفيذه. كما طُلب إدماج مسألة القضاء على الفقر لدى المرأة في الاستراتيجية العامة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومواصلة التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

278 - وأعربت وفود عدة عن تقديرها لسرعة تكيف هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع احتياجات الدول الأعضاء، بما في ذلك في سياق لجنة وضع المرأة، وغيرها من الجهات المعنية. وذكر أن إعداد موجزات سياسات الأمم المتحدة وأثر جائحة كوفيد-19 على النساء والفتيات، وغير ذلك من المواد ذات الصلة، كانت عاملاً أساسياً في تحليل عواقب الجائحة في مجالات مثل العنف العائلي وضمان حصول النساء والفتيات على التعليم والضمان الاجتماعي، مما يروج لاستراتيجيات الاستجابة القائمة على الأدلة. وسلط وفد آخر الضوء على التعاون بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع أداة افتراضية جديدة، هي "مربع الاستجابات الجنسانية العالمية لجائحة كوفيد-19" كمثال على منتج مفيد للتصدي لأثر الفيروس. ورأى أحد الوفود أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة سيكون لها دور حاسم تؤديه لدى خروج البلدان من آثار الجائحة. وفي هذا الصدد، طُلب مزيد من التوضيح من هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن كيفية عزمها على المضي في هذا العمل في المستقبل. وطُلب أيضاً الحصول على معلومات عن الكيفية التي أثرت بها الجائحة على عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في التخطيط للبرنامج 14.

279 - ولاحظ أحد الوفود بياناً مفاده أنه "سيجرى تسخير جوانب مختلطة من الإنجاز"، ورأى أن ذلك يتناقض على ما يبدو مع البيانات التي أدلت بها قيادة الأمم المتحدة ومع جهودها المشتركة بوصفها مجتمعاً دولياً، لأن الصيغ الافتراضية والمختلطة اعتمدت كتكليف ضروري لضمان استمرارية الأعمال خلال الجائحة. ورأى وفد آخر أنه في ما يتعلق بالدروس المستفادة من الجائحة، سيكون من المرجح به تقديم مزيد من التفصيل بشأن مسألة الاجتماعات المعقودة بطريقة مختلطة وكيف أنها أتاحت مشاركة طائفة أوسع من الجهات المعنية بمن فيها النساء والفتيات اللاتي لولا ذلك لكنَّ استُبعدن.

280 - وجرى التسليم بدور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تعبئة جهود الدول والجهات غير التابعة للدول في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وفي تنفيذ مراحٍ للمنظور الجنساني لخطة عام 2030. واعتبر أحد الوفود أن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة دوراً هاماً تؤديه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورحب بالإشارات إلى ذلك. ورحب الوفد كذلك بالإشارات الواردة في الخطة البرنامجية إلى الشراكات والبرمجة المشتركة والتعاون والتنسيق، لا سيما مع وكيانات الأمم المتحدة الأخرى مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

281 - وفي رأي مخالف يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، رأى أحد الوفود أنه سيكون من التحريف الادعاء بأن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة دوراً حيوياً في دعم تعبئة جهود الجهات المعنية في هذا الصدد، كما أنه تحريف لقرار الجمعية العامة 1/70 الادعاء بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيدت تنفيذ خطة عام 2030 المستجيبة للاعتبارات الجنسانية عملاً به. واعتبر الوفد كذلك أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة اضطلعت بدور رائد في تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات"، ولكن في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة الأخرى، فلا يمكن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلا أن تشاطر خبرتها وتعمل من أجل الأهداف ذات الصلة المباشرة بالنهوض بالمرأة.

282 - وأقرَّ بإسهامات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جهود بناء السلام والإغاثة الإنسانية. وأعربت الوفود عن تأييدها للعمل المتعلق بخطط العمل الوطنية المتصلة بالمرأة والسلام والأمن. وأضاف أحد الوفود أنه يؤمن إيماناً راسخاً بخطة الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ويؤيدها، وبأنه قد جرى تعميمها في عمل الأمم المتحدة.

283 - ودعا أحد الوفود هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تعزيز بناء القدرات وتحسين الضمان المؤسسي لتنمية المرأة. ورأى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تولي أولوية مثيرة للإعجاب للتنفيذ المبني على أدلة لخطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وأن الوفد متشجع من العدد المتزايد من خطط العمل الوطنية والاستراتيجيات الإقليمية المكرسة للنهوض بالمرأة وجهود السلام والأمن.

284 - واعتبر أحد الوفود أن إدراج معلومات عن التطورات في تحقيق المساواة بين الجنسين في بلدان محددة يبدو غير ضروري لأن هذه التطورات هي نتاج الجهود التي تبذلها الحكومات، في حين أن دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة هو تقديم الدعم التقني بناء على طلب تلك الحكومات. ورأى الوفد نفسه أن الوثيقة تسعى إلى أن يفرض على الدول تنفيذ تدابير لا تتماشى مع التزاماتها الدولية وتشريعاتها الوطنية. وجرى التأكيد مرة أخرى على أن أي نشاط تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الصعيد القطري، بما في ذلك في ما يتصل بدعم المجتمع المدني، يجب أن يتم بناء على طلب البلد المضيف. وكرر وفد آخر هذا الرأي وشدد على أنه ينبغي تنفيذ خطط العمل الوطنية بناء على طلب الحكومة وبما يتسق مع ما تقوم به الحكومة. وجرى التشديد على أن الأمم المتحدة موجودة لتقديم الدعم لا للتنقيف.

285 - وعلاوة على ذلك، وفي ما يتعلق بخطط العمل الوطنية، طُرح سؤال عن دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دعم الدول الأعضاء في توسيع نطاق الشراكات دعماً لتنفيذ خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، أعلن أحد الوفود أنه على وشك اعتماد خطة العمل الأولى المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وعن تأمينه الكبير للدعم المقدم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأعرب عن الاهتمام بكيفية إمكان مواصلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم بل وحتى تعزيز تقديم الدعم القيم للغاية إلى الدول الأعضاء.

286 - وأعرب عن التأييد لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع جماعات المجتمع المدني، التي تحمل معها وجهات نظر قيّمة إلى مناقشات الأمم المتحدة. ولوحظ أيضاً وجود عدد من الإشارات إلى مساعدة ودعم المجتمع المدني، وفي هذا الصدد طُرح سؤال عن العلاقة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمجتمع المدني، وما إذا كان هذا العمل يجري بالتنسيق مع الحكومة أو ما إذا كان ينقذ بصورة مستقلة.

287 - وطُرح سؤال يتعلق بقائمة الولايات، فأشار أحد الوفود إلى أن الولايات هي وليدة عمليات حكومية دولية مؤكداً أنه ينبغي للقائمة أن تتضمن الولايات التي وافقت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، طُرح سؤال عما إذا كانت هناك أي ولايات مذكورة غير مستوفية لهذه المواصفات، أي، بتعبير آخر، ما إذا كانت غير منبثقة من عملية الأمم المتحدة.

288 - وأعربت عدة وفود عن تأييدها لجهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال العمل المناخي المراعي للفوارق بين الجنسين، بالتنسيق مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ورحب أحد الوفود الذي سيستضيف الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، بالتركيز على العمل المناخي المراعي للفوارق بين الجنسين.

289 - وأشار أحد الوفود إلى أن البرنامج لا يشير إلى إصلاح الأمم المتحدة إلا بطريقة محدودة. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي لهذا الأمر أن يظل أولوية بالنسبة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ورحب الوفد بالحصول على مزيد من المعلومات عن الخطوات التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل النهوض بالإصلاح من خلال البرمجة المشتركة وزيادة الكفاءة. وأعرب وفد آخر عن رأي مماثل اعتبر إصلاح الأمم المتحدة والدور الهام الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا الصدد أمرين بالغين الأهمية. وأعرب

عن التقدير للإشارات إلى نظام المنسق المقيم وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة باعتبارهما مسألتين بالغتي الأهمية، وإلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة اضطلعت بدور كبير في هذا المجال.

290 - وأشير إلى منتدى جيل المساواة، وفي هذا الصدد، أعرب عن رأي مفاده أن طرائق عقد المنتدى ومضمونه لم يناقشا في الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أو لجنة وضع المرأة، كما أنها لا تتماشى مع المصطلحات والمفاهيم التوافقية والمقبولة على نطاق واسع في ما يتعلق بالنهوض بالمرأة.

291 - وأشير إلى أنه ولئن كان من الواضح أن كل عمليات الأمم المتحدة تمسّ بالمرأة، فإن ذلك لا يعني أنه يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تضطلع بالأنشطة التي تقودها الهيئات والكيانات المختصة المنوطة بها تلك الولايات. ويسري ذلك على "دفع عملية تعافٍ شاملة للجميع من كوفيد-19" (الفقرة 17-15)، والمسائل المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة (الفقرة 17-12)، و "التسيق مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني" (الفقرة 17-45)، وتغير المناخ (الفقرات 17-20 و 17-38 و 17-41). وجرى التأكيد أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد تسهم في العمليات المذكورة في إطار ولايتها حصراً. وفي هذا الصدد، طُلب تصحيح الصياغة في النص بأكمله (أي في الفقرتين 17-21 و 17-54 (ب)) واتباع نهج مماثل إزاء الركائز الثلاث للأمم المتحدة، أي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. ورأى الوفد أن ذلك يعني أنه في الفقرة 17-48، يتعين استخدام مصطلح "التنمية" عوض "التنمية المستدامة"، الذي يضيق النطاق المقصود. وطُلب كذلك، تحقيقاً للمساواة بين الجنسين، الاستعاضة عن مصطلح "تكافؤ الجنسين"، الذي يتعلق بالأرقام فقط، بمصطلح "المساواة بين الجنسين" الراسخ الذي يأخذ في الاعتبار الجانب النوعي للجهود ذات الصلة (الفقرات 17-7 و 17-24 و 17-27 (ب)، والفقرة 9 من الجدول 17-4).

292 - وفي ما يتعلق بتدابير الأداء، طُرح سؤال بشأن مقياس الأداء الوارد في الشكل 17-3 عدد الاستراتيجيات الوطنية للوقاية. وسأل أحد الوفود كيف يمكن أن يكون لقياس الأداء التراكمي قيمة مقررّة أقل في عام 2022 مقارنة بما كانت عليه في عام 2021.

293 - وبالنسبة إلى المنجزات المستهدفة، لوحظ أنه رغم انخفاض عدد الاجتماعات الفعلية، فإن عددها "على الورق" ظل كما هو (الجدول 17-4)، الأمر الذي استُخدم كمبرر لزيادة خدمات المؤتمرات (الفقرة 17-84). وطلب أحد الوفود توضيحاً بشأن هذه المسألة وكذلك بشأن الزيادة بنسبة الضعفين لعدد المواد التقنية التي ستعدها هيئة الأمم المتحدة للمرأة (الجدول 17-4).

294 - وفي ما يتعلق بالتقييم، أعرب أحد الوفود عن توقعه أن تأخذ الإدارة العليا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الاعتبار على النحو الواجب التوصيات الأربعة الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية والواردة في تقريره عن تفتيش وظيفة التقييم في هيئة الأمم المتحدة للمرأة (E/AC.51/2021/7)، التي نظرت فيها اللجنة أيضاً خلال دورتها الحالية. وطلب أحد الوفود معلومات إضافية عن الموارد، عن الزيادة المستمرة تحديداً في الموارد لتغطية سفر ممثلي المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على مدى السنوات الخمس الماضية (الفقرة 17-90 والجدول 17-7 و 17-12 و 17-14). وجرى الإعراب أيضاً عن رأي مفاده أنه يبدو من المبالغة إدراج المعلومات المتعلقة بشعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية، التي يبدو أنها لم تُنشأ بعد.

الاستنتاجات والتوصيات

295 - أوصت اللجنة بأن تستعرض الجمعية العامة، خلال دورتها السادسة والسبعين، الخطة البرنامجية للبرنامج 14، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".

البرنامج 15

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

296 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 للبرنامج 15، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا (A/76/6 (Sect. 18)). وكان معروضا أيضا على اللجنة مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، مصنفة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2021/9).

297 - ووجه الرئيس الانتباه إلى بيان وكالة الأمين العام للأمم المتحدة والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي عرضت فيه البرنامج. وأجاب ممثل للأمين العام على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

298 - أعربت الوفود عن تأييدها وتقديرها للعمل الذي أدته اللجنة، وللخطة البرنامجية لعام 2022، التي ترجمت بفعالية دور منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والقطري. وأعرب عن تأييد قوي للولاية الأساسية للبرنامج.

299 - ولاحظ أحد الوفود أن اللجنة قد اجتذبت اهتمام الناس في جميع أنحاء القارة بوصفها أداة أساسية للتنمية في أفريقيا، بينما أعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن التنمية الاقتصادية هي نواة الحل لمواجهة التحديات في أفريقيا، وسلط الضوء على الأهداف الاستراتيجية للجنة وعملها المحتمل في دعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة. وجرى تبادل التوقعات بشأن جعل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أكثر قدرة على البقاء وذات مكانة، لكي تقدم مساهمات ملموسة في الجهود الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في أفريقيا. وأعرب عن تقدير خاص للبرامج الفرعية ذات التركيز على تعزيز التكامل الإقليمي والتجارة، والنمو الاقتصادي دون الإقليمي، والعمالة، وتخفيف حدة الفقر، وبناء الهياكل الأساسية الإقليمية والعابرة للحدود، والتصنيع.

300 - وأشار إلى أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا حاسمة الأهمية وأن جميع الجهود ينبغي أن تُبذل لتعزيز تنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030. وأعرب عن التقدير لالتزام اللجنة باستكمال أعمال الكيانات الأخرى والتعاون معها على نحو أكثر انسجاما، وتم التشديد على أهمية التعاون القوي بين اللجنة والاتحاد الأفريقي وخطة عام 2063، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وشبكة المنسقين المقيمين. ولاحظ أحد الوفود أن اللجنة قدمت مساهمة خاصة في برامج التكامل الإقليمي القائمة، وشدد على الحاجة إلى تعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي سعيا إلى وضع جدول أعمال مشترك. وطُلب توضيح بشأن العقبات والصعوبات التي تواجهها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبشأن

الطرق التي تستطيع بها الدول الأعضاء دعم عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وناقش المشاركون تطلعاتهم إلى استراتيجية تنسم بمزيد من التوجّه العملي وتتيح للقارة نهجا يستند إلى السياسات القطاعية.

301 - وأعرب عن التقدير لمجموعة المشاريع المتنوعة المدرجة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022، وللدور الذي أدته اللجنة في جعل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حقيقة واقعة. وأبرز أحد الوفود أن منطقة التجارة الحرة تعمل بكامل طاقتها منذ كانون الثاني/يناير 2021، وأعرب عن التقدير لمساهمة اللجنة فيها. وأبرز أحد الوفود أن سلسلة حوارات أفريقيا شكّلت فرصة جيدة لتبسيط الضوء على أفريقيا. وطُلب توضيح بشأن مشاريع رئيسية أخرى لتعزيز التنمية في أفريقيا، بما في ذلك معالجة تحديات مثل سوق الاتصالات الإلكترونية، التي ستندفع بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي.

302 - وسلط الضوء على تأثير جائحة كوفيد-19 المدمر على العديد من البلدان الأفريقية، وشدّد على الدور الهام الذي تؤديه اللجنة في مساعدة المنطقة على إعادة البناء على نحو أفضل وضمان عدم ضياع التقدم المحرز على مسار خطة عام 2030. وأوصى أحد الوفود بأن تنفذ الخطة البرنامجية بشكل يعطي الأولوية لدعم البلدان الأكثر تضررا بالجائحة في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف خطة عام 2030. وأوصى وفد آخر بتركيز البرنامج على التعافي من آثار جائحة كوفيد-19 وتعزيز التعاون مع كيانات أخرى معنية بالتنمية، مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والأونكتاد واللجان الإقليمية. وأعرب عن التأييد لتركيز البرنامج على القضاء على الفقر، ومعالجة آثار الجائحة الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، ومعالجة مسألة التدفقات المالية غير المشروعة، وتعزيز القدرة التنافسية، فضلا عن تيسير التجارة والسلامة على الطرق. ورحب أحد الوفود باعتزام اللجنة تعلم الدروس وتكييف طرق أداء العمل باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعقد اجتماعات الخبراء والمؤتمرات الوزارية والدورات الدراسية المواضيعية الشبكية ودورات التعلم الإلكتروني، وأكد أن عدد المستفيدين قد زاد كثيرا في عام 2020 نتيجة لذلك، مع تحقيق تنوع أكبر وتوازن جنساني أفضل مقارنة بالسنوات السابقة. وفيما يخص النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 4، البيانات والإحصاءات، وهي: تحسين توفّر البيانات الوطنية المتعلقة بالإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، طُلب توضيح بشأن التحديات الرئيسية التي برزت أثناء أزمة جائحة كوفيد-19.

303 - وفيما يتصل بمبادرة مجموعة العشرين بشأن تعليق سداد خدمة الدين، لوحظ أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كانت دائما في طليعة مناصري تخفيف خدمة الدين في أفريقيا، وطُلب توضيح بشأن التقدم المحرز في هذا المجال، وتحديدًا بشأن العملية المتصلة بتمديد المبادرة حتى نهاية عام 2022، مع مراعاة آثار الجائحة. ولم تؤيد بعض الوفود تمديد المبادرة حتى عام 2022، الذي كانت اللجنة قد حددته بصفته هدفا رئيسيا. ولاحظ أحد الوفود أن مجموعة العشرين ستمدد المبادرة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، دون أي تمديد آخر، وأبرز ما يمكن أن ينجم عن تمديد آخر من تأثير سلبي محتمل بالنسبة للمستفيدين منها، بما في ذلك البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً، وهو تأخير الانتقال إلى تدابير يمكن أن تعالج مسائل الديون الهيكلية. وطُلب توضيح إضافي بشأن الولاية الصادرة في مجال العمل المذكور.

304 - ورحّب أحد الوفود بالتغييرات التي أدخلت على الهيكل البرنامجي للجنة في ذلك العام، وطلب من اللجنة أن توضح كيف قيّمت الديناميات الجديدة التي أعقبت تغيير الهيكل، بما في ذلك توضيح العلاقة التي أنشئت مع القطاع الخاص. وأوصى وفد آخر بأن تتخذ هيكل إدارة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إجراءات

أولا لتكييف الأطر الاستراتيجية بحيث تتلاءم مع الولايات أو المهام الإقليمية، وأن تُمنح فرصة استعراض التغييرات التي اقترحتها لجنة البرنامج والتنسيق والموافقة عليها.

305 - وفيما يتصل بالخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020، رحب أحد الوفود بتطبيق الاقتراحات المقدمة في دورة اللجنة الستين لمواءمة مصطلحات البرنامج مع المصطلحات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، وذكر أن ثمة عناصر لا يزال من الممكن استعراضها. ولاحظ أحد الوفود تكرار استخدام كلمة "الانتقال" في الخطة البرنامجية، وذكر أن أفريقيا قارة تمر بمرحلة انتقالية في مجالات كثيرة مثل الطاقة والاقتصاد والسكان، وطلب توضيحا بشأن تقييم اللجنة لمساهمة القطاع الخاص في ذلك.

306 - وطلب توضيح معنى عبارة "ضرورة الاستفادة من التركيبة الديمغرافية للقارة" (الواردة تحت عنوان "تصدير")، وتحديدًا توضيح ما إذا كان قصد الأمانة التنفيذية هو إبراز أن التركيبة السكانية لأفريقيا ينبغي أن تعتبر فرصة تتيح تنميتها، ولا تحديا يقف في وجه ذلك.

307 - وأعرب عن التقدير للالتزام للجنة بمراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك الإشارات الواردة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 إلى المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وإدماج منظور الإعاقة. وتحديدًا، في البرنامج الفرعي 3، تنمية القطاع الخاص وتمويله، فيما يخص الجملة "سيواصل البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في تنفيذ إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل والتحديات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا، ولا سيما من خلال تحسين ضمان حياة المرأة لتحقيق الهدف الذي حددته اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي. والهدف هو تخصيص 30 في المائة من حقوق ملكية الأراضي للمرأة بحلول عام 2025" (الفقرة 18-82)، وطلب مزيدًا من التوضيح بشأن كيفية تقديم الدعم لذلك.

308 - وقبل الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أعرب أحد الوفود عن تقديره لعمل اللجنة في مجال معالجة أزمة المناخ، بما في ذلك الأنشطة التي أبرزها البرنامج الفرعي 5، التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية.

309 - وفيما يتصل بالبرنامج الفرعي 7، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية، لاحظ أحد الوفود أن خمسة مكاتب دون إقليمية تابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا تقع في القارة الأفريقية، وأن الوثيقة احتوت، تبعاً لذلك، على خمسة عناصر ذات أهداف واستراتيجيات ومقاييس أداء برنامجية منفصلة. وفي هذا الصدد، أعرب عن القلق من حجم الخطة البرنامجية (أبدت ملاحظة مفادها أنها أكبر خطة)، واقترح دمج العناصر الخمسة وعرضها بهدف واحد واستراتيجية واحدة وأربعة أو خمسة مقاييس أداء برنامجية من أجل تقصير طول الوثيقة بشكل ملحوظ.

310 - وشدد أحد الوفود على ضرورة الإسراع في إيجاد حلٍّ للقيود الإدارية والقيود المفروضة على الموارد التي أثرت في عمل اللجنة وفي قدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية في السنوات السابقة.

الاستنتاجات والتوصيات

311 - رحبت لجنة البرنامج والتنسيق بالجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا ودعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة

عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، وأكدت أهمية دورها في تشجيع التكامل الإقليمي وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي من أجل تنمية أفريقيا، وأثنت عليها.

312 - وأوصت اللجنة بأن تنسق الجمعية العامة الجهود الدولية من خلال تعزيز تعاونها الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الإنمائية، واللجان الاقتصادية الإقليمية، والاتحاد الأفريقي، ووكالة التنمية التابعة له، والمنظمات الإقليمية الأخرى، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية والبحثية في أفريقيا، بهدف تركيز عملها على خطة عام 2030 وجدول أعمال عام 2063.

313 - وأكدت اللجنة مجددا ضرورة أن تواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة تعاونها، في إطار ولايتها، مع سائر كيانات الأمم المتحدة المعنية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتعاونها مع المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية.

314 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعزيز دورها من حيث تحديد سبل التمويل الابتكاري وخيارات سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة والتكنولوجيا وغيرها، وإقترحها على بلدان المنطقة وإتاحتها لها بهدف التغلب على الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 والبناء على الفرص التي توفرها أدوات الوقاية من جائحة كوفيد-19 والتعافي منها على الصعيد العالمي.

315 - ورحبت اللجنة بما أبداه البرنامج من دعم لبدء نفاذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة جهودها لدعم أعضاء منطقة التجارة الحرة والدول التي لم تصبح بعد أطرافا في اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة لوضع استراتيجية وخطة تنفيذ وطنيتين وإجراء تقييم للأثر.

316 - ولاحظت اللجنة مع التقدير تركيز برنامج العمل لعام 2022 على موضوع الهجرة، وشددت على ضرورة بذل جهود متضافرة من أجل إدماج قضايا الهجرة على نحو أفضل في خطط التنمية الوطنية وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على التعاون مع اللجان الاقتصادية الإقليمية الأخرى لتيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

317 - ولاحظت اللجنة المهام الأساسية الثلاث للجنة الاقتصادية لأفريقيا وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على استكشاف تدابير لمعالجة الثغرات في قدرتها على الاضطلاع بمهامها على نحو كامل بوصفها جهة إقليمية لتنظيم الأنشطة ومجمعا للفكر، ووظائفها التشغيلية.

318 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 15، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، رهنا بالتعديلات التالية:

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

البرنامج الفرعي 3

تنمية القطاع الخاص وتمويله

المنجزات المستهدفة

الجدول 18-9

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

باء - توليد المعارف ونقلها

المنجز المستهدف رقم 19

يستعاض في النص الإنكليزي عن كلمة "gender" بعبارة "a gender perspective".

تضاف عبارة "السياسات والبرامج المعنية بـ" قبل عبارة "الأراضي والزراعة".

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة

يستعاض في النص الإنكليزي عن كلمة "gender" بعبارة "a gender perspective".

تضاف عبارة "السياسات والبرامج المعنية بـ" قبل عبارة "الأراضي والزراعة".

البرنامج الفرعي 4

البيانات والإحصاءات

المنجزات المستهدفة

الجدول 18-11

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة

يستعاض في النص الإنكليزي عن كلمة "gender-responsive" بكلمة "gender-sensitive".

البرنامج الفرعي 5

التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية

الاستراتيجية

الفقرة 18-138

يستعاض عن عبارة "على نحو مراعي للبيئة" بعبارة "على نحو مستدام".

النتائج المقررة لعام 2022

النتيجة 1: إدماج القدرة على التكيف مع المناخ في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة في أفريقيا

الأداء البرنامجي في عام 2020

الفقرة 18-150

يستعاض عن جملة "استراتيجية جنسانية واستراتيجية للتصدي لتغير المناخ في أفريقيا" بجملة "استراتيجية بشأن تغير المناخ والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من أجل أفريقيا".

البرنامج الفرعي 6

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الهدف

الفقرة 18-162

يستعاض عن عبارة "المتصلة بنوع الجنس" بعبارة "المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات".

الاستراتيجية

الفقرة 18-163

في الجملة الأولى، يستعاض في النص الإنكليزي عن كلمة "gender" بعبارة "a gender perspective".

في الجملة الثالثة، يستعاض في النص الإنكليزي عن كلمة "gender" بعبارة "a gender perspective".

الأداء البرنامجي في عام 2020

تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الإبلاغ عن تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين

الفقرة 18-170

يستعاض عن عبارة "المنظورات الجنسانية" بعبارة "المنظور الجنساني".

الفقرة 18-171

يستعاض عن عبارة "التحديات الجنسانية" بعبارة "التحديات القائمة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات".

أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرامج الفرعية

الفقرة 18-173

يستعاض عن عبارة "النهج الجنساني" بعبارة "تعميم مراعاة المنظور الجنساني".
يستعاض عن عبارة "لإدماج المنظور الجنساني" بعبارة "لتعميم مراعاة المنظور الجنساني".

الفقرة 18-174

يستعاض عن عبارة "بالشؤون الجنسانية وشؤون المرأة" بعبارة "بالمساواة بين الجنسين وشؤون المرأة".

النتائج المقررة لعام 2022

النتيجة 1: الاستفادة من العائد الديمغرافي في أفريقيا مع تحقيق المساواة بين الجنسين

الأداء البرنامجي في عام 2020

الفقرة 18-176

في الجملة الأولى، يستعاض في النص الإنكليزي عن كلمة "gender" بعبارة "a gender perspective".

في الجملة الثانية، يستعاض عن عبارة "إدراج التحليل الجنساني" بعبارة "تعميم مراعاة المنظور الجنساني".

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

الفقرة 18-178

قبل عبارة "من أجل تلقي تعليقات الدول الأعضاء عليه"، يستعاض عن عبارة "في مجال الشؤون الجنسانية" بعبارة "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة".

الشكل الثاني عشر من الباب 18

مقياس الأداء: مجموع عدد البلدان التي تعتمد سياسات خاصة بقطاعات محددة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها القطاعية (العدد التراكمي)

في العنوان، يستعاض في النص الإنكليزي عن كلمة "gender" بعبارة "a gender perspective".

النتيجة 3: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على معالجة مسألة المساواة بين الجنسين في التحول الاقتصادي والرقمي للبلدان الأفريقية
الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

الفقرة 18-183

يستعاض عن عبارة "المتصلة بالمساواة بين الجنسين" بعبارة "الجنسانية".

المنجزات المستهدفة

الجدول 18-19

البرنامج الفرعي 6: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

باء - توليد المعارف ونقلها

الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)

في المنجز المستهدف رقم 16، قبل عبارة "لدعم الدول الأعضاء"، يستعاض عن عبارة "بالمساواة بين الجنسانية" بعبارة "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة".

المواد التقنية (عدد المواد)

في المنجز المستهدف رقم 29، قبل عبارة "والصناعة الاستخراجية"، يستعاض عن عبارة "المساواة بين الجنسانية" بعبارة "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة".

البرنامج الفرعي 7

الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية

العنصر 4

الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

الاستراتيجية

الفقرة 18-274

يستعاض عن عبارة "والشؤون الجنسانية" بعبارة "والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة".

المنجزات المستهدفة

الجدول 18-33

البرنامج الفرعي 7، العنصر 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

باء - توليد المعارف ونقلها

الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)

في المنجز المستهدف رقم 7، يستعاض عن عبارة "والشؤون الجنسانية" بعبارة "والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة".

البرنامج الفرعي 8

التنمية الاقتصادية والتخطيط

الاستراتيجية

الفقرة 18-333

يستعاض في النص الإنكليزي عن عبارة "mainstreaming gender" بعبارة "mainstreaming a gender perspective".

يستعاض عن عبارة "محتوى متعلق بالشؤون الجنسانية وبالشباب" بعبارة "محتوى متعلق بالمساواة بين الجنسين وبالشباب".

الأداء البرنامجي في عام 2020

زيادة القدرات المؤسسية المتعلقة بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

الفقرة 18-339

يستعاض عن عبارة "والشؤون الجنسانية" بعبارة "والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة".

البرنامج الفرعي 9

الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية

المنجزات المستهدفة

الجدول 18-40

البرنامج الفرعي 9: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

باء - توليد المعارف ونقلها

الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)

في المنجز المستهدف رقم 8، يستعاض عن عبارة "الأمن البشري" بعبارة "مفهوم الأمن البشري" وفقاً لقرار الجمعية العامة 290/66.

المواد التقنية (عدد المواد)

في المنجز المستهدف رقم 24، يستعاض عن عبارة "الأمن البشري" بعبارة "مفهوم الأمن البشري" وفقاً لقرار الجمعية العامة 290/66.

البرنامج 16

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

319 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 للبرنامج 16، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ (A/76/6 (Sect. 19)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2021/9).

320 - ووجه الرئيس الانتباه إلى بيان الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الذي تضمن عرضا للبرنامج. وأجابت الأمانة التنفيذية، وعدد آخر من ممثلي الأمين العام، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

321 - أعربت الوفود عن تقديرها وتأييدها لعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دعما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة، ولاحظت مع التقدير أن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للجنة ستحلّ في عام 2022.

322 - وأثنت الوفود على عمل اللجنة والتزامها بالعمل من أجل جميع شعوب منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك عملها فيما يتصل بدعم التعافي من جائحة كوفيد-19، وتركيزها على تحديث طرق أداء العمل عن طريق تمكين الإدارة الداخلية لتحقيق أداء أفضل، والعمل الهام الذي تؤديه في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإدماج الإعاقة، وأنشطتها المتنوعة من حيث الموضوع والتغطية الجغرافية.

323 - وأعرب عن تأييد امتلاك اللجنة ولاية راسخة في مجال البحوث وبناء القدرات لدعم الدول الأعضاء في تنفيذها خطة عام 2030. وأعرب أحد الوفود عن تقديره لما قدمته اللجنة لأعضائها وأعضائها المنتسبين من مساعدة على إدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. ورحب الوفد أيضا بتركيز البرنامج على المسائل المتصلة بالشيخوخة والأشخاص ذوي الإعاقة، وأثنى على النتيجة التي تحققت في عام 2020 في جميع مجالات العمل الأربعة التالية ذات الأولوية بالنسبة للتعاون الإقليمي: ضمان التعافي الاقتصادي؛ وحماية الناس؛ واستعادة وبناء القدرة على الصمود في مجال ترابط سلاسل الإمداد؛ وحماية النظم الإيكولوجية واستعادتها.

324 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن عمل اللجان الإقليمية بصفة عامة يندرج بين الأعمال ذات التأثير الأبرز للعيان في حياة الناس على الأرض، وأنها تتبوأ مكانا بارزا في الخطوط الأمامية لعمل المنظمة في مجال التنمية. وسلط أحد الوفود الضوء على أهمية التعاون الوثيق فيما بين اللجان الإقليمية، وطلب معلومات إضافية تتصل بوجه خاص بالتعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

325 - وأعرب عن رأي مفاده أن صياغة الخطة البرنامجية ينبغي أن تتفح بحيث تعكس المصطلحات الشائعة الاستخدام المستقاة من الوثائق المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، ومن المحبذ استخدام كلمة "مستدام" عوضا عن كلمة "أخضر" في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19 وفيما يتصل بالنمو الاقتصادي.

326 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن اللجنة ينبغي أن تركز على المجالات ذات الميزة النسبية أو التنافسية وأن أنشطتها ينبغي ألا تتجاوز نطاق ولاية البرنامج. وأشار الوفد أيضا إلى أن اللجنة يمكن أن تستخدم مقاييس أداء استراتيجية وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وواقعية ومحددة زمنيا لوضع مقاييس أداء واقعية يمكن الحصول عليها.

327 - وفي سياق دعم التعافي من جائحة كوفيد-19، أُشير إلى أن أغلبية الأعضاء والأعضاء المنتسبين في اللجنة يصنّفون من بين أقل البلدان نمواً أو من بين الدول الجزرية الصغيرة النامية التي يجب ألا تُترك خلف الركب. ودعت الوفود اللجنة إلى مواصلة دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى التعافي وإعادة البناء بشكل أفضل، والتأكد من الحفاظ على التقدم الذي أحرز سابقاً على مسار خطة عام 2030. ورحب أحد الوفود باعتزام اللجنة استخلاص الدروس من التغييرات والتعديلات التي أُدخلت على البرنامج على إثر جائحة كوفيد-19، بما في ذلك توسيع نطاق أنشطة التعلم الإلكتروني وتنظيم اجتماعات معقودة بالمشاركة الشخصية والافتراضية لإتاحة التمثيل المتوازن للدول الأعضاء في المداولات الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، طُلب توضيح بشأن ما إذا كان عقد الاجتماعات المختلطة أو عبر الإنترنت سيسمح بزيادة مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

328 - وأعربت عدة وفود عن القلق من طول الوثيقة، ودعت اللجنة إلى تبسيط الخطة البرنامجية في السنوات المقبلة. وطُلب توضيح بشأن تأثير التغييرات، إن وُجد، على طول الوثيقة مقارنة بوثيقة العام السابق. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن طول الوثائق لم يثر عموماً أي مشكلة إلا بعد الانتقال إلى نظام الميزانية السنوية وإدراج "قصص" وعناصر أخرى فيها أدت إلى زيادة حجم الوثائق.

329 - وفيما يخص الاستراتيجية والافتراضات المتصلة بجائحة كوفيد-19 المذكورة في الفقرة 19-9، طلب وفدٌ معلومات إضافية عن أهم الدروس المستفادة من الجائحة وسأل كيف يمكن للجنة أن تستفيد مما تعلمته في تنفيذ خطتها لعام 2022. وطلب الوفد أيضاً مزيداً من المعلومات بشأن التهديدات المحتملة للسلام والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأثر تلك التهديدات المحتمل والتدابير التي يمكن أن تتخذها اللجنة للتصدي لها.

330 - وفيما يخص البرنامج الفرعي 1، سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية، طُلب مزيد من المعلومات بشأن مقياس الأداء الوارد في الجدول 19-2 المتمثل في إفادة مقررسياسات من 10 بلدان بأنهم سيستخدمون أداة تقييم أثر جائحة كوفيد-19 و/أو المنتجات المعرفية للاسترشاد بها في عملية تقريرهم للسياسات في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19.

331 - وأشار أحد الوفود إلى الشكل الأول من الباب 19 في البرنامج الفرعي 2، التجارة والاستثمار والابتكار، الذي يبيّن إجمالي عدد رائدات الأعمال اللاتي يحصلن على الخدمات المالية بدعم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (العدد التراكمي)، ولاحظ أن العدد الإجمالي لعام 2020 البالغ 7 205 نساء تجاوز بكثير الهدف المحدد لعام 2021 البالغ 940 5، وطلب في هذا الصدد توضيحاً بشأن النتيجة المتوقعة لعام 2021.

332 - وفي إشارة إلى الشكل الثالث من الباب 19 في البرنامج الفرعي 5، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها؛ الذي يبيّن العدد الإجمالي لمبادرات شبكة النطاق العريض الموضوعة والمنقّدة في إطار خطط التنفيذ على الصعيد دون الإقليمي لطريق المعلومات الفائت السرعة لمنطقة آسيا

والمحيط الهادئ، طلب أحد الوفود توضيحاً بشأن إمكانية تحديد هدفٍ أكثر طموحاً من الهدف الحالي المتمثل بزيادة مبادرة واحدة فقط في كل من عام 2021 و 2022 نظراً للزيادة بمقدار خمسة مبادرات في عام 2020.

333 - وفيما يخص طول الوثيقة التي قدمتها اللجنة وطريقة عرض البرنامج الفرعي 8، الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية، التي تضمنت أهدافاً واستراتيجيات ومقاييس أداء منفصلة لكل عنصر من العناصر الخمسة، طُرح سؤال عما إذا كان من الممكن جمع أهداف واستراتيجيات العناصر الخمسة في مجموعة واحدة من الأهداف والاستراتيجيات ومقاييس الأداء للبرنامج الفرعي بأكمله على نحو يتيح تقليص حجم الوثيقة. وأشار إلى أن عرض العناصر في إطار برنامجٍ فرعيٍّ على حدة ليس أمراً يقتصر على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وضرب أحد الوفود مثلاً أشار فيه إلى أن العنصر 5، الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في جنوب شرق آسيا، لا يضم إلا موظفاً واحداً، ولكنه حقق نتيجة كاملة، وأدى ذلك إلى عدم تطابق بين النص وقوام الموظفين. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن رأي مفاده أن وثيقة الميزانية ينبغي أن تعكس بشكل أوثق هيكل اللجنة في تنفيذ برنامجها. ورداً على ذلك، طلب أحد الوفود توضيحاً عما إذا كان في وسع الأمانة العامة، في حالة الجمع بين العناصر الخمسة للبرنامج الفرعي 8، أن تكفل اتساق الخطط البرنامجية السابقة والمستقبلية، وموافاة الدول الأعضاء بمعلومات كافية للتوصل إلى فهم واضح لأنشطة البرامج ونتائجها.

334 - وفيما يخص البرنامج الفرعي نفسه، طُلبت معلومات عن كيفية عمل المكاتب دون الإقليمية الخمسة إلى جانب المنسقين المقيمين العاملين في تلك المناطق دون الإقليمية.

الاستنتاجات والتوصيات

335 - أثنت لجنة البرنامج والتنسيق على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لجهودها الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل دعم الدول الأعضاء في تنفيذ برنامج التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذاً كاملاً، ولا سيما في مواجهة التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19، وأكدت الدور القيادي الذي تؤديه في تنسيق جهود كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية وفقاً لولايتها.

336 - وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن تشجع الجمعية العامة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على مواصلة تقديم دعمها بفعالية إلى الدول الأعضاء فيها بهدف التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها في مجالات عملها الأربعة ذات الأولوية في سبيل التعاون الإقليمي، وهي ضمان التعافي الاقتصادي، وحماية الناس، واستعادة الروابط بين سلاسل التوريد وبناء قدرتها على الصمود، وحماية النظم الإيكولوجية واستعادتها، مع كفالة الحفاظ على التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق مزيد من التقدم في هذا الصدد.

337 - ورحبت لجنة البرنامج والتنسيق بكون الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ستحل في عام 2022، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة اللجنة على استغلال الفرصة والزخم لزيادة تسريع جهودها لدعم دولها الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030، بالتنسيق الوثيق مع شركائها بمن فيهم المنسقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية فضلاً عن المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية.

338 - وأثنت لجنة البرنامج والتنسيق على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لعملها في تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة من خلال المنبر الإقليمي للتعاون، وذلك بالاستفادة من الخبرات والموارد المتاحة لتحقيق التعافي المستدام.

339 - وشجعت لجنة البرنامج والتنسيق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على مواصلة تنفيذ مهامها الأساسية الثلاث وهي البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء ووضع المعايير على الصعيد الحكومي الدولي، وتنمية القدرات، من أجل التصدي للتحديات المشتركة بين أعضائها مثل الحد من الفقر، والتكامل الاقتصادي، وتغير المناخ.

340 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 16، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، رهنا بالتعديلات التالية:

البرنامج الفرعي 4

التجارة والتنمية

الاستراتيجية

الفقرة 19-106

يُستعاض عن كلمة "الأخضر" بكلمة "المستدام".

الفقرة 19-107

يُستعاض عن كلمة "الأخضر" بكلمة "المستدام".

بعد عبارة "خفيضة الكربون"، تُدرج عبارة "والمخفضة الانبعاثات".

الفقرة 19-110

يُستعاض عن كلمة "الأخضر" بكلمة "المستدام".

الفقرة 19-112

يُستعاض عن عبارة "أكثر مراعاة للبيئة" بعبارة "أكثر استدامة".

النتيجة 3

الفقرة 19-125

يُستعاض عن كلمة "الأخضر" بكلمة "المستدام".

البرنامج الفرعي 6

التنمية الاجتماعية

استراتيجية

الفقرة 19-165 (د)

يُستعاض في النص الإنكليزي عن عبارة "gender-responsive" بعبارة "gender-sensitive".

الأداء البرنامجي في عام 2020

الفقرة 19-169

يُستعاض في النص الإنكليزي عن عبارة "gender-responsive" بعبارة "gender-sensitive".

البرنامج الفرعي 8

الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية

العنصر 2

الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في شرق وشمال شرق آسيا

الاستراتيجية

الفقرة 19-240

يُستعاض في النص الإنكليزي عن عبارة "gender-responsive" بعبارة "gender-sensitive".

الأداء البرنامجي في عام 2020

الفقرة 19-246

بعد عبارة "خفيضة الكربون"، تُدرج عبارة "والمخفضة الانبعاثات".

الفقرة 19-247

بعد عبارة "خفيضة الكربون"، تُدرج عبارة "والمخفضة الانبعاثات".

البرنامج 17

التنمية الاقتصادية في أوروبا

341 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 للبرنامج 17، التنمية الاقتصادية في أوروبا (A/76/6 (Sect. 20)). وكان معروضاً على

اللجنة أيضاً مذكراً من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2021/9).

342 - ووجه الرئيس الانتباه إلى بيان الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا الذي عرضت فيه البرنامج. وأجابت الأمانة التنفيذية على الأسئلة التي طُرحت في أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

343 - أعربت الوفود عن امتنانها وتقديرها ودعمها لعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بما في ذلك مساعدتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولجهودها الرامية إلى مساعدة البلدان على عقد الاجتماعات والتعاون بشأن القواعد والمعايير والاتفاقيات دعماً لأهداف التنمية المستدامة، ودورها في تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين، علاوة على الشفافية الاقتصادية.

344 - وأشيرَ إلى أن المنطقة الإقليمية لا تزال تواجه تحديات اقتصادية وبيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، شُدد على دور اللجنة في إتاحة محفل حكومي دولي إقليمي يُتصدى من خلاله لهذه التحديات بجملة إجراءات بينها تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، وتشجيع التنقل المستدام، وتيسير التجارة والتكامل الاقتصادي، وحماية البيئة، وضمان إمدادات الطاقة التي تتسم بالمرونة والكفاءة، وتعزيز القدرة على قياس التنمية المستدامة، وبناء الاستدامة الحضرية، والتصدي للآثار المترتبة على الاتجاهات الديمغرافية. وسلط كذلك أحد الوفود الضوء على دور اللجنة الاقتصادية لأوروبا بوصفها منبراً، فطلب مزيداً من المعلومات عن الكيفية التي يمكن بها للجنة أن تعزز التعاون الإقليمي في أوروبا ووسط آسيا وعن الكيانات الإقليمية التي يجمعها ذلك العمل.

345 - وفي ما يتعلق بتأثير كوفيد-19 على تنفيذ البرامج في عام 2020، لوحظ أنه جرى تعديل بعض المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، أو حُددت أنشطة جديدة، استجابة للقضايا الناشئة في دعم الدول الأعضاء بسبب الجائحة، بما يشمل وضع أطر عمل للحد من المخاطر والمساعدة في إعادة البناء بعد الجائحة. وأعربت عدة وفود عن تقديرها للعمل الذي اضطلع به في هذا الصدد.

346 - وفي ما يتعلق بمقاييس الأداء، أكد أحد الوفود أن كل دولة عضو تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الأهداف المحددة في خطة عام 2030، واقترح في هذا السياق أن تستخدم اللجنة نهجاً استراتيجياً وقابلاً للقياس وقابلاً للتحقيق وواقعياً ومحدداً زمنياً لوضع مقاييس أداء تكون واقعية ويمكن تحقيقها.

347 - وفي السياق نفسه، قال أحد الوفود إن أداء اللجنة الاقتصادية لأوروبا كان جيداً بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، متجاوزاً الأهداف المحددة لبعض البرامج، مما يثير مسألة ما إذا كانت أهداف اللجنة لعام 2022 تتسم بالطموح الكافي. وسلط الضوء على مثالين بعينهما: في سياق مقياس الأداء للبرنامج الفرعي 1، البيئة، في الشكل الأول من الباب 20، "مجموع عدد غايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المشمولة باستعراضات الأداء البيئي في سنة واحدة"، الذي ورد فيه توقع زيادة تصل إلى 65 غاية في عام 2021؛ وفي سياق مقياس الأداء للبرنامج الفرعي 2، النقل، في الشكل الرابع من الباب 20، "العدد الإجمالي للأطراف المتعاقدة في الصكوك القانونية للأمم المتحدة المتعلقة بالنقل التي تديرها اللجنة الاقتصادية لأوروبا"، الذي ورد فيه توقع زيادة متواضعة من 1 801 طرف متعاقد في عام 2020 إلى 1 808 أطراف متعاقدة في عام 2022.

348 - وطلب أحد الوفود تنقيح لغة الخطة البرنامجية بحيث تعكس استخدام المصطلحات الشائعة الاستعمال والمستمدة من الوثائق المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، مشيراً إلى أنه ينبغي أن يُستعاض عن عبارة "مجال العمل المترابط" بعبارة "تعاون شامل لعدة قطاعات" وأن يُستعاض عن عبارة "مراعي للبيئة" بكلمة "مستدام"، في ما يتعلق بالنقل وفي سياق التعافي من كوفيد-19.

349 - وفي سياق البرنامج الفرعي 1، البيئة، وتحديدًا في ما يتعلق باستعراضات الأداء البيئي المشار إليها في الفقرة 20-25، شدد أحد الوفود على أهمية الاستعراضات وتنفيذ النهج القائمة على الاحتياجات لتلبية الاحتياجات الخاصة لفرادى البلدان بدلا من برنامج واحد يناسب الجميع.

350 - وفي إطار البرنامج الفرعي نفسه، طلب أحد الوفود معلومات بشأن الفقرة 20-30 وإدراج المسائل المتصلة بكوفيد-19 في ما يتعلق بالاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، على اعتبار أن الاتفاقية اعتمدت قبل نشي الجائحة بفترة طويلة.

351 - وفي سياق التقييمات الذاتية للجنة والدور الذي تضطلع به في بلورة التخطيط للبرنامج الفرعي 4، التعاون والتكامل الاقتصاديان، لاحظ أحد الوفود أن التقييم الذاتي الذي أجري في عام 2020 قد أسفر عن توصيات بتحسين التعاون مع أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة ومع أصحاب المصلحة الآخرين (عن طريق الاضطلاع بأنشطة مشتركة) وتحسين جمع تعليقات الأقران. وفي هذا الصدد، طُلب الحصول على معلومات عن الأجزاء التي يمكن أن تتعاون معها اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشكل أفضل وما إذا كان التعاون قد بدأ بالفعل.

352 - وفي سياق البرنامج الفرعي 4 أيضا، سأل أحد الوفود عن كيفية تعريف الأمانة العامة مصطلح "الفوائد"، مثل تلك التي تنعكس كمقياس للأداء بالنسبة للنتيجة 3: تحسين قدرة الدول الأعضاء على استخدام الابتكار لتحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة، والذي يشار إليه تحديدا في الفقرة 20-123 (صناع سياسات وجهات أخرى صاحبة مصلحة في مجال الابتكار في البلدان الطالبة المستفيدة من بناء القدرات الذي توفره اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال سياسة الابتكار). وفي هذا الصدد، سأل الوفد عما إذا كانت كلمة "استفادة" تعرف بأنها حضور حلقة عمل أو ما إذا كان هناك مقياس أكثر تركيزا على تحقيق النتائج يدل على أن الجهة المستفيدة قد طبقت ما تعلمته في سياق وطني.

353 - ورَّغب أحد الوفود بالعمل في إطار البرنامج الفرعي 8، الإسكان وإدارة الأراضي والسكان، وبالتركيز على الشيوخة بوجه خاص.

الاستنتاجات والتوصيات

354 - أثنت اللجنة على الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجالات البيئة والنقل والإحصاءات والتعاون والتكامل الاقتصاديين والطاقة المستدامة والتجارة والغابات والصناعات الحرجية، وكذلك في مجال الإسكان وإدارة الأراضي والسكان، وذلك وفقا لولاياتها.

355 - ورحبت اللجنة بالدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى الحكومات الوطنية في النهوض بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

356 - وكررت اللجنة تأكيد ضرورة أن تواصل اللجنة الاقتصادية لأوروبا دعم دولها الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة اللجنة الاقتصادية على مواصلة تعاونها مع سائر كيانات الأمم المتحدة المعنية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتعاونها مع المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية.

357 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 17، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، رهناً بالتعديلات التالية:

البرنامج الفرعي 1

البيئة

الأداء البرنامجي في عام 2020

الفقرة 20-30

حذف الجملة التالية: "تشمل إتاحة إمكانية الحصول على المعلومات وفقاً للاتفاقية المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19؛ من قبيل منشأ الفيروس وما يتصل به من آثار على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وعلى الجوانب الأخرى من البيئة، فضلاً عن صحة الإنسان".

أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

الفقرة 20-34

يُستعاض عن كلمة "أخضر" بكلمة "مستدام".

البرنامج الفرعي 2

النقل

الأداء البرنامجي في عام 2020

الفقرة 20-58

يُستعاض عن عبارة "مراعية للبيئة" بكلمة "مستدامة".

البرنامج الفرعي 5

الطاقة المستدامة

الأداء البرنامجي في عام 2020

الفقرة 20-133

يُستعاض عن كلمة "الكربون" بعبارة "غازات الدفيئة".

النتائج المقررة لعام 2022

الفقرة 20-138

يُستعاض عن عبارة "مراعية للبيئة" بكلمة "مستدامة".

البرنامج الفرعي 6

التجارة

الاستراتيجية

الفقرة 20-154

يُستعاض عن عبارة "المراعية للمنظور الجنساني" بعبارة "المراعية للاعتبارات الجنسانية".

البرنامج الفرعي 7

الغابات والصناعة الحرجية

الاستراتيجية

الفقرة 20-182 (ب)

يُستعاض عن عبارة "مراعية للبيئة" بكلمة "مستدامة".

الأداء البرنامجي في عام 2020

الفقرة 20-185

يُستعاض عن كلمة "أخضر" بكلمة "مستدام".

الفقرة 20-186

يُستعاض عن كلمة "الخضراء" بكلمة "المستدامة".

البرنامج 18

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

358 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 للبرنامج 18، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (A/76/6 (Sect. 21)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2021/9).

359 - ووجه الرئيس انتباه اللجنة إلى البيان الذي أدلى به نائب الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية) في سياق تقديم البرنامج. وأجاب نائب الأمانة التنفيذية على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

360 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها لعمل اللجنة وللخطة البرنامجية المقترحة. ووُصف البرنامج بأنه ذو أهمية حاسمة للمنطقة، ودُعيت اللجنة إلى مواصلة الاضطلاع بعملها القيم مع الحفاظ على خطة عام 2030 في صميم جهودها.

361 - وأشيد باللجنة على العمل المنهجي الذي قامت به طوال العقد الماضي بشأن مسألة المساواة في سياق التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو أمر يتواءم مع احتياجات الدول الأعضاء ومطالبها. وجرى التنويه أيضاً بالجهود التي تبذلها اللجنة من أجل تعزيز وتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، ومن أجل التعاون بفعالية مع الكيانات الإنمائية الأخرى في إطار مساعي التعافي من جائحة كوفيد-19 وإعادة البناء بشكل أفضل. وسلط أحد الوفود الضوء على أهمية تكثيف تعبئة الموارد لتمويل الأهداف والمبادرات الرامية إلى مساعدة هايتي على تعزيز قدراتها الوطنية وتحسين الحماية الاجتماعية فيها. والتُمست معلومات عن التطور الذي شهدته المكاتب الوطنية التابعة للجنة الاقتصادية بفضل نظام المنسقين المقيمين المنشأ حديثاً.

362 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للدور الذي اضطلعت به اللجنة في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية في إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، التي اعتُبر أنها تنطبق بشكل خاص على بلدان منطقة البحر الكاريبي. وطُلب المزيد من المعلومات عن استراتيجية "الكاريبي أولاً"، بما في ذلك التوصية 1 الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعراضها للتنظيم والإدارة في اللجنة (A/75/874 و JIU/REP/2020/4 و JIU/REP/2020/4/Corr.1)، والتي ورد فيها أنه ينبغي للأمانة التنفيذية أن ترصد تأثير الاستراتيجية والنتائج المحددة التي تحققها، وأن تقدم تقريراً عنهما، في إطار تقديم التقارير المنتظمة إلى اللجنة.

363 - وسلط الضوء على تركيز اللجنة على التأثير الاجتماعي والاقتصادي للجائحة، ورُحِب بالدور الذي اضطلعت به باعتبارها كيانا رائداً في مجال تقديم التحليل والمشورة السياساتية إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال الجائحة. وأقرت الوفود بأن الجائحة خلّفت تداعيات صحية واجتماعية وبيئية واقتصادية وسياسية عميقة على المنطقة وكشفت عن بعض مشاكلها الهيكلية، بما في ذلك عن عدم المساواة في مجالات مثل الحماية الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية.

364 - وتم الترحيب بمرصد كوفيد-19 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي تم إطلاقه بسرعة وفي الوقت المناسب، بهدف تتبع ومتابعة التدابير التي اتخذتها الحكومات لمعالجة الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة. وقال أحد الوفود إن اللجنة قد برهنت على التزامها بالدفاع عن مصالح شعوب المنطقة، بالاعتماد على بيانات موثوقة. وأعرب عن التقدير للعمل الذي قامت به اللجنة لتعزيز القدرات الإحصائية للدول الأعضاء. وتم الترحيب بالجهود التي بُذلت أثناء الجائحة للتكيف مع ترتيبات العمل عبر الإنترنت التي سهّلت استمرارية تصريف الأعمال، وتم الاستفسار عن كيفية مساهمة الاجتماعات المختلطة والاجتماعات الإلكترونية في زيادة مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية، نظراً إلى العدد الكبير من الجزر الصغيرة الموجودة في المنطقة، ولا سيما في البحر الكاريبي.

365 - وأعرب عن رأي مفاده أن البرنامج سيضطلع بدور رئيسي في مرحلة ما بعد الجائحة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة بيئياً، وذلك بما يتواءم مع الولايات المحددة في قرارات الجمعية

العامة ومقرراتها ذات الصلة. وتم تشجيع اللجنة الاقتصادية على مواصلة التركيز على المجالات التي اتضح أن لديها ميزة نسبية فيها، وعلى الامتناع عن توسيع نطاق ولاياتها، والحفاظ على مسؤوليتها الرئيسية المتمثلة في تعديل إطارها الاستراتيجي لملاءمة ولاياتها.

366 - وفيما يخص سبل المضي قدماً، شدد أحد الوفود على أن التعاون الدولي هو أداة من جملة العديد من الأدوات المتاحة للتعافي، ولكن عدة بلدان في المنطقة حُرمت من فرص الحصول على التمويل بشروط ميسرة والمزايا التجارية، بسبب استخدام نصيب الفرد من الدخل كمؤشر رئيسي للتنمية. وقال الوفد إنه سيواصل تشجيع المناقشات المتعلقة بوضع تعريف أكثر شمولاً لمستوى التنمية في بلد ما لكي تُؤخذ مؤشرات أخرى في الاعتبار. وشدد وفد آخر على ضرورة تعزيز الحوار بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

367 - وتم الإعراب عن تأييد الاستراتيجية الهادفة إلى التنفيذ الأولي للاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي دخل حيز النفاذ في 22 نيسان/أبريل 2021، بما في ذلك تقييمات التقدم الذي تحرزه البلدان صوب النهوض بالوصول إلى المعلومات والعدالة في المسائل البيئية. ولوحظ تزايد العنف ضد المدافعين والمدافعات عن البيئة، وتم الترحيب بالجهود الرامية إلى تعزيز حماية وسلامة الأشخاص الذين يتخذون إجراءات قانونية دفاعاً عن بيئة آمنة وصحية ومستدامة. وتم الإعراب عن تأييد اتخاذ إجراءات تهدف لتقاضي تعرض المدافعين والمدافعات عن البيئة لأعمال عنف ولزيادة المساءلة عن مثل تلك الأعمال. وأعرب أحد الوفود عن القلق من عدم وجود حقوق إنسان معترف بها عالمياً تتعلق تحديداً بالبيئة، وسلط الضوء على أن الاتفاق الإقليمي كان أول اتفاق دولي يتضمن أحكاماً محددة بشأن المدافعين والمدافعات عن البيئة ويكفل حمايتهم. وطلب وفد آخر مزيداً من المعلومات عن الخطوات التي يتعين اتخاذها لتعزيز الاقتصاد البيولوجي.

368 - وقبل موعد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أعرب أحد الوفود عن تقديره للجهود المبذولة لتعزيز النمو الشامل والقادر على الصمود ولتعبئة الموارد العامة للتصدي لتغير المناخ واستعادة التنوع البيولوجي. ورحب الوفد أيضاً بالالتزام بالعمل المناخي، وبالدعم المقدم للبلدان لتنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً، وبالعزم المضطلع به في مجال الاستثمار الأخضر والنمو الأخضر. وجرى الإشارة أيضاً إلى العمل المضطلع به في مجال التوسع الحضري المستدام، ولا سيما إلى الجهود المبذولة لوضع وتعزيز خطط التنمية الحضرية. وتم الترحيب بزيادة استخدام التكنولوجيا الجديدة والتعاون التقني مع الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية من أجل إعادة بناء المدن بشكل أفضل، مع التركيز على تعزيز الاستدامة والشمولية والقدرة على الصمود.

369 - ورُحِبَ أيضاً بالجهود المبذولة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أجزاء الخطة البرنامجية المقترحة. وأشار أحد الوفود إلى أن البرنامج بصدد وضع استراتيجيته الخاصة لإدماج منظور الإعاقة، وسأل عن موعد نشر تلك الاستراتيجية.

370 - واثُمس توضيح بشأن الأسباب الكامنة وراء التغييرات التي أُدخلت على بعض أهداف البرامج الفرعية، وطلبت صياغة المقاطع السردية المتعلقة بالبرنامج والبرنامج الفرعية بشكل أكثر اتساقاً. وجرى الإشارة إلى استخدام عبارات ومصطلحات لم يتم الاتفاق عليها على المستوى الحكومي الدولي. وطلب أحد

الوفود تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة ذي الصلة المتعلق بشكل الخطة البرنامجية وبضمان جودة التقرير ودقته.

371 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، التنمية الاجتماعية والمساواة، طُلب توضيح بشأن الدعم الذي تعتمده اللجنة تقديمه إلى البلدان من أجل التصدي للأثر الاجتماعي الناجم عن الجائحة باعتباره أحد التحديات الرئيسية التي ستتم مواجهتها في عام 2022. وطُلب تقديم مزيد من التفاصيل بشأن الفترات من 21-115 إلى 21-117 الواردة في إطار النتيجة 3، تعزيز السياسات الاجتماعية المبتكرة القطاعية والمشاركة بين القطاعات لمعالجة أوجه عدم المساواة التي تتضرر منها الفئات السكانية الضعيفة.

372 - ولاحظ أحد الوفود أنه رغم شمولية البرنامج المقترح فقد كان طويلا جدا أيضا، واقترح تبسيطه لتيسير عمل اللجنة عند دراسة الوثيقة وتيسير استيعاب مديري برامج اللجنة لمحتويات البرنامج وتنفيذ استراتيجيته. وردد أحد الوفود الآراء التي أعربت عنها وحدة التفتيش المشتركة، فاقترح دمج البرنامج الفرعي 13، دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، الذي يُعتبر قصيرا، مع البرنامج الفرعي 11، الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهايتي، والبرنامج الفرعي 12، الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي، لتبسيط الإبلاغ عن الأهداف والاستراتيجيات وتقليل عدد البرامج الفرعية التي كانت الأكثر عددا مقارنة بالبرامج الفرعية للجان الإقليمية الأخرى. وسأل أحد الوفود عما إذا كان يمكن النظر في مسألة تبادل المعارف بين دول البحر الكاريبي وغيرها من دول المنطقة في إطار البرنامج الفرعي 12.

373 - وأعرب عن الدعم بشكل خاص للبرامج الفرعية 4، التنمية الاجتماعية والمساواة؛ 8، موارد طبيعية؛ و 9، التخطيط والإدارة العامة من أجل التنمية؛ و 12، الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي؛ و 13، دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

الاستنتاجات والتوصيات

374 - أثنت لجنة البرنامج والتنسيق على اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لجهودها الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومناطقها دون الإقليمية، وأكدت على أهمية دور اللجنة الاقتصادية في كفالة التعاون الإقليمي لأغراض تحقيق التنمية المستدامة، وفقا للولاية المسندة إليها.

375 - ولاحظت اللجنة مع التقدير اعتراف اللجنة الاقتصادية بأهمية التحسين المستمر وتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، بما في ذلك لمواجهة التحديات التي أثارها جائحة كوفيد-19.

376 - وكررت اللجنة تأكيد ضرورة أن تواصل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دعم دولها الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة للجنة الاقتصادية على مواصلة تعاونها، في إطار ولايتها، مع سائر كيانات الأمم المتحدة المعنية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتعاونها مع المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية.

377 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على الوصف السريدي للبرنامج 18، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

في الفقرة 21-10 (ج)

يستعاض عن "التنمية الاجتماعية واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في كفالة الحماية الاجتماعية والمساواة" بتعبير "التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية والمساواة في ظل الاحترام التام لحقوق الإنسان".

البرنامج الفرعي 4

التنمية الاجتماعية والمساواة

الهدف

في الفقرة 21-96

يستعاض عن "ومع اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان" بتعبير "في ظل الاحترام التام لحقوق الإنسان".

الاستراتيجية

في الفقرة 21-98

يستعاض عن "نهج مستدام قائم على حقوق الإنسان ومتمحور حول المساواة" بتعبير "نهج مستدام ومتمحور حول المساواة يحترم حقوق الإنسان احتراماً تاماً".

البرنامج 19

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

378 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 للبرنامج الفرعي 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا (A/76/6 (Sect. 22)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، مصنفة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2021/9).

379 - ولفت الرئيس الانتباه إلى البيان الذي أدلت به الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التي عرضت البرنامج. وأجابت الأمانة التنفيذية، مع ممثلين آخرين للأمانة العامة، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

380 - أعربت الوفود عن دعمها للعمل الذي تضطلع به الإسكوا. ورُجِبَ بجهود اللجنة الرامية إلى تحديث وإصلاح هيكلها لضمان المحافظة على أهميتها. ولاحظ أحد الوفود أن البرنامج لا يزال قيد التنفيذ، وأشار إلى أن هيكلًا برنامجيًا جديدًا قد بدء العمل به في الإسكوا في عام 2020. وفي هذا الصدد، التُمست آراء اللجنة عما إذا كان الهيكل الجديد يفي بالغرض المنشود منه.

381 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لتحديث الخطة البرنامجية المقترحة الخاصة باللجنة بهدف مواكبة الظروف المتغيرة، وأقر بأن هذا التحديث يشكل جانبًا مهمًا من جوانب التخطيط البرنامجي. وأعرب أحد الوفود عن تقديره للجهود التي يبذلها البرنامج لكفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وأشار إلى أن الإسكوا تعكف حاليًا على وضع استراتيجيتها الخاصة المتعلقة بإدماج منظور الإعاقة. وطُلب في هذا الصدد الحصول على معلومات إضافية عن موعد إنجاز الاستراتيجية وعن مدى جودة صياغتها.

382 - وأقر بأن جائحة كوفيد-19 قد أثرت في قدرة الإسكوا على الوفاء بولايتها، وطُلبت معلومات عن الكيفية التي تمكن بها البرنامج من العمل في ظل تلك الظروف. وجرى التأكيد على أنه سيتعين على الإسكوا الاضطلاع بدور هام في دعم الدول الأعضاء في المنطقة في جهودها الرامية إلى التعافي من الجائحة، مع ضمان أن يظل التقدم المحرز حتى تاريخه في تنفيذ خطة عام 2030 على المسار الصحيح. وطُلبت معلومات إضافية عن الكيفية التي تدعم بها اللجنة بلدان المنطقة في وضع السياسات والاستراتيجيات المتصلة بالتعافي من الجائحة.

383 - وأشار إلى استخدام أشكال الاجتماعات المختلطة في سياق الجائحة، وطُلب توضيح الكيفية التي أثر بها هذا النهج في قدرة البرنامج على الوصول إلى الجماهير، بما فيها النساء، وهو أمر كان يشكل في الماضي إحدى الصعوبات.

384 - ولاحظ أحد الوفود أن بلده قد عانى من وقع جائحة كوفيد-19 على اقتصاده، ما أدى إلى مواجهة صعوبات في استغلال موارده من الغاز وإلى مصادفة تحديات في تنفيذ برامج الاجتماعية، بما في ذلك البرامج المتصلة بالتعليم والحصول على الخدمات الصحية والصحة والبنى التحتية. وأضاف الوفد أن الحالة قد أدت أيضًا إلى تدهور خطير في مستوى الدين، لا في بلده فحسب بل في جميع البلدان النامية. وأشاد الوفد بالبرنامج للعمل الذي نفذ في بلده منذ بدء عضويته في عام 2015، وسلط الضوء على عدة مشاريع رئيسية اضطلع بها البرنامج في عام 2020، وأضاف الوفد أن بلده يعمل على وضع خطة عمل جديدة للسنوات الثلاث المقبلة يجب أن تحظى بدعم جميع الدول الأعضاء وهايكال الأمم المتحدة، بما في ذلك الإسكوا، لكي يتمكن البلد من الاضطلاع بعمله.

385 - وأعربت الوفود عن تقديرها لمبادرة اللجنة إلى عرض شريط فيديو تمهيدي في بداية نظر اللجنة في البرنامج، وأعربت عن رأي مفاده أن شريط الفيديو بيّن بشكل فعال التحديات التي واجهتها الإسكوا في العام الماضي، بما فيها الانفجار الذي وقع في بيروت. وأكد أحد الوفود أن شريط الفيديو يؤكد أن اللجنة قد نفذت برنامجها في عام 2020، رغم الأثر السلبي الذي خلفته جائحة كوفيد-19 على اقتصادات بلدان المنطقة.

386 - وفي ما يتعلق ببرنامج اللجنة، طرحت بعض الوفود تساؤلات بشأن الصيغة المستخدمة لعرض المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020، بما في ذلك سبب عرضها في مرفق منفصل بدلًا من عرضها ضمن في البرامج الفرعية ذات الصلة نفسها.

387 - وفي ما يتعلق بأنشطة التقييم المقترحة لعام 2022، أشار أحد الوفود إلى أن البرنامج يعترم إعادة تركيز تقييماته بهدف إيلاء الأولوية لمجالات محددة من مجالات النتائج الرئيسية، بدلا من البرامج الفرعية نفسها، في ضوء استراتيجية اللجنة طويلة الأجل، وأنه من المقرر إجراء تقييم واحد على الأقل لمجالات مختارة من البرامج الفرعية للإسكوا في عام 2022 (الفقرة 18-22). ولوحظ أن هذا النهج يختلف عن النهج المتبع في البرامج الأخرى، وطلب تقديم مزيد من التفاصيل عن النهج المستقبلي.

388 - وشدد أحد الوفود على أهمية قياس النتائج البرنامجية الملموسة من خلال تنفيذ مؤشرات في الخطة البرنامجية المقترحة للإسكوا تكون محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وذات صلة بالموضوع ومحددة زمنيا. وفي هذا الصدد، شجّع البرنامج على مواصلة تطبيق الإدارة القائمة على النتائج.

389 - وأعرب عن القلق إزاء استخدام بعض العبارات والصياغات في الخطة البرنامجية المقترحة، وعلى وجه التحديد مصطلح "الأمن البشري"، لأن هذا المصطلح لم يُتفق عليه في الصيغة المعتمدة سابقا من الخطة البرنامجية للجنة.

390 - وفي ما يتعلق بالجدول 1-22، بشأن المنجزات المستهدفة الشاملة، لاحظ أحد الوفود أن بعض المنجزات المستهدفة المدرجة تحت "تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء" ستشهد انخفاضا: إذ يُتوقع أن ينخفض عدد الوثائق التداولية من 12 وثيقة في عام 2021 إلى 9 وثائق في عام 2022، وأن ينخفض عدد التقارير المقدمة إلى اجتماعات الدورة الوزارية للإسكوا من 9 تقارير في عام 2020 إلى تقرير واحد في عام 2022، وأن ينخفض عدد اجتماعات اللجنة التنفيذية من 8 اجتماعات في عام 2021 إلى 6 اجتماعات في عام 2022. وفي هذا الصدد، أعرب عن رأي مفاده أن هذه الانخفاضات تبدو غريبة للجنة معروفةً بديناميتها. وطلبت معلومات إضافية في هذا الصدد.

391 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، تغيير المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، طلب توضيح بشأن توفير منبر محايد لإجراء حوار شامل لعدة قطاعات، المذكور في الفقرة 21-22. وإضافة إلى ذلك، أُبدي تعليق على مسألة المياه، الواردة في الفقرتين 22-27 و 22-28، مفاده أن الحصول على المياه يشكل مصدر قلق بالغ لبلدان المنطقة. ولهذا السبب، لاحظ الوفد أنه كان يتوقع خطة برنامجية استراتيجية أكثر طموحا تشجع على اتباع نهج كلي وتعاوني في إدارة ذلك المورد. وفي ما يتعلق بالمنجزات المستهدفة للبرنامج الفرعي، أعرب الوفد عن ارتياحه لعدد مشاريع التعاون التقني التي من المقرر زيادتها من مشروعين إلى ستة مشاريع. وأضاف الوفد أن هذا الأمر اتجاه إيجابي ينبغي تشجيعه، وذلك انطلاقا من إيمانه في هذا المجال باتخاذ إجراءات عملية بدلا من عقد اجتماعات لا تؤدي إلى أي نتائج.

392 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، تنسيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، أُشير إلى أنه لم يتم إدخال أي تغييرات رئيسية على الخطة البرنامجية المقترحة، وأنه كان يُتوقع أن يُتبع نهج أكثر ابتكارا وأن يُطلق مزيد من المبادرات.

الاستنتاجات والتوصيات

393 - أثنّت اللجنة على الإسكوا لما تقوم به من تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية، وفقا لولايتها.

394 - ولاحظت اللجنة مع التقدير أن الهيكل الجديد للإسكوا، الذي أعيد فيه تشكيل البرامج الفرعية، قد تكلل بالنجاح، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة الإسكوا على مواصلة جهودها من أجل خدمة دولها الأعضاء على نحو أفضل.

395 - وكررت اللجنة تأكيد ضرورة أن تواصل الإسكوا دعم دولها الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة الإسكوا على مواصلة تعاونها، في إطار ولايتها، مع سائر كيانات الأمم المتحدة المعنية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وكذلك مع المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية.

396 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، رهنا بالتعديلات التالية:

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

البرنامج الفرعي 5

تنسيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة

الاستراتيجية

الفقرة الفرعية 22-80 (أ)

يستعاض عن عبارة "النهج القائم على الحقوق و" بعبارة "والاحترام الكامل لاتباع نهج حقوق الإنسان".

النتائج المقررة لعام 2022

النتيجة 2: إدماج خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في التخطيط للتعافي والتنمية لفترة ما بعد جائحة كوفيد-19

الفقرة 22-84

يستعاض عن عبارة "مع التركيز على" بعبارة "مع مراعاة".

الفقرة 22-85

يستعاض عن عبارة "باستخدام نهج قائم على الحقوق إزاء التنمية" بعبارة "مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، ومع إيلاء الأولوية للتنمية".

البرنامج 20

حقوق الإنسان

397 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 للبرنامج 20، حقوق الإنسان (A/76/6 (Sect. 24)).

398 - ووجه الرئيس الانتباه إلى بيان مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي قدمت البرنامج. وأجابت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

399 - أعربت الوفود عن تقديرها وتأييدها للبرنامج ولعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وشددت عدة وفود على الدور الهام الذي تضطلع به المفوضية في تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها وأعربت عن تأييدها لعملها، معترفة بالمفوضية باعتبارها الكيان الرائد في الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وأنتى أحد الوفود على التزام المفوضية السامية برئاسة المفوضية، وهي كيان يؤدي دورا لا بديل منه في الدفاع عن القيم التأسيسية لميثاق سان فرانسيسكو وتعزيزها بطريقة شاملة. وأنتى أحد الوفود على جهود المفوضية الرامية إلى تحقيق هدف الأعمال الكامل لحقوق الإنسان للجميع وأعرب أيضا عن تأييده القوي لاستقلال المفوضية وجميع آليات حقوق الإنسان. وأعرب عن التقدير لاستمرار التركيز على تعميم مراعاة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة بأسرها وفي جميع أنحاء العالم، وكذلك لتواصل المفوضية مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في إطار تنفيذ مهمتها، بما في ذلك المجتمع المدني، إلى جانب الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والآليات الوطنية وآليات حقوق الإنسان. وأعرب وفد آخر عن تأييده لهذا الرأي ورحب بالتزام المفوضية بمواصلة العمل مع الدول الأعضاء وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لمساعدتها في جهودها الرامية إلى أعمال حقوق الإنسان، من خلال تقديم المشورة التقنية، وتقديم الدعم للآليات وإقامة أشكال من الوجود القطري حيثما أمكن ذلك. وجرى التأكيد على أن حقوق الإنسان ركن أساسي من أركان الأمم المتحدة والتشديد على أن أهمية عمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان أصبحت أكثر وضوحا مع التهديدات التي تعرضت لها حقوق الإنسان خلال جائحة كوفيد-19. وأعرب أيضا عن التقدير للجهود التي تبذلها المفوضية من أجل تنفيذ البرنامج بفعالية، ولشراكتها مع الدول الأعضاء واستجابتها لكوفيد-19. وأعرب أحد الوفود عن ثقته في قدرة المفوضية على التعامل بفعالية مع هذه المسائل. وأعرب عن التقدير للتنوع العالية للوثيقة، بما في ذلك وضوحها ومحتوياتها الشاملة، إضافة إلى عرضها المؤثر.

400 - ولاحظ أحد الوفود أن جائحة كوفيد-19 كشفت عن ضعف أقل الناس تمتعا بالحماية في المجتمع وأنه من الأهمية بمكان وضع حقوق الإنسان في صميم جهود الاستجابة والتعافي الجماعية على الصعيدين العالمي والوطني. وفي ذلك السياق، أعرب الوفد نفسه عن ثقته بالدور الحاسم الذي يتعين على الأمم المتحدة والدول الأعضاء القيام به وأعرب كذلك عن دعمه للعمل الذي تضطلع به المفوضية في قيادة جهود الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بوجه عام.

401 - وأعرب عن التقدير للجهود التي تبذلها المفوضية لزيادة الشفافية في عملها وأبرز مثال الإحاطات الإعلامية التي قدمتها المفوضية السامية بشأن البرنامج 20 في جنيف باعتباره مفيدا جدا من حيث بناء الثقة والتعاون بين المفوضية والدول الأعضاء، وبالنتيجة من حيث تقوية سبل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في العالم بأسره. غير أن أحد الوفود حذر من أن هذا الحوار ينبغي ألا يقتصر على التجميع الآلي لآراء الدول، ولكن ينبغي أن يوفر الأساس لتحسين النص المقدم.

402 - وأعرب عن رأي مفاده أن التنمية، بوصفها الموضوع الأبدى للمجتمع البشري، تشكل الأساس والأداة الرئيسية لحل جميع المشاكل وتهيئ الظروف لإعمال جميع حقوق الإنسان. وأشار أيضا إلى أنه يمكن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو أفضل عن طريق زيادة التنمية. وأعرب عن شواغل إزاء الاستثمار غير المنتظم وغير الكافي في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في التنمية، وفي هذا الصدد، دعا أحد الوفود المفوضية إلى ضمان الاستثمار المتساوي في الحق في التنمية. وأعرب أحد الوفود عن تأييده للتنمية الدولية والعمل الذي تقوم به منظمات حكومية دولية مثل مفوضية حقوق الإنسان دعما للتنمية، ولكنه أكد أنه لا يعترف بالحق في التنمية. وشجعت الدول الأعضاء على تنفيذ التزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان، بصرف النظر عن مستوى تنميتها، على النحو المحدد في إطار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، من بين وثائق أخرى. وفي هذا الصدد، جرى التشديد على رأي مفاده أنه ليس من المقبول أن يتطلب الأعمال الكامل لأي حق عمليات لنقل الموارد أو إعفاء من الديون، أو أن يكون الافتقار إلى التنمية عذرا مشروعا لعدم تنفيذ التزامات محددة متفق عليها عالميا في مجال حقوق الإنسان.

403 - وأعرب عن التقدير لاعتماد الدول الأعضاء خطة مفصلة للقضاء على الفقر وتحقيق نظام دولي أكثر إنصافا. وأعرب عن رأي مفاده أن أهداف التنمية المستدامة تشكل فرصة للبرنامج لزيادة المشاركة، في حدود ولايته، لأن "عدم ترك أي أحد خلف الركب" هو في صميم العمل الرامي إلى مكافحة التمييز وعدم المساواة، اللذين يشكلان سببين جذريين للإقصاء.

404 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن الدور الحقيقي لمفوضية حقوق الإنسان في وضع البرنامج يتمثل، في المقام الأول، في تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، انطلاقا من طابعها المتسم بالشمول، وعدم القابلية للتجزئة، والتكافل والترابط. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن هناك اليوم تلاعبا سافرا بموضوع حقوق الإنسان على أساس قرارات مجلس حقوق الإنسان غير التوافقية والمسيبة في ما يتعلق بدول أعضاء ذات سيادة وكاملة العضوية في الأمم المتحدة. وأعرب الوفد نفسه كذلك عن رأي مفاده أنه يعتبر من غير المقبول أن يكون هناك ترتيب متحيز للأولويات في تمويل أنشطة الأمم المتحدة على خلفية البيانات التي أدلت بها قيادة الأمم المتحدة بشأن النقص المزمن في الموارد المالية للأمم المتحدة في ما يتعلق بمسألتتي الصحة، والمناخ وغيرها من المسائل التي تكفل الحفاظ على أرواح البشر، على الرغم من التمويل الفوري للقرارات المسيبة التي تتخذ بأقلية ضئيلة. وأعرب عن رأي مفاده أن هذه القرارات تقوض أنشطة هيئات الأمم المتحدة البرنامجية، المختصة بالموافقة على ميزانيات برامج المنظمة. وشدد الوفد نفسه على ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، التي اعتبرها مثالا حيا على تسييس مسائل حقوق الإنسان التي لم يعترف بها بلده ولن يعترف بها. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن اجتذاب أي تمويل يهدف إلى تنفيذ مهام المقرر الخاص يعتبر أمرا غير مبرر. وأعرب عن رأي مفاده أن من المهم تركيز الجهود الرئيسية للمفوضية في السنة المقبلة على إجراء حوار شامل للجميع بالفعل بين الدول بشأن مسائل حقوق الإنسان.

405 - ورحب أحد الوفود بالتزام المفوضية بتقديم الدعم التنظيمي المعزز إلى مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته، بما فيها الاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة، واللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان وإجراءات تقديم الشكاوى. وأعرب عن التأييد لهدف المفوضية المتمثل في التعاون مع الكيانات الأخرى على كل من الصعد العالمي والإقليمي والوطني ولعملها المتواصل في تقديم المساعدة

إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق إدارة عمل صناديق المساعدة الإنسانية التي تقدم المساعدة المالية لخدمات الدعم، من قبيل إعادة تأهيل ضحايا التعذيب والرق وجبر ما لحق بهم من ضرر. وأعرب عن رأي مفاده أن من المهم للمفوضية تعزيز التنسيق بين الوكالات والاتصال مع منظومة الأمم المتحدة، في حين أشار وفد آخر إلى جهود المفوضية الرامية إلى تعزيز التعاون المشترك فيما بين الوكالات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى باعتباره عاملاً رئيسياً لزيادة كفاءة البرامج وفعاليتها وأعرب عن الأمل في أن تحقق تلك الجهود منجزات مستهدفة ملموسة.

406 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لعمل المفوضية على النحو المشار إليه في الفقرة 24-9، في ما يتعلق بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى على الصعيد العالمي والوطني والإقليمي وفي الفقرة 24-24، في ما يتعلق بالسعي إلى إدماج جميع حقوق الإنسان في برامج الأمم المتحدة من خلال الشراكة على الصعيد الدولي مع مختلف كيانات المنظومة، بما فيها البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

407 - وفي ما يتعلق بالمنجزات المستهدفة للبرنامج المقترح لعام 2022 وأنشطته، أشار أحد الوفود إلى التغييرات المتصلة بكوفيد-19 وأثرها على حقوق الإنسان، ولا سيما على الفئات الأكثر تهميشاً في العالم. وأعرب عن التقدير لتركيز وتعزيز السياسات المتعلقة بالاستجابة لكوفيد-19 التي تركز على حقوق المرأة، ولا سيما في سياق حالات الإغلاق الشامل التي أدت إلى زيادة في العنف الجنساني. ولوحظ في هذا السياق أن تركز النساء في الاقتصاد غير الرسمي، مع عدم توفر إمكانية الحصول على الضمان الاجتماعي، على سبيل المثال، أدى إلى زيادة احتمال وقوعهن في براثن العوز. وازداد العبء غير المتناسب للعمل في مجال الرعاية الذي تتحمله النساء زيادة هائلة أثناء حالات الإغلاق الشامل، مما حال دون انخراطهن في أنشطة منتجة في ما يتعلق بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. وطُرح سؤال عن كيفية ربط المفوضية لكوفيد-19، وبيئة الإغلاق الشامل، والعمل عن بعد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بانتهاكات حقوق الإنسان.

408 - وأعرب عن رأي مفاده أن تحسين كل من نظام الضمان الاجتماعي وإمكانية الوصول إليه هو أهم حق من حقوق الإنسان خلال فترة التعافي من جائحة كوفيد-19 والتعافي بعد الجائحة. وفي هذا الصدد، قدم طلب إلى المفوضية لإعادة توجيه أولويتها إلى حماية الفئات الضعيفة مثل النساء، والأطفال، والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل دعم الدول الأعضاء في تحسين أنظمة الضمان الاجتماعي الخاصة بها.

409 - وفي ما يتعلق بالمصطلحات واللغة المستخدمتين في خطة البرنامج، شكر أحد الوفود المفوضية السامية والمفوضية على عودتهما في معظم الأحيان إلى شكل الوثيقة ولغتها المتفق عليهما. وأشار الوفد إلى أن النص قد تحسن وأن الكثير من التعليقات التي قدمها في العام الماضي أخذت في الاعتبار. وأعرب وفد آخر عن قلقه إزاء استمرار استخدام المصطلحات غير المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، مثل "النهج القائم على حقوق الإنسان". وطُرح رأي معارض من قبل وفد آخر أعرب عن التزامه الثابت بالنهج القائم على حقوق الإنسان وأعرب عن رأي مفاده أن حقوق الإنسان شرط مسبق للتنمية. وشدد الوفد نفسه على أنه من أشد المؤيدين لحقوق الإنسان العالمية.

410 - وفي ما يتعلق بالتقييمات، أعرب عن التقدير للتقييمات الذاتية الأربعة التي أجريت في عام 2020 وطلب مزيد من التفاصيل بشأن التقييمات الذاتية التي ستجرى في عام 2021. وطُلبت توضيحات بشأن

كيفية استخدام المفوضية للتقييمات للاستفادة من النتائج التي تحققت في الفترات الماضية لضمان تنفيذ الولايات على نحو أكثر فعالية. وفي ما يتعلق بالفقرة 24-21، طلب مزيد من المعلومات عن كيفية استخدام نتائج التقييم لتحسين العمل على المستوى الاستراتيجي. وأشار أحد الوفود إلى التحليل المتعلق بأثر جائحة كوفيد-19 على أكثر الفئات تهميشاً، مع التركيز على المساواة بين الجنسين (الفقرة 24-28)، وطرح سؤالاً عن مدى كفاءة المهمة، مع مراعاة أنها نفذت خلال القيود المفروضة على السفر وتدابير الإغلاق الشامل المتصلة بالجائحة.

411 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لعمل المفوضية مع المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان ولاحظ أن عمل بعض المقرررين الخاصين قد أبرز في بعض أجزاء البرنامج، في حين لم يذكر عمل آخرين. وطلب المزيد من المعلومات عن الجهود التي تبذلها المفوضية السامية والمفوضية في مساعدة المقررة الخاصة وتنفيذ الولايات المتعلقة بالتدابير القسرية الانفرادية، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19. وأعرب عن شواغل إزاء التدابير القسرية الانفرادية، ووصف أحد الوفود حالة التدابير القسرية الانفرادية وأثرها على حقوق الإنسان بأنها مثال جيد وأعرب عن تقديره للمقررة الخاصة في ما يتعلق بهذا الموضوع. ولاحظ الوفد نفسه أن شعب بلده حرم أثناء الجائحة، بسبب التدابير القسرية الانفرادية، من حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في الطب والخدمات الطبية. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن المثال يبين الطابع الدولي والعالمي للحق في التنمية، وهو ما برز بسبب التدابير القسرية الانفرادية.

412 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن البرامج الفرعية الأربعة المقترحة قد ضمت الأنشطة الأساسية للمفوضية، وأنها ستسهم في النهوض بتعزيز وحماية التمتع الفعلي بجميع حقوق الإنسان.

413 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1 (أ)، تعميم مراعاة حقوق الإنسان، أشير إلى الهدف الوارد في الفقرة 23-24 وأكدت ضرورة تعزيز جميع حقوق الإنسان في جميع مجالات عمل منظومة الأمم المتحدة. وفي ما يتعلق بالاستراتيجية، لوحظ أن البرنامج الفرعي سيعزز الإدماج العملي لجميع حقوق الإنسان في البرامج الإنمائية (الفقرة 24-24). وطرح سؤال في هذا الصدد بشأن الأساس الذي نشأت تلك الولاية منه.

414 - وفي ما يتعلق بالنتيجة 2، أفرقة الأمم المتحدة القطرية تدمج نهج حقوق الإنسان في عملها، أعرب عن التقدير لجهود المفوضية في إدماج حقوق الإنسان في التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون في مجال التنمية المستدامة. وأعرب أحد الوفود عن إعجابه بنتيجة عام 2020 التي تضمنت 51 تقييماً قاطرياً مشتركاً أدمجت حقوق الإنسان، بما يتجاوز الهدف المقرر وهو 36 تقييماً. وفي هذا الصدد، أبرز أن الأهداف المقررة لعامي 2021 (53) و 2022 (60) تبدو متواضعة وطرح سؤال عما إذا كان ينبغي للمفوضية أن تكون أكثر طموحاً.

415 - وفي ما يتعلق بالنتيجة 2 أيضاً، طرح سؤال بشأن المجموعة الجديدة من الوثائق المرافقة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون في مجال التنمية المستدامة، وطرح سؤال آخر عن المصادر المستخدمة لإعداد قائمة مرجعية بشأن إدماج حقوق الإنسان في الاستجابات القطرية الاجتماعية الاقتصادية لكوفيد-19 وعما إذا كانت تلك التحليلات، أو القوائم المرجعية، تعدّ بالاشتراك مع الدولة العضو المعنية. ولوحظ أن المسألة نفسها ستطبق أيضاً على النتيجة 3، تحسين التعاون بين الوكالات من أجل تعميم مراعاة حقوق الإنسان، نظراً لأنها، في رأي أحد الوفود، ترتبط بوضوح بـ "الجيل الجديد من التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك المجموعة المواضيعية المرافقة بشأن

الاقتصادات التحويلية“ (انظر الفقرة 24-37). ولاحظ الوفد كذلك الصلة بين أول نتيجتين في البرنامج الفرعي 1 والنتيجة 3 في البرنامج الفرعي 3، بشأن البيانات المقدمة وتحليل حالات حقوق الإنسان المجرى في الوقت المناسب، وطرح سؤالاً عن مصادر البيانات والمعلومات المستخدمة في التحليل. وأعرب عن شواغل بشأن إمكانية استخدام معلومات من جهات فاعلة غير موثوقة لم يُتَقَ عليها على الصعيد الحكومي الدولي من أجل تقديم أي نوع من التعليقات بشأن حالة دولة عضو معينة. وفي هذا الصدد، أكد أحد الوفود أنه لم تكن هناك مفاوضات أو عملية حكومية دولية لتحديد المعايير أو المؤشرات التي ينبغي أن يسترشد في وضعها بأي مصدر في ما يتعلق بحقوق الإنسان في أي دولة عضو معينة، على عكس العملية المناسبة التي اتبعت في حالة أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ومؤشراتها.

416 - وفي ما يتعلق بالنتيجة 3 أيضاً، لوحظ أن الفقرة 24-37 أشارت إلى أن المفوضية قامت في سياق جائزة كوفيد-19 بتكثيف مشاركتها على صعيد السياسات العامة العالمية لدعم الأمم المتحدة والدول الأعضاء في تعميم مراعاة حقوق الإنسان في الاستجابات للجائحة والتعافي منها. وفي هذا الصدد، طلب توضيح بشأن الأساس الذي نشأت عنه الولاية المتعلقة بتعميم مراعاة حقوق الإنسان في الاستجابات للجائحة والتعافي منها. وأعرب أحد الوفود عن تقديره لمستوى التعاون مع الوكالات الشقيقة، بما فيها منظمة الصحة العالمية، في ما يتعلق بإمكانية الاستفادة من وسائل الوقاية من جائحة كوفيد-19 ومكافحتها، وكذلك التعاون مع اليونيسيف. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أنه يتوقع تعاوناً مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) بشأن التحديات المتعلقة بالسكن اللائق التي تفاقم بسبب كوفيد-19 وواقع أنه كثير ما يتعين على الأسر أن تتقاسم غرفة واحدة.

417 - وفي ما يتعلق بالمنجزات المستهدفة في إطار البرنامج الفرعي 1 (أ)، أشار في الجدول 24-3 إلى الانخفاض المقرر في عدد المنشورات من خمسة منشورات في عام 2020 إلى منشورين في عام 2022، وطلب توضيح عما إذا كان هذا الانخفاض يشير إلى عدم الاهتمام بمعالجة مسألة حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة، وفي ما يتعلق بمنظوري حقوق الإنسان والبيئة.

418 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1 (ب)، الحق في التنمية، أعرب عن التقدير لإدماج مفهوم الحق في التنمية في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 وفي عمل البرنامج من أجل إعماله. ولوحظ أيضاً أن الطريقة التي ينعكس بها الحق في التنمية في الوثيقة هي إلى حد بعيد في السياق الوطني، وفي هذا السياق، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن التنمية تمثل تحدياً دولياً لا يمكن التصدي له على الصعيد الوطني وحده. ولوحظ أيضاً العمل الذي أنجز في الدعوة إلى الحق في التنمية وتعزيزه وفي تنفيذ مشاريع رائدة في البلدان النامية وأعرب عن التطلع إلى تكشف نتيجة نهاية تتعلق بذلك العمل. وأشار أحد الوفود إلى أنه كان يتوقع أن تعالج الفقرة 24-48، التي تتناول أيضاً الحق في التنمية، أثر جائحة كوفيد-19 على المرأة لأن النساء في البلدان النامية، وتحديداً في أفريقيا، يتأثرن تأثراً بالغاً بكوفيد-19.

419 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1 (ج)، البحث والتحليل، أعرب أحد الوفود عن القلق من أن الجهود التي تبذل في إطار البرنامج الفرعي لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان تتناقض مع مهمة المفوضية في تعزيز حرية التعبير. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن مكافحة التعصب مهمة حاسمة، ولكنه أبرز أن من يرتكبون العنف الذي تغذيه الكراهية لا يمكن تغييرهم عن طريق دفعهم إلى الخفاء. وجرى التشديد على أن التغلب على العنصرية، وكراهية الأجانب والتعصب سيكون من خلال الجهود المضنية في مجالات

التعليم، والتعاون واحترام الناس بعضها بعضاً. وأثيرت أيضاً شواغل بشأن كراهية الأجانب، والعنصرية، وخطاب الكراهية والعنف ضد المنحدرين من أصل آسيوي وأفريقي.

420 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، دعم الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، أعرب عن رأي مفاده أن محتوى البرنامج الفرعي يشير ضمناً إلى أنه يقدم، إلى جانب الدعم التقني، نوعاً من المشورة إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وطُلب توضيح بشأن نوع المشورة التي يمكن للمفوضية أن تسديها إلى الخبراء المستقلين للهيئات المنشأة بموجب معاهدات الذين تركز ولايتهم في المعاهدات ذات الصلة. وطرح سؤال بشأن ما إذا كان ذلك يشكل تدخلاً في العمل الفني للهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وأشار إلى "الحملات الإعلامية المحددة الأهداف" (الفقرة 24-89)، وطلب توضيح بشأن تحديد الجزء المتعلق منها بسياق عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، الذي تكون فيه جميع الاتصالات أساساً بين الدول والخبراء ويفترض أن تكون سرية. وقدمت ملاحظة بشأن عبارة "آليات وعمليات الإبلاغ يمكن أن تسهم أيضاً في متابعة واستعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة" الواردة في الفقرة نفسها، وطلب توضيح لأساس هذه الصلة بين الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والمعاهدات ذات الصلة وأهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أعرب عن رأي مفاده أن هذه الصلة يصعب استجلاؤها. ولاحظ أحد الوفود أيضاً ذكر الأعمال الانتقامية في الجملة الأخيرة من الفقرة 24-89 وأبرز أن مسألة الأعمال الانتقامية فيما يتصل بأنشطة الهيئات المنشأة بمعاهدات كانت قد أدرجت في المبادئ التوجيهية بشأن استقلال وحياد أعضاء هيئات معاهدات حقوق الإنسان ("مبادئ أديس أبابا التوجيهية") من جانب رؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وأنها لم تتل الموافقة من الدول الأطراف ولم تناقش على النحو المناسب من قبل خبراء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وأعرب عن رأي مفاده أن هذه المبادئ التوجيهية تتجاوز ولاية الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وتتجاوز ولاية المفوضية في ما يتعلق بالدعم التقني لأنشطة الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وأقر وفد آخر بأهمية عمل البرنامج الفرعي 2، ولا سيما في مجال تقديم المشورة إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

421 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، الخدمات الاستشارية، والتعاون التقني والأنشطة الميدانية، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن مقياس الأداء لعام 2022: إقامة شراكات جديدة لتلبية المتطلبات الجديدة واغتنام فرص البيانات (الجدول 24-11) هو مقياس فضفاض وغير واضح وشدد على أن البيانات المستخدمة ينبغي أن تقدم من قبل الهيئات الحكومية، من أجل ضمان الدقة والمصداقية.

422 - ودعا أحد الوفود المفوضية إلى تعزيز التعاون التقني مع الدول الطالبة في إطار مبدأ احترام مختلف الظروف الوطنية والمتطلبات المحددة للدولة الطالبة.

423 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، دعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته، لاحظ أحد الوفود الأثر الإيجابي لزيادة المشاركة الافتراضية، بما في ذلك في ما يتعلق بمشاركة الوفود في الاستعراض الدوري الشامل وشدد على أن ذلك يتيح مشاركة أكبر من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، على نحو ما يمكن أن نرى في الشكل السادس عشر من الباب 24، الذي يبين تفاصيل زيادة من 19 إلى 69 مندوباً. وطلب مزيد من التوضيح بشأن ما إذا كانت قد طرأت زيادة مماثلة في مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في ما يتعلق باجتماعات أخرى.

424 - وطرح سؤال بشأن قرار مجلس حقوق الإنسان 1/42 والتقرير المتعلق بالتشكيل الجغرافي للموظفين المتوقع تقديمه إلى المجلس في الدورة الخامسة والأربعين. وفي هذا الصدد، نُوه بالعمل الذي تقوم به المفوضية بشأن إدراج المسائل الجنسانية ومسائل الإعاقة على النحو المبين في استراتيجية البرنامج والعوامل الخارجية له لعام 2022، ولكن طلبت معلومات بشأن الامتثال للولاية المذكورة أعلاه ومن ثم بشأن تحقيق التمثيل الجغرافي العادل بين موظفي المفوضية، وهو ما لا يرد ذكره في الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022. وطلب وفد آخر إلى المفوضية أن تبذل كل الجهود لكفالة التمثيل الجغرافي العادل لموظفيها. وشكر وفد آخر المفوضية السامية على المعلومات المستكملة في ما يتعلق بتكوين المفوضية، حتى وإن كانت اللجنة الخامسة هي التي عالجت هذه المسألة على النحو الواجب وليس لجنة البرنامج والتنسيق.

425 - وفي ما يتعلق بالجزء بء من الوثيقة، المتعلق بالاحتياجات المقترحة من الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف لعام 2022، طرح أحد الوفود أسئلة بشأن مقترح تحويل 16 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة. وإذ أشار إلى المرفقين الثاني والثالث، تساءل الوفد عن التبرير والاختيار. وطلب تبرير مفصل، عن طريق إجراء تحليل للولايات الحالية، وعبء العمل والموارد. وطلب توضيح بشأن تبرير "استعراض الجهود الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة" (المرفق الثاني). وسئل كذلك عن سبب اختيار بعض الإجراءات الخاصة ببلدان معينة كميرر، وأعرب عن رأي مفاده أن أغلبية هذه الإجراءات من المؤكد أنها لا تتصل بالمساعدة التقنية لأن البلدان قيد النظر لا تعترف بتلك الولايات. ولاحظ وفد آخر أن جزءا كبيرا من موارد المفوضية يأتي من موارد خارجة عن الميزانية، وأشار إلى أن الفقرة 24-166 تضمنت التأكيد على أن سلطة الإشراف على استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية هي من صلاحية المفوضية، وفقا لتفويض السلطة من الأمين العام، وطرح سؤالا بشأن الكيفية التي يمكن بها ضمان ألا تغير الموارد المخصصة الخارجة عن الميزانية محور تركيز أنشطة المفوضية. وشدد الوفد كذلك على أنه لا ينبغي استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية لإراحة تركيز المفوضية عن أنشطتها الأساسية وطلب مزيدا من الإيضاحات بشأن المسألة. وردا على التعليقات ذات الصلة بالاحتياجات المقترحة من الموارد، شدد أحد الوفود على أن الجزء بء من الوثيقة غير مشمول في جدول أعمال الدورة الحالية للجنة البرنامج والتنسيق وأن اللجنة غير مكلفة إلا بالتعامل مع الجزء ألف، الذي يغطي الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020.

426 - وأشار أحد الوفود إلى إنه يولي أهمية كبيرة لدور لجنة البرنامج والتنسيق في تخطيط البرامج في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فيما يتصل بتقييم تنفيذ الخطط البرنامجية والتنسيق العام لأنشطة المنظمة الإدارية وأنشطتها المتعلقة بالميزانية.

الاستنتاجات والتوصيات

427 - أوصت اللجنة بأن تقوم الجمعية العامة، في دورتها السادسة والسبعين، باستعراض الخطة البرنامجية للبرنامج 20، حقوق الإنسان، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".

البرنامج 21

توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين

428 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج لعام 2020 للبرنامج 21، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين (A/76/6 (Sect. 25)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2021/9).

429 - ولفت الرئيس الانتباه إلى بيان ممثل الأمين العام الذي عرض فيه البرنامج. وأجاب ممثلو الأمين على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

430 - أعربت الوفود عن تأييدها القوي للعمل الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بما في ذلك لمساعدة اللاجئين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية. وأقر عدد من الوفود بالدور الحاسم الذي تضطلع به المفوضية بوصفها الوكالة الدولية الرئيسية لتوفير هذه الحماية، لا سيما في سياق الأزمة الراهنة المتعلقة بـ 80 مليون شخص شردوا نتيجة نزاعات مسلحة عديدة لا تنتهي.

431 - ورحب أحد الوفود بالتحديثات التي أدخلت على الخطة البرنامجية، وأكد أن الغرض من التخطيط البرنامجي ومن اللجنة هو ضمان أن يظل البرنامج مواكبا لأحدث التطورات وأن يعكس التغيرات في الظروف. إلا أن وفدا آخر أعرب عن عدم موافقته على استخدام مصطلحات ومفاهيم غير متفق عليها، من قبيل إشارة إلى السياسة بشأن "نوع الجنس والتنوع".

432 - وأعرب عن التأييد لاعتزام المفوضية استخدام الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين لتوجيه عمله في المستقبل وتنفيذه من خلال التعاون مع الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك في جهود الاستجابة لجائحة كوفيد-19. وسلط الضوء أيضاً على أن الاتفاق العالمي يعزز حقوق اللاجئين ورفاههم ويسبهم في فعالية عمل المفوضية. وفي الوقت نفسه، لاحظ أحد الوفود أن أحكام الاتفاق العالمي ليست ملزمة قانوناً وأنه ينبغي للدول الأعضاء تنفيذهما بما يتوافق مع مصالحها وتشريعاتها الوطنية والتزاماتها الدولية. وقال الوفد في معرض إشارته إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها لعام 1967 إنه لا ينبغي توسيع قائمة أسباب تشريد اللاجئين، مثل العوامل البيئية السلبية أو الكوارث الطبيعية وإن الجهود الرامية إلى القيام بذلك لن تُدعم. وفي هذا الصدد، شدد على ضرورة احترام المفوضية للتشريعات والسياسات الوطنية للدول الأعضاء المعنية.

433 - ورحبت الوفود بزيادة مشاركة القطاع الخاص خلال المنتدى العالمي للاجئين وفي الاستجابة للجائحة، حيث أعربت عن تأييدها للجهود المتواصلة التي تبذلها المفوضية لتطوير تلك المشاركة مع التركيز على فرص التمويل المحتملة المرتبطة بها، وسألت عن الكيفية التي تعتمز المفوضية بها القيام بذلك. ودعا عدد من الوفود إلى "إضفاء الطابع الشخصي" على الالتزامات والتعهدات التي قطعت في المنتدى لتقديم دعم إضافي للبلدان المضيفة في تخفيف آثار الجائحة ولشراء لقاحات للاجئين. وأعرب أحد الوفود عن اعتزامه المشاركة في اجتماع المسؤولين الرفيعي المستوى بشأن المنتدى في كانون الأول/ديسمبر.

434 - وطلبت عدة وفود توضيحات بشأن التكنولوجيات الجديدة التي نفذتها المفوضية في استجابتها للجائحة، والتي أتاحت الاستجابة الفعالة رغم أن 88 في المائة من القوة العاملة كانت تعمل عن بعد في ذروة الجائحة؛ والدروس المستفادة من الجائحة، الواردة في الخطة البرنامجية المقترحة؛ ونظام تسجيل اللاجئين وكيف أدى تعميمه إلى دعم الأنشطة المقررة في برنامج المساعدة النقدية. وأقر عدد من الوفود بجهود الاستجابة التي تبذلها المفوضية، ولا سيما في ظل الظروف المتزايدة الصعوبة للجائحة وبالنظر إلى تزايد عدد الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية. ورحب أحد الوفود أيضاً بمساعي المفوضية المستمرة للتحسين، بما في ذلك الجهود المبذولة لتنفيذ خطط الإصلاح التنظيمي ونموذج للإدارة القائمة على النتائج، وطلب توضيحاً بشأن التغييرات الرئيسية المتوقعة.

الاستنتاجات والتوصيات

435 - لاحظت اللجنة مع التقدير إسهام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذي لا غنى عنه في حماية ما يقدر بـ 79,5 مليون لاجئ وغيرهم من الأشخاص المشمولين باختصاصها في جميع أنحاء العالم من أجل إيجاد حلول لمحتهم.

436 - وأحاطت اللجنة علماً بالتقدم المحرز في دعم وضع نموذج شامل للاستجابة للاجئين نتيجةً لتنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، على النحو الذي أكدته الجمعية العامة في قرارها 151/73 الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2018.

437 - ووافقت اللجنة على أن إعادة التوطين هي أحد الحلول الدائمة والمستمرة للمشكلة وشجعت مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على مواصلة جهوده لزيادة عدد البلدان الراغبة في قبول إعادة توطين اللاجئين.

438 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 21، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، رهنأً بالتعديلات التالية:

برنامج العمل

توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين

الهدف

الفقرة 25-4

تُحذف عبارة "والتنوع"، ويُدْرَج حرف العطف "و" بين كلمة "السن" وعبارة "نوع الجنس".

العوامل الخارجية لعام 2022

الفقرة 25-16

في الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة "المتصلة بالسن ونوع الجنس والتنوع" بعبارة "المراعية لاعتبارات السن والإعاقة والاعتبارات الجنسانية".

وفي الجملة الثانية، يستعاض عن عبارة "وأدمجت المفوضية نهج مراعاة السن ونوع الجنس والتنوع في إطارها المجدد للإدارة القائمة على النتائج لتعزيز" بعبارة "وواصلت المفوضية تعزيز".

وفي الجملة الثانية أيضاً، يستعاض عن عبارة "ضحايا العنف الجنساني" بعبارة "جميع الأشخاص المشمولين باختصاصها، بمن فيهم النساء والفتيات من ضحايا العنف".

وفي الجملة الثالثة، تحذف كلمة "الجنساني" الواردة بعد عبارة "وستعزز المفوضية المشاركة المجتمعية وإعطاء الأولوية لمبادرات التوعية لمنع العنف".

أنشطة التقييم

الفقرة 21-25 (هـ)

يستعاض عن عبارة "سياسة المفوضية بشأن السن ونوع الجنس والتنوع" بعبارة "سياسة المفوضية المراعية لاعتبارات السن والإعاقة والاعتبارات الجنسانية".

النتائج المقررة لعام 2022

النتيجة 3: تعزيز حماية اللاجئين وطالبي اللجوء وإتاحة توفير حلول دائمة لهم عن طريق التسجيل الفردي

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

الفقرة 25-38

في الجملة الثالثة، يستعاض عن عبارة "وسياستها المتصلة بالسن ونوع الجنس والتنوع" بعبارة "وسياستها المراعية لاعتبارات السن والإعاقة والاعتبارات الجنسانية".

البرنامج 22

اللاجئون الفلسطينيون

439 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 للبرنامج 22، اللاجئين الفلسطينيين (A/76/6 (Sect. 26).

440 - ووجه الرئيس الانتباه إلى بيان الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي عرضت البرنامج. وأجاب ممثلو الأمين العام على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

441 - أعربت الوفود عن تقديرها للعمل القيم للغاية الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والمساعدة الأساسية التي تقدمها إلى اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك بعثتها الإنسانية والمتعلقة بالحماية في مجال تقديم الدعم الأساسي إلى اللاجئين الفلسطينيين وتشجيع تهيئة أحوال معيشية لائقة.

442 - وجرى التأكيد على أن ذلك العمل يظل شديد الأهمية، رغم أوجه العجز المالي، بالنظر إلى الأزمة وحالة عدم الاستقرار والنزاعات الجارية التي تؤثر في جميع ميادين العمل في المنطقة. وأعرب أيضاً عن

التقدير للدعم الذي تُواصل الوكالة تقديمه للاجئين الفلسطينيين من أجل تحقيق كامل إمكاناتهم من منظور التنمية البشرية، في انتظار التوصل إلى حل عادل ودائم لمحتهم، بما في ذلك من خلال توفير التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية للاجئين الذين يعيشون في ظروف صعبة ومحفوفة بمخاطر في كثير من الأحيان في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والضفة الغربية وغزة. وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أن الفلسطينيين، الذين أصبح الكثير منهم لاجئين للمرة الثانية والثالثة، وفي خضم الصدمات الشديدة التي تتعرض لها منطقة الشرق الأوسط، يتزايد اعتمادهم على المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي، وأن عبئاً خاصاً من المسؤولية والعمل في هذا الصدد يقع على عاتق الوكالة.

443 - وأعربت الوفود عن تأييدها للنواتج الاستراتيجية الخمس ومجالات العمل التالية: (أ) حماية وتعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي؛ و (ب) توفير الحماية الصحية للاجئين الفلسطينيين وخفض عبء المرض؛ و (ج) توفير التعليم الأساسي الجيد بصورة كاملة وعادلة وشاملة لجميع الأطفال في سن الدراسة؛ و (د) تعزيز قدرات اللاجئين الفلسطينيين بما يتيح زيادة فرص كسب العيش؛ و (هـ) تمكين اللاجئين الفلسطينيين من تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية من الغذاء والمأوى والصحة البيئية.

444 - وأشارت عدة وفود إلى الأحداث الأخيرة التي وقعت في مسرح العمليات وذكرت أنها زادت من تقاوم محنة الفلسطينيين في القطاع، بما في ذلك من خلال الحصار والتدمير الكبير للبنية التحتية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس في غزة، مما أدى إلى حالة طوارئ طبية. ومع فرار 70 000 فلسطيني من ديارهم، لوحظ أيضاً نقص في إمدادات الكهرباء وإمكانية الحصول على المياه النقية. وأشار أحد الوفود إلى أن البرنامج كان قد أعدّ قبل الأحداث الأخيرة فطلب معلومات عن كيفية عمل البرنامج على التخفيف من آثار هذا التدمير والكيفية التي سيتعين بها تعديله.

445 - وفي ما يتعلق بالحصار، الذي يُعتبر أنه يعيق التنمية والجهود الرامية إلى إعادة بناء البنية التحتية المدنية، ومع مراعاة الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022، طُلب إلى الوكالة أن تقدم معلومات عن توقعات الوكالة في ما يتعلق بالاستقرار على صعيد البيئة الكلية وحصار غزة وتأثيرهما على افتراضات التخطيط، بما في ذلك ضمان إمكانية حصول اللاجئين الفلسطينيين على لقاحات كوفيد-19.

446 - وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة السائدة في لبنان والأردن تؤثر تأثيراً مباشراً على اللاجئين الفلسطينيين، كما هو الحال بالنسبة للجمهورية العربية السورية، حيث تتواصل الجهود المبذولة للتغلب على عواقب النزاع المدمر الناجم عن تصاعد الإرهاب والتدخل الخارجي.

447 - وجرى التأكيد على ضرورة استمرار الوكالة في عملها الإنساني حتى يتم التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين، التي تشكّل أحد العناصر الرئيسية لتسوية شاملة لقضية فلسطين. وفي هذا الصدد، جرى التأكيد على أهمية التعاون مع الأطراف والجهات الإقليمية الفاعلة، بطرق منها تيسير إقامة حوار مباشر يستند إلى الاحترام المتبادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بما في ذلك على أعلى المستويات، وذلك من أجل التوصل إلى تسوية عادلة على أساس الإطار القانوني الدولي، بما في ذلك القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن.

448 - وأقرت الوفود بأن جميع هذه الاتجاهات السلبية تحدثت في ظل نقشي جائحة كوفيد-19. وفي هذا السياق، جرى التشديد على ضرورة ضمان إمكانية استفادة اللاجئين الفلسطينيين من حملات التطعيم، وعلى أن الوكالة يمكن أن تؤدي دوراً رئيسياً في ذلك. وطُلب الحصول على معلومات عما إذا كانت الوكالة تباشر

حملتها للتطعيم. وأُشيد بقدرة الوكالة على الاستجابة بفعالية للتحديات المعروفة والمتوقعة المتصلة بجائحة كوفيد-19، بما في ذلك حماية المرافق الصحية في مخيمات اللاجئين أثناء الجائحة، وإدماج منظور جنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن استجابة الوكالة للجائحة تبرهن على قوتها بصفتها هيئة خدمات تعمل في الخطوط الأمامية بتوفيرها خدمات مبتكرة ومعدلة قادرة باستمرار على معالجة واقع وأساليب العمل الجديدة بفعالية.

449 - وأشارت الوفود إلى الوضع المالي الهش للوكالة، بما في ذلك حالات العجز المالي الحاد والمتكرر الذي ما زال يؤثر عليها، وشددت على ضرورة إمدادها دون انقطاع بدعم وتمويل مستقرين وقابلين للتنبؤ بهما. وأبلغ أحد الوفود اللجنة باستمراره في دعم الوكالة، بطرق منها تقديم مساهمات منتظمة، وشدد على ضرورة إمدادها بالموارد الكافية. وفي هذا الصدد، وجّه الوفد الانتباه إلى مساعدته الإنسانية المباشرة لفلسطين، بما في ذلك إتاحة منح دراسية للفلسطينيين. وأعرب أحد الوفود أيضاً عن تأييده لجهود شركاء الوكالة، بما في ذلك المحادثات الجارية مع البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية.

450 - وفي ما يتعلق بالتدريب الذي تقدمه الوكالة، استفسر أحد الوفود عما إذا كان التدريب يشمل أيضاً تدريب جميع موظفيها في مجال منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يرد ذكره في التقرير.

451 - وبعد أن أحاط أحد الوفود علماً بعمليات التقييم التي أُنجزت في عام 2020 وتلك المقرر إجراؤها في عام 2022، وجّه انتباه الوكالة إلى ضرورة الاستمرار في ضمان رصد المتعاقدين معها ومقدمي الخدمات لديها والتتبع في سجلاتهم، وذلك لكفالة تحليهم بالحياد والشفافية والفعالية والكفاءة والاقتصاد في استخدام الوسائل. وفي ما يتعلق بعمليات التقييم أيضاً، أكد أحد الوفود على ضرورة أن تواصل الوكالة الأخذ بنهج استباقي ومنهجي إزاء تلك التقييمات، بما في ذلك تنفيذ تقييم آلية نداء الطوارئ الذي تصدره الأونروا.

452 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للتدابير التي اتخذتها الوكالة في السنوات الأخيرة لإصلاح عملها وزيادة الخضوع للمساءلة. وأثنى وفد آخر على التدابير التي اتخذتها الوكالة لخفض التكاليف، وعلى ما حققت من وفورات وزيادة الإيرادات وخفض النفقات. وأعرب الوفد نفسه أيضاً عن تقديره لإنشاء مكتب لأمين المظالم.

453 - وفي ما يتعلق البرنامج الفرعي 2، توفير الحماية الصحية للاجئين الفلسطينيين وخفض عبء المرض، طُلبت تقديم معلومات عن تدابير الأداء المتعلقة بالنتيجة 1: رعاية لمستقبل مفعم بالصحة. وفي ما يتعلق بمقياس الأداء الوارد في الشكل الخامس من الباب 26، مجموع عدد اللاجئين الفلسطينيين البالغة أعمارهم 40 عاماً فأكثر الذين يخضعون لفحص داء السكري، طُلب تقديم معلومات عما إذا كانت الوكالة قد أجرت أيضاً أي متابعة بشأن الأمراض الأيضية الأخرى. وفي ما يتعلق بمقياس الأداء المذكور في الشكل السابع من الباب 26، بشأن النسبة المئوية للأطفال في سن 18 شهراً الذين تلقوا جميع اللقاحات المعززة، طُرح السؤال عن أسباب توقّع انخفاض مؤشر الأداء الرئيسي هذا من 98 إلى 95 في المائة.

454 - وجرى التأكيد على أهمية البرنامج الفرعي 3، إكمال الأطفال في سن الدراسة التعليم الأساسي الجيد والمنصف والشامل للجميع، ولا سيما في ما يتعلق بتعليم الفتيات. ولوحظ أن هذا العمل قد تعطل بوضوح بسبب جائحة كوفيد-19 وطُلب تقديم ما استجد من الجهود المتوخى بذلها لمساعدة الطلاب على استئناف ما فاتهم من وقت التعليم.

455 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، تعزيز قدرات اللاجئين الفلسطينيين بما يتيح زيادة فرص كسب العيش، والمعلومات الواردة في الفقرة 26-86 التي تشير إلى اعتزام الوكالة تهيئة فرص عمل للاجئين الفلسطينيين من خلال مشاريع البنية التحتية وأعمال التشييد في المخيمات، استفسر أحد الوفود عن مدى قابلية إيجاد فرص العمل للاستمرار عبر مشاريع البنية التحتية وأعمال التشييد في المخيمات، وارتأى أن الهدف المذكور ينطوي على خطر أن يؤدي إلى إقامة المزيد من اللاجئين في مخيماتهم بدلاً من تشجيعهم على البحث عن منافذ خارجها.

456 - ولوحظ كذلك أن الوكالة تقدم، في إطار البرنامج الفرعي نفسه، التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين الجيدين والمناسبين في مراكزها للتدريب المهني، وأن نحو 8 000 طالب يلتحقون بدوراتها الدراسية كل عام. وفي هذا السياق، طُرح سؤال عن مقاييس الأداء المذكورة في الشكل الثالث عشر من الباب 26، بشأن النسبة المئوية لخريجي مراكز التدريب المهني الذين يجدون عملاً في غضون سنة واحدة من التخرج، ولا سيما عن سبب توقُّع انخفاض نسبة هذا الإجراء من 80,9 إلى 75,5 في المائة.

457 - وفي ما يتعلق بالجدول 7 من الباب 26، حيث يُبين مقياس الأداء أنه يتوقع أن يحصل 15 043 شاباً على منتجات التمويل البالغ الصغر مع زيادة في قيمة القروض المقدمة، طُرح سؤال عما تمخضت عنه هذه القروض وما إذا كانت الوكالة قد نظمت رصدًا لاستخدام القروض وما تحققه من نتائج. وأشار أيضاً إلى أن التقرير سيستفيد من تضمينه معلومات في هذا الصدد.

458 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للعمل المتواصل الذي يقوم به البرنامج الفرعي 4 في إطار النتيجة 1: التمويل البالغ الصغر: التدخلات المركزة على الزبائن (الفقرة 26-97) فلاحظ أن البرنامج الفرعي يواصل إتاحة إمكانية الحصول على منتجات الإقراض للاجئين الفلسطينيين وغيرهم من أفراد الفئات الضعيفة والمهمشة الذين لا يكونون عادةً مؤهلين للاستفادة من هذه المنتجات بالنظر إلى قلة ما يملكونه من أصول كي تستخدمها ضماناً للقروض. وأعرب الوفد نفسه عن امتنانه للإشارة، في إطار النتيجة 2: توسيع إمكانية الحصول على التمويل البالغ الصغر (الفقرة 26-100)، إلى أن البرنامج وسَّع عملياته في الجمهورية العربية السورية من خلال افتتاح وحدة ائتمان جديدة في صحناء، وتقديم الخدمات إلى مستفيدين جدد في الحسنية، وخفض أسعار الفائدة للاجئين الفلسطينيين المستفيدين بهدف تحفيز أعمالهم.

459 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، تمكين اللاجئين الفلسطينيين من تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية من الغذاء والمأوى والصحة البيئية، طُلب تقديم معلومات عما إذا كان الرقم الوارد في التخطيط للتدخل المتعلق بالمأوى يشمل أيضاً الأشخاص الذين دُمِّرت منازلهم في الأحداث الأخيرة. وفي إطار نفس البرنامج الفرعي أيضاً، طُلب تقديم معلومات عن ماهية التعاون الذي تقوم به الوكالة في ما يتعلق بالمساعدة الغذائية العينية بغية زيادة الكفاءة والفعالية.

الاستنتاجات والتوصيات

460 - أعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الأساسي الذي تضطلع به الأونروا، التي حافظت على تقديم المساعدة الإنسانية وتوفير خدمات الحماية والتنمية البشرية لصالح 5,7 ملايين لاجئ فلسطيني مسجلين لديها، وبالأخص النساء والأطفال. وأكدت اللجنة من جديد أن الأونروا، بتخفيفها من محنة اللاجئين الفلسطينيين، تؤدي دوراً حيوياً في استقرار المنطقة وتعزيز مقومات حل الدولتين. وأشادت اللجنة بموظفي

الوكالة لتنفيذهم أعمالها القيّمة في خضم ظروف أمنية وسياسية ومالية صعبة بصورة استثنائية، بينها جائحة كوفيد-19.

461 - ورحبت اللجنة بالنتائج الاستراتيجية الخمس المقترحة لعام 2022 ولاحظت بتقدير ما تبذله الوكالة من جهود من أجل توفير تعليم كامل وشامل للأطفال الذين بلغوا سن الدراسة، بما في ذلك التعليم الابتدائي والإعدادي، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة الأونروا على زيادة التركيز على هذه المسألة الهامة.

462 - ولاحظت اللجنة أن مقترح البرنامج قد صيغ قبل نشوب النزاع المتعلق بغزة في أيار/مايو 2021.

463 - ولاحظت اللجنة بارتياح أن الوكالة استطاعت أن تكيف أساليب عملها بسرعة مع التحديات المتصلة بجائحة كوفيد-19 وتستجيب لها بفعالية، بما في ذلك عن طريق تقديم خدمات الصرف الصحي في مخيمات اللاجئين والحفاظ على توفير الخدمات الأساسية، ورحبت بتمديد تدخلات الأونروا طوال عام 2020. وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل التماس الدعم الدولي لتعزيز تقديم الخدمات الأساسية التي توفرها الوكالة، حسب الاقتضاء.

464 - وشددت اللجنة على أهمية مواصلة تعميم منظور الحماية، وإدماج منظور جنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها المتوخاة، حسب الاقتضاء.

465 - وأحاطت اللجنة علماً بعمليات التقييم التي أنجزت في عام 2020 وتلك المقرر إجراؤها في عام 2022 ووجهت انتباه الوكالة إلى ضرورة الاستمرار في ضمان رصد المتعاقدين معها ومقدمي الخدمات لديها والتدقيق في سجلاتهم، وذلك لكفالة تحليهم بالحياد والشفافية والفعالية والكفاءة والاقتصاد في استخدام الوسائل.

466 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 22، اللاجئين الفلسطينيين، من الميزانية البرنامجية لعام 2022.

البرنامج 23

المساعدة الإنسانية

467 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 للبرنامج 23، المساعدة الإنسانية (A/76/6 (Sect. 27)).

468 - ولفت الرئيس الانتباه إلى البيان الذي أدلى به ممثل الأمين العام الذي عرض البرنامج. وعرض ممثلو الأمين العام البرنامج وأجابوا على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

469 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها القوي لعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. وأشار إلى أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يؤدي دوراً لا غنى عنه في تنسيق العمل الإنساني القائم على المبادئ بهدف كفالة أن تكون استراتيجيات الاستجابة على نطاق المنظومة منسجمة ومتسقة وفعالة وأن تلبّي الاحتياجات الإنسانية للأشخاص المتضررين وتحدّ من الازدواجية والثغرات في جهود الاستجابة، وهو يضطلع بالدور نفسه في تيسير الانتقال من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى إعادة التأهيل وتحقيق التنمية المستدامة. وأعرب عن التقدير للعمل الذي يضطلع به

المكتب في كفالة الدعوة الفعالة لنصرة مبادئ المساعدة الإنسانية واحترام القانون الدولي الإنساني. وجرى التنويه أيضا بالعمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في قيادة وكفالة تحقيق التآزر بين أنشطة الحد من الكوارث التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، والأنشطة المنفذة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والإنساني. وجرى التأكيد على أن عمل المكتبتين أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى في هذا الوقت الذي يواجهه العالم أزمة إنسانية غير مسبوقه ناجمة عن تهديد ثلاثي يتمثل في النزاعات وتغير المناخ وجائحة كوفيد-19، ومع وجود حوالى 237 مليون شخص في جميع أنحاء العالم سيحتاجون إلى تلقي المساعدة الإنسانية في السنة المقبلة.

470 - ورحب أحد الوفود بالدور القيادي الذي يؤديه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في العمل الاستباقي المبكر الرامي إلى التخفيف من آثار الأزمات الإنسانية الوشيكة، وأعرب عن تأييده لما يعترزم المكتب القيام به من زيادة العمل في ذلك المجال من خلال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ومن البرهنة مجددا على فعالية استباق أثر الصدمات الإنسانية مثل الجفاف والفيضانات وتقشي الآفات. وأشار وفد آخر إلى أن مجال العمل المذكور يثير اهتماما كبيرا لدى المانحين وله أهمية حاسمة بالنسبة للمستفيدين الذين يعيشون في المناطق المعرضة للكوارث، وطُلبت معلومات إضافية عن عمل المكتب في هذا المجال. وشدد أحد الوفود على أن تقديم الدعم القوي للمكتب يمثل أولوية لضمان تجهيزه وتمكينه من الوفاء بولايته البالغة الأهمية المتمثلة في تنسيق المساعدة الإنسانية لعدد غير مسبوق من المحتاجين في جميع أنحاء العالم.

471 - وأعرب عن التقدير للعرض المفصل الذي قُدم عن النتائج المنجزة في عام 2020 وعن الأهداف الواضحة التي حددها المكتب لعام 2022. وأعرب أيضاً عن التأييد للأنشطة المقررة الواردة في البرنامج، وأعرب أحد الوفود عن تأييده للترابط الثلاثي وللحاجة إلى زيادة التعاون بين مجالي السلام والتنمية والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وأشار وفد آخر إلى أنه يعترزم اقتراح تعديلات على بعض الصياغات المستخدمة في السرد البرنامجي لكي تعكس الصياغة المتفق عليها، لا سيما في ما يتعلق بالشؤون الجنسانية، والترابط بين المجالات، وإمكانية وصول المساعدات الإنسانية، ضمن مسائل أخرى. ولاحظ وفد آخر عدم ورود أي إشارة إلى الشباب في البرنامج، ورأى أنه سيكون من المفيد أن تتضمن جميع البرامج الفرعية بعض المنجزات المستهدفة والأنشطة الموجهة إلى الشباب، لا سيما في ضوء تزايد عدد الشباب ومشاركاتهم النشطة في المجتمع.

472 - وأعرب أحد الوفود عن امتنانه لجهود الاستجابة التي بذلها المكتب أثناء الجائحة، ونوه بالعمل الذي اضطلع به الموظفون في المقر، ولا سيما العمل الذي اضطلعوا به في الميدان الذي لازمه الموظفون وأنجزوا فيه عملهم في ظل ظروف إنسانية قاسية لضمان تلقي أشد الناس احتياجا وضعفا للمعونة ولضمان عدم فقدانهم للأمل. وسلط وفد آخر الضوء على أن الجائحة قد أدت إلى تفاقم أوجه الضعف القائمة وإلى نشوء احتياجات جديدة يتعين تلبيتها في الوقت المناسب. وأشار الوفد بالعمل الذي اضطلع به على الرغم من تزايد القيود المفروضة على إمكانية الوصول، وأعرب عن أسفه لأن القيود المفروضة على إمكانية الوصول لا صلة لها في بعض الحالات بتدابير الصحة والسلامة، بل هي نتيجة لتسييس إيصال المساعدة الإنسانية واستغلاله. وجرى التأكيد على أن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق أمر ضروري، وأن المساعدة الإنسانية ينبغي أن تكون متاحة لجميع المحتاجين، بمن فيهم الموجودون في المناطق المتضررة من النزاع، وفقا لمبادئ الحياد وعدم التحيز والاستقلال. وعلاوة على ذلك، جرى التشديد على أن الاستجابة

الإنسانية لا ينبغي أن تعرّض سلامة المتضررين للخطر ولا أن تكون مصدرا آخر للحط من كرامتهم. ودُعي المكتب إلى التعليق على الصعوبات المتعلقة بالقيود المفروضة على إمكانية الوصول.

473 - وأقر أحد الوفود بأهمية الطريقة التي يؤدي بها الابتكار والتكنولوجيا إلى تحسين فعالية المساعدة الإنسانية، وأشار أيضا إلى التحديات الناجمة عن الجائحة في هذه المسألة، وفي هذا الصدد، طلب الوفد تقديم توضيحات عن الكيفية التي سيسعى بها المكتب في عام 2022 إلى التركيز على المسألة وإيلائها الأولوية. وشدد وفد آخر على أهمية البحث عن سبل لزيادة تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في مجال تكنولوجيات التنبؤ بالكوارث والتوزيع العادل لنظم الإنذار بالكوارث، بما في ذلك إتاحتها للمجتمعات المحلية المهمشة. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن تطلعه إلى العمل على هذه القضايا، لا سيما تلك المتصلة بإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وبالححد من مخاطر الكوارث عموما، والاستجابات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، ولفت الانتباه إلى المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث الذي سيعقد في إندونيسيا في عام 2022.

474 - وأعرب وفد آخر عن دعمه للفعالية الافتراضية المنظمة تحت عنوان "عالم واحد محصّن" التي جمعت 2,4 بليون دولار من الأموال وحصلت على 1,8 بليون جرعة من اللقاحات المضادة لكوفيد-19 في الفترة 2021-2022 لفائدة البلدان المنخفضة الدخل المشاركة في مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، بما في ذلك لفائدة موظفي الأمم المتحدة.

475 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده للجهود التي يبذلها المكتب لزيادة مشاركة المرأة والممثلين المحليين والسكان المتضررين في عمليات تقييم الاحتياجات وتخطيط الاستجابة. وأعرب الوفد أيضا عن تأييده لمشاركة هذه المجموعات في الإحاطات الإعلامية التي يقدمها المكتب إلى مجلس الأمن بشأن الأزمات الإنسانية في اليمن والجمهورية العربية السورية وإثيوبيا وغيرها.

476 - وطُرح سؤال عن نقل عدد من الوظائف من مكتب جنيف التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى اسطنبول بتركيا وطلبت توضيحات إضافية عن ذلك. وأثار وفد آخر نقطة نظام أشار خلالها إلى أن المسائل المتعلقة بنقل الوظائف تقع خارج نطاق اختصاص اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، أكد رئيس اللجنة أن المسائل المتصلة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تدخل في نطاق ولاية اللجنة، ودعا اللجنة إلى تركيز مناقشتها على الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

477 - وطُرح سؤال عن الدور الذي اضطلع به المكتب فورا بعد حدوث الكارثة المتصلة بالثوران البركاني الأخير لبركان نيراغونغو في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعما إذا كانت قد قُدمت استجابة في الوقت المناسب، وطلبت، إذا كان الأمر كذلك، معرفة ما إذا كان بالإمكان تقديم معلومات مستكملة عن الأنشطة الجارية في هذا الصدد.

478 - وفي ما يتعلق بالتوجه العام للبرنامج، طلب أحد الوفود تقديم توضيحات عما إذا كان التقييم المتعلق بتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في الصلة القائمة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، الذي كان من المفترض أن يُنجز في عام 2021، قد أُنجز أم أنه لا يزال جاريا، وسأل، إذا لم يُنجز، عن الإطار الزمني المتوقع للإنجاز.

479 - وفي ما يتعلق بالاستراتيجية والعوامل الخارجية، أعرب عن التقدير والدعم للجهود التي يبذلها المكتب بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، ولجهوده في مجال إعادة البناء على نحو أفضل الرامية إلى زيادة استخدام التداول بالفيديو والمنصات الافتراضية لعقد الاجتماعات والمشاورات.

480 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، السياسة العامة والتحليل، أشار أحد الوفود إلى أن التنسيق والتعاون الوثيقين بين الشركاء أمران أساسيان لضمان فعالية وكفاءة المساعدة الإنسانية، المشار إليهما في النتيجة 1: زيادة التعاون بين الشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي على الصعيد القطري. ولاحظ الوفد نفسه ازدياد عدد البلدان التي حددت استراتيجيات مشتركة، على النحو المشار إليه في الفقرة 27-35 والجدول 27-3 بشأن مقاييس الأداء، وطلب تقديم مزيد من التوضيحات عن الدروس المستفادة من سنة إلى أخرى. وفي ما يتعلق بالجدول 27-3، طلب وفد آخر تقديم توضيحات عن قائمة البلدان التي من المقرر أن يعزز فيها الشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي البرمجة والتمويل التكميليين القائمين بهدف تنفيذ استراتيجية مشتركة، وعن البلدان التي يُحتمل أن تعتمد أطر عمل للإجراءات المبكرة.

481 - وفي ما يتعلق بالفقرة 27-39، أعرب أحد الوفود عن قلقه لأن الهدف المقرر المتمثل في اختبار المبادرات المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار في سياقات مختارة من سياقات الاستجابة الإنسانية لم يتحقق كما كان مقررا في البداية في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، نظرا لإعادة تركيز الأولويات على التصدي لجائحة كوفيد-19 خلال عام 2020. وطلب الوفد تقديم مزيد من التوضيحات عن البرامج والمبادرات المقررة.

482 - وفي ما يتعلق بالنتيجة 2: الكيفية التي يمكن بها للتكنولوجيا أن تحدد شكل بيئة العمل الإنساني، أعرب أحد الوفود عن قلقه من أن العناصر العديدة المذكورة فيها لا تتضمن أي إشارة إلى الطائرات المسيرة من دون طيار.

483 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، تنسيق العمل الإنساني والاستجابة لحالات الطوارئ، أعرب أحد الوفود عن تأييده لخطط تعزيز الروابط بين المساعدة الإنسانية والقدرة على الصمود، والتعافي المبكر، والعمل الإنمائي، وطلب تقديم مزيد من المعلومات عن العوائق التي تعترض، في نظر المكتب، التعاون في تعزيز تلك الروابط. وأعرب الوفد نفسه عن تأييده لما يعترزم المكتب القيام به من وضع إطار عمل آخرين للإجراءات المبكرة في عام 2022، على النحو المبين في مقياس الأداء الوارد في الجدول 27-8.

484 - وفي ما يتعلق بالجدول الفرعي 3، الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، طلب أحد الوفود تقديم توضيحات عن عدد المنجزات المستهدفة الواردة في الجدول 27-11، وتحديدًا عن تنظيم الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية المقررة لعام 2022 البالغ عددها 330 حلقة ومناسبة. وطلب الوفد تقديم توضيحات عن كيفية إنجاز ذلك خلال السنة التي يبلغ عدد أيامها 365 يوما، ورأى أن ذلك سيكون غير واقعي.

485 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، المعلومات وأنشطة الدعوة فيما يتصل بحالات الطوارئ الإنسانية، أعرب أحد الوفود عن تأييده لعمل المكتب وشدد على أهمية المعلومات وأنشطة الدعوة. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن عمل المفوضية على زيادة احترام القانون الدولي الإنساني بغية تعزيز حماية المتضررين وتحسين إمكانية الوصول إلى المساعدة الإنسانية عمل حيوي، على غرار عمله في تقديم

معلومات عن الأزمات الإنسانية بمزيد من الدقة وفي الوقت المناسب. وطلب الوفد تقديم مزيد من التوضيحات عن الكيفية التي سيؤثر بها التحدي المتمثل في أزمة جائحة كوفيد-19 على المضي قدماً بهذا العمل.

الاستنتاجات والتوصيات

486 - أوصت اللجنة بأن تستعرض الجمعية العامة، في دورتها السادسة والسبعين، الخطة البرنامجية للبرنامج 23، المساعدة الإنسانية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".

البرنامج 24

التواصل العالمي

487 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 للبرنامج 24، التواصل العالمي (A/76/6 (Sect. 28)).

488 - ولفت الرئيس الانتباه إلى بيان وكالة الأمين العام للتواصل العالمي الذي عرضت فيه البرنامج. وردت وكالة الأمين العام على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

489 - أعربت الوفود عن دعمها لعمل البرنامج والجهود المبذولة للتوعية بعمل الأمم المتحدة والنهوض بخطة عام 2030. وأعرب عن التقدير لنوعية الخطة البرنامجية التي اعتُبرت سهلة جداً من حيث قراءتها وفهمها.

490 - وأثنت الوفود على إدارة التواصل العالمي لتصديها السريع والجيد لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك إبداعها في إعادة صياغة جميع أنشطة الأمم المتحدة في مجال الإعلام والاتصال في ضوء التحدي العالمي الجديد، من أجل مكافحة المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة، وتعزيز معرفة العالم بالجائحة وعوياً بها. ولاحظ أحد الوفود أن نهج التواصل هذا يمكن تطبيقه كذلك على مجالات هامة أخرى، مثل أهداف التنمية المستدامة، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتغير المناخ. وأبرز وفد آخر أنه على الرغم من الأثر السلبي للجائحة، فإن الواقع المتغير جعل الإدارة توسع مجموعة أدواتها المهنية، وتضيف أشكالاً مبتكرة لعرض المواد، وتتجاوز مع الجمهور. ورحب عدد من الوفود بالحملات المواضيعية العالمية التي تقوم بها الإدارة، بما في ذلك حملات "الحقائق المؤكدة" و "التعهد بالتريث قبل نشر المعلومات المغلوطة" و "فقط معاً"، التي تهدف إلى مكافحة المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة في ما يتعلق بكوفيد-19، فضلاً عن تشجيع المحتوى الموثوق به المستند إلى الحقائق العلمية، والحصول على التطعيم، وحرية الرأي والتعبير والصحافة. وأشادت الوفود بإدراج هذه الحملات في الخطة البرنامجية لعام 2022، لأنه يعث بإشارة مفادها أن الأمم المتحدة ستواصل جهودها الرامية إلى تعزيز توفير معلومات صادقة ودقيقة بشأن كوفيد-19 وتشجيع التواصل بشأن التطعيم. ورحب وفد آخر بالابتكارات والنجاحات التي حققتها الإدارة مؤخراً في تبادل القصص الإيجابية، وإقامة شراكات استراتيجية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وشركات الإعلام، وفي تعبئة الأفراد لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وشجعت الإدارة على مواصلة العمل باعتبارها مصدراً موثقاً به للقصص الملهمة عن الأمم المتحدة والتصدي لكوفيد-19. وسلط أحد الوفود الضوء أيضاً على

الأعداد المتزايدة من الجمهور المتابع وتفاعلها عبر قنوات الأمم المتحدة على الإنترنت، وهو ما تجلّى، على سبيل المثال، خلال منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية الذي عقد في نيسان/أبريل 2021، الذي كان متاحاً على البوابة الخاصة بكوفيد-19 على الإنترنت، وكذلك من خلال بث صوتي حطي باهتمام جمهور أكبر.

491 - وشدد أحد الوفود على أهمية دعم التزام الأمانة العامة باستخدام تجربة الجائحة استخداماً جيداً، وهو ما يتجسد في مبدأ "إعادة البناء على نحو أفضل". وأبرز الوفد أن تخفيض النفقات في مجالات تشمل المشاركة عبر الإنترنت في بعض المناسبات بدلاً من الحضور الشخصي وإعادة توزيع الأموال لتغطية الجوانب الأخرى ذات الصلة سيسهمان في تحقيق الاستفادة المثلى من الميزانية البرنامجية المرصودة للتواصل العالمي وسيجعلان الإدارة منسجمة في عملها مع الواقع الجديد.

492 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لإنشاء فريق للعمل المناخي من أجل دعم جهود التواصل بشأن تغير المناخ في الفترة التي تسبق انعقاد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأعرب الوفد أيضاً عن تقديره للاهتمام الذي ما فتئت توليه الإدارة لعمليات حفظ السلام، ولا سيما تشجيع النساء العاملات في مجال حفظ السلام، وأعرب عن دعمه وتعاونيه في هذا الصدد.

493 - وشددت الوفود على أهمية تعدد اللغات، ولا سيما في سياق الأزمة الصحية وأزمة السيولة اللتين تواجههما المنظمة، وشجعت الإدارة على مواصلة ضمان المساواة في المعاملة لجميع اللغات الرسمية الست كمسألة مبدأ وضرورة، بما في ذلك من خلال إتاحة الأدوات والمحتوى على مختلف المنصات (على سبيل المثال، النشرات الصحفية عن اجتماعات الأمم المتحدة) بهذه اللغات. وأعرب وفد آخر عن أمله في أن يظل تنفيذ المشاريع المتخصصة بعدة لغات أولوية للإدارة في عام 2022، ودعا إلى التمويل المستدام لهذه المشاريع. وأشار إلى الدورة الثالثة والأربعين للجنة الإعلام، التي انتهت في 18 أيار/مايو 2021، وإلى مشروع التقرير عن أعمالها (A/AC.198/2021/L.3)، الذي يتضمن مشروع القرار بآء بشأن سياسات الأمم المتحدة وأنشطتها في مجال التواصل العالمي. وتمشيا مع مشروع القرار بآء، أحاط أحد الوفود علماً بالتقدم المحرز في مجال تعدد اللغات، بما في ذلك طلب اللجنة إلى الإدارة أن تكفل، من خلال التوظيف والتدريب، تنوع القوة العاملة لديها من منظور تعدد اللغات. وشدد الوفد نفسه على ضرورة أن تكفل الإدارة تطبيق المعايير الدنيا لتعدد اللغات على مواقع الأمم المتحدة على الإنترنت، وعلى أن عدم الامتثال لهذه المعايير قد أدرج في تقرير الأمين العام عن تعدد اللغات (A/75/798).

494 - وكرر أحد الوفود الإعراب عن قلقه أن قد أعرب عنه عدة مرات خلال دورات سابقة للجنة، وهو أن الإحصاءات المقدمة في الخطة البرنامجية المقترحة في ما يتعلق بالنتائج التي تحققت على مدى السنوات الأخيرة (العدد المتزايد لزيارات المواقع الشبكية للأمم المتحدة، أو ديناميكية المتابعين لحسابات الأمم المتحدة على وسائل التواصل الاجتماعي والتفاعلات معها) توفر معلومات محدودة لأن البيانات ليست مصنفة حسب كل لغة من اللغات الرسمية الست. ونتيجة لذلك، تظل الدول الأعضاء عاجزة عن فهم الحالة والدينامية الحقيقيتين اللتين تعتبران حاسمتين لفهم وتيرة ونوعية العمل حسب اللغة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يؤخذ هذا الطلب في الاعتبار في سياق الخطة البرنامجية لعام 2023.

495 - وأوصى أحد الوفود بأن تكفل الإدارة أن يكون تواصلها العالمي دقيقا ومحايذا وشاملا ومتوازنا ومتسقا ومجديا وجيد التوقيت، وأن تدمج هذه الاعتبارات المبدئية في أهدافها واستراتيجيتها. ورحب وفد آخر بالتفاعلات المتكررة للإدارة مع الدول الأعضاء من خلال بعثاتها الدائمة.

496 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، خدمات الاتصال الاستراتيجي، رحب أحد الوفود بمواصلة التركيز على أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي أشار إلى أنه في صميم التواصل العالمي وإطار التعافي بشكل أفضل من جائحة كوفيد-19. وأبرز الوفد أيضا أحد التحديات الناشئة في هذا العام، وهو زيادة التعصب والعنصرية وكراهية الأجانب الناجمة عن الجائحة، الذي لم يرد ذكره صراحة في الخطة البرنامجية لعام 2022، وحث الإدارة على مواصلة دعمها على نطاق المنظومة للجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال الكراهية والتعصب والتمييز والتحرش والعنصرية وخطاب الكراهية وكراهية الأجانب. وطلب الوفد أيضا توضيحا بشأن ما إذا كان هناك أي اعتماد مخصص لدعم هذا النشاط في إطار الخطة البرنامجية لعام 2022.

497 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الخدمات الإخبارية، رحب أحد الوفود بتحقيق الإدارة لأكثر تواصل على الإطلاق مع الجمهور العالمي في أوسع هيكل للمواقع في عام 2020، مع جعل الأمم المتحدة صوتا رائدا في ما يتعلق بجائحة كوفيد-19. وفيما يخص النتيجة 1: إشراك الشباب من خلال الدينامية الرقمية، رحب الوفد باقتراح زيادة توسيع حجم ونطاق المنصة الجديدة بهدف التواصل بشكل أعمق مع فئات أصغر من الجمهور المستهدف، وطلب توضيحا بشأن كيفية تحقيق ذلك.

498 - ولاحظ أحد الوفود أن النتيجة الجديدة 3: تعزيز العمل المتعلق بتغير المناخ، في إطار البرنامج الفرعي 1، والنتيجة الجديدة 3: زيادة التركيز على تغير المناخ، في إطار البرنامج الفرعي 2، تركزان أساسا على تغير المناخ. وطلب الوفد توضيحا بشأن الكيفية التي ستواصل بها الإدارة عملها على تعزيز المعرفة العامة بمجالات هامة أخرى مثل السلام والأمن والتنمية المستدامة.

499 - وطلب أيضا توضيح بشأن النقل المقترح لـ 23 وظيفة من قسم وسائل التواصل الاجتماعي، في إطار البرنامج الفرعي 2، الخدمات الإخبارية، إلى دائرة حملات الاتصالات، في إطار البرنامج الفرعي 1، خدمات الاتصال الاستراتيجي، بما في ذلك ما إذا كان قسم وسائل التواصل الاجتماعي لن يكون موجودا اعتبارا من عام 2022، والمخاطر ذات الصلة، بالنظر إلى أهمية التركيز على المواضيع ذات الأولوية العالمية، وإمكانية المساس بنشر محتوى إعلامي بحت. وأكد الرئيس على أن المسائل المتعلقة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تدخل في نطاق ولاية اللجنة، ودعا اللجنة إلى التركيز في المناقشة على الجزء ألف من البرنامج. وعلاوة على ذلك، طلب توضيح بشأن التنسيق بين دوائر الأخبار وأقسام وسائل التواصل الاجتماعي، بالنظر إلى أن القسمين دُعيا إلى وضع محتوى يتعلق بالمواضيع نفسها مع تقديم تقارير إلى مديرين مختلفين، وما إذا كان التفاعل مع الدول الأعضاء سيتأثر سلبا نتيجة لذلك.

500 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، خدمات التوعية والخدمات المعرفية، رحب أحد الوفود بنهج الإدارة إزاء الشراكات الذي يعزز قدرتها على توجيه وإيصال رسالتها إلى مجتمع أوسع نطاقا، بما في ذلك الشباب، وهو ما تبينه زيادة الدعوة لدى مجموعة واسعة ودولية من المؤسسات الأكاديمية والطلاب والمربين وأوساط المبدعين والمجتمع المدني. ويشعر الوفد بالتفاؤل إزاء عمل الإدارة على تعبئة الشراكات للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث بلغ عدد الشركاء 174 شريكا. وأعرب أيضا عن تأييد مقياس الأداء

المقرر الوارد في الجدول 28-7 بزيادة مدة الشراكات وتعزيز التنوع الجغرافي والقطاعي للشركاء الموقعين على اتفاق يتعلق بعقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

الاستنتاجات والتوصيات

501 - أوصت اللجنة بأن تستعرض الجمعية العامة، في دورتها السادسة والسبعين، الخطة البرنامجية للبرنامج 24، التواصل العالمي، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".

البرنامج 25

خدمات الإدارة والدعم

502 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 للبرنامج 25، خدمات الإدارة والدعم (A/76/6 (Sect. 29A)، و A/76/6 (Sect. 29A)/Corr.1، و A/76/6 (Sect. 29B)، و A/76/6 (Sect. 29C)، و A/76/6 (Sect. 29E)، و A/76/6 (Sect. 29F)، و A/76/6 (Sect. 29G).

503 - ووجه الرئيس الانتباه إلى البيانات التي عُرِضت فيها البرامج. وقام كل من وكالة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، ووكيل الأمين العام للدعم العملياتي، والأمين العام المساعد بالنيابة لشؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وممثلين وممثلات آخرين للأمين العام، بالرد على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

504 - أعربت الوفود عن تقديرها وتأييدها للدور الحيوي الذي تضطلع به إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال في تنفيذ خطة الأمين العام للإصلاح على نطاق المنظمة، بما في ذلك جهود الإدارة الرامية إلى تبسيط العمليات وتشجيع التحول وحفز الابتكار في نماذج تسيير الأعمال على نطاق الأمانة العامة. وأشار أحد الوفود إلى أن إدارة التغيير الفعالة كانت وستظل بالغة الأهمية لنجاح البرنامج. ورحب الوفد باعتراف الإدارة بالطابع البالغ الأهمية لإدارة التغيير وشجعها على ضمان أن تحقق الأدوات والعمليات الجديدة أثرا حقيقيا.

505 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للخطة البرنامجية المقترحة للإدارة لعام 2022، التي تقضي إلى تعزيز الأخذ بنهج متكامل ومرن إزاء ولايتها، وقال إنه من الضروري أن تتماشى الإدارات الفنية مع مبادئ الخدمة والتيسير والاستجابة لدعم الإدارات التشغيلية. وفي هذا الصدد، رحب الوفد باستراتيجية عام 2022، ولا سيما في ما يتعلق بطرق العمل الجديدة، واستمرارية تصريف الأعمال في حالات الطوارئ، والسياسات والممارسات الإدارية القائمة على النتائج، وتعزيز القدرات في مجال تحليل البيانات والإبلاغ عنها، ووضع استراتيجية دينامية في مجال الموارد البشرية.

506 - وأشار الوفد نفسه إلى أن الاستراتيجية ينبغي ألا تُنَّع على حساب المساءلة، مسلطاً الضوء على أهمية ذلك الجزء من الاستراتيجية الذي يركز على التشجيع على ترسيخ الشفافية والمساءلة من أجل تعزيز الثقة في قدرات الأمم المتحدة كمنظمة ومصادقيتها، من جانب الدول الأعضاء والشعوب التي تقدم المنظمة

خدمات لها (الفقرة 29 ألف-2 (د)). وأعرب وفد آخر عن تقديره لعمل شعبة التحول المؤسسي والمساءلة في تنفيذ ورصد إطار تفويض السلطة، وأشار إلى أنه يتطلع إلى مواصلة الإبلاغ عن نتائج تنفيذ الإصلاح الإداري. والثمس توضيح بشأن ما إذا كانت هناك أي خطط لإظهار النتائج المحققة من تنفيذ الإصلاح بالإضافة إلى "أداة لتتبع الفوائد".

507 - ورحب أحد الوفود بالالتزام الواضح على صعيد البرنامج بإعادة البناء على نحو أفضل وبالتعلم والتحسين المستمرين. وأعرب عن تأييده القوي لاعتزام البرنامج تعميم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من تصديده لجائحة كوفيد-19. وقد تمكنت الإدارة، من خلال تعديل عملها على صعيد مختلف البرامج الفرعية، من استخدام القدرات المتاحة لدعم جهود المنظمة في مجال التصدي للجائحة على نحو أكثر فعالية. وأشار الوفد نفسه إلى أن المثال الجيد الذي قدمته الإدارة على مرونة المنظمة ينبغي أن يُحتذى به على جميع الصعد، وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها إدماج الدروس المستفادة في هذا الصدد.

508 - وشدد الوفد نفسه، في معرض ترحيبه بالعمل المتعلق بإطار "الوضع الطبيعي المقبل"، على أهمية مواصلة ذلك العمل مع مبادرة مستقبل العمل التي وضعها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ولاحظ غموض مقياس الأداء المتصل بالنسبة المئوية للتوصيات الواردة في إطار "الوضع الطبيعي المقبل" التي تتخذ في مقر الأمم المتحدة والمحدد للنتيجة 3 في إطار العنصر 3، الخدمات الاستشارية الإدارية، من البرنامج الفرعي 1، أداة التخطيط المركزي للموارد، والخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق، والخدمات الاستشارية الإدارية. وسأل وفد آخر عما إذا كان سيترتب على الإطار أي تأثير على صعيد الاجتماعات الحكومية الدولية.

509 - وسلط أحد الوفود الضوء على المساهمة الهامة التي قدمها نظام أوموجا في التصدي الفعال لكوفيد-19 وإدارة التحديات المرتبطة بالسيولة، ورحب بالسرعة التي عملت بها الإدارة عندما أدخلت تغييرات على نظام أوموجا لدعم استمرارية تصريف الأعمال واقترح مواصلة التركيز على إدخال تحسينات على النظام في عام 2022. وسأل وفد آخر عن كيفية استخدام الدروس المستفادة من تنفيذ نظام أوموجا في تنفيذ التوسعة 2 لنظام أوموجا. وفي ما يتعلق أيضا بالتوسعة 2 لنظام أوموجا، لاحظ أحد الوفود أن مقياس الأداء في إطار عامي 2021 و 2022 متطابقة، وهي "استمرار عمليات التحسين وتعزيز وتحليل البيانات التي تمكن من تحسين العمليات واتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن الموارد" (انظر الجدول 29 ألف-2) وسأل عما إذا كان هناك أي مؤشر نوعي لهذا المقياس.

510 - وشجع أحد الوفود جميع الإدارات على اتخاذ مزيد من الخطوات لتحفيز الأداء العالي والتعامل بفعالية مع قصور الأداء، وضمان أن يكون التقدم الوظيفي مرتبطا ارتباطا وثيقا بأداء الموظفين. وسأل أحد الوفود عن الكيفية التي تشجع بها الأمانة العامة الموظفين على مواصلة خطط العمل مع الأنشطة المعتمدة الناشئة عن الولايات المقررة، وعن الكيفية التي تقوم بها الأمانة العامة برصد أداء الأفراد والكيانات ومساءلتهم في مجال تنفيذ الأنشطة المقررة. وبالإشارة إلى الفقرة 29 ألف-213 في إطار البرنامج الفرعي 4، التحول في تسيير الأعمال والمساءلة، التمس الوفد نفسه توضيحا بشأن ما يميز الدعم المقدم لتحقيق النتائج البرنامجية من خلال التدريب على الإدارة القائمة على النتائج عن الإدارة القائمة على الأداء. وسأل وفد آخر عن تطبيق استراتيجية دينامية للموارد البشرية في الميدان في الحالات التي يكون فيها الموظفون قد شغلوا الوظيفة نفسها لنفسها لسنوات عديدة.

511 - وفي ما يتعلق بالفقرة 29 ألف-11، التي تُبين أن الإدارة ستعمل على وضع معايير لزيادة التنوع الإقليمي، سأل أحد الوفود عن السبب الذي دعا الإدارة، التي لم تُكلف بولاية حكومية دولية لزيادة التنوع الإقليمي، إلى الاضطلاع بمبادرات تقتصر على دعم جميع الدول الأعضاء. ولاحظ وفد آخر التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين في السنوات القليلة الماضية، غير أنه أشار إلى أن كفالة التمثيل الجغرافي العادل مسألة قائمة منذ وقت طويل وشدد على أن تحقيق التوازن بين الجنسين في تكوين ملاك الموظفين ينبغي ألا يتحقق على حساب التمثيل الجغرافي. وبناء على ذلك، اقترح الوفد أن تتخذ الأمانة العامة تدابير فعالة قائمة على النتائج تُصمّم خصيصا لمعالجة مسألة التمثيل الجغرافي، ولا سيما نقص تمثيل البلدان النامية. وأشار الوفد نفسه إلى الجهود الرامية إلى توفير مجموعة متنوعة أكبر حجما من المرشحين المؤهلين لملء الشواغر المستقبلية عن طريق استخدام آليات مبتكرة مثل قوائم المواهب المؤهلة ومجموعات المواهب، وشدد على ضرورة منح الأولوية للمرشحين من الدول الأعضاء الممثلة تمثيلا ناقصا.

512 - وعلق أحد الوفود على دعم الإدارة للجهود المبذولة على كامل نطاق الأمانة العامة بشأن إدماج منظور الإعاقة، بما في ذلك تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

513 - ولاحظ أحد الوفود أن بعض الأمور لا تزال خاضعة لقرار تتخذه الجمعية العامة، بما في ذلك تسلسل عمليات استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة. وأعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها شعبة تخطيط البرامج والميزانية في مجال التشاور مع الدول الأعضاء بشأن تقرير الميزانية البرنامجية، وطلب إلى الشعبة أن توجّه على نحو أفضل مديري البرامج في مجال صياغة وثائق الميزانية، وبخاصة لضمان الاتفاق على المستوى الحكومي الدولي على المصطلحات والتعابير المستخدمة في هذه الوثائق، وفقا لقرار الجمعية 251/74.

514 - وفي ما يتعلق بحجم وثائق الميزانية البرنامجية المقترحة، دعت الوفود إلى الإيجاز، مؤكدة أن وجود خطة برنامجية مؤلفة من 1,5 مليون كلمة لم يسهل الأمور على الدول الأعضاء ولا على مديري البرامج في الأمانة العامة، واقترحت أن تكون الإدارة قذوة وأن تخفض حجم تقريرها المؤلف من 100 صفحة إلى النصف.

515 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للجهود التي تبذلها وكالة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال والمراقب المالي والشعبة من أجل القيام عن كُتب برصد جمع الأنصبة المقررة وبتوقعها وإدارة المدفوعات النقدية استنادا إلى التوقعات بشأن السيولة. ولاحظ أن التمويل يشكل عنصرا أساسيا تقوم عليه إدارة الأمم المتحدة وأن تنفيذ البرامج ينبغي أن يستند إلى الولايات وليس إلى النقدية المتوفرة. وأهاب الوفد بالدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. ورحب بالتدابير التي اتخذتها الإدارة، مثل الإطار الجديد للرقابة الداخلية، ورحب بالجهود الإضافية المبذولة لتعزيز شفافية البيانات المالية وإمكانية المقارنة بينها وفائدتها على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة.

516 - وشدد أحد الوفود على الأهمية التي يكتسبها بالنسبة للمنظمة وجود نظام موثوق به لمراجعة الحسابات والتحقيق والتقييم يكون متوافقا تماما مع نهج "خطوط الدفاع الثلاثة"، بما في ذلك وجود خط ثالث يتم الاستماع إليه على النحو الواجب. وفي هذا الصدد، التمس الوفد آراء الإدارة بشأن ما إذا كان إطار الرقابة الداخلية سيعيد بناء خطي الدفاع الأول والثاني بحيث يتسمان بالفعالية والكفاءة، وهما خطان كانت عدة تقارير لمكتب خدمات الرقابة الداخلية قد وصفتها بأنهما ضعيفان أو غير كافيين. وسأل وفد آخر عن

الكيفية التي ستدعم بها شبكة الأمانة العامة للمنسقين المعنيين بالسلوك والانضباط جهود مكافحة الغش ومكافحة الفساد.

517 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للإدارة لعملها في سياق كوفيد-19 ولتمكنها، في غضون مهلة قصيرة، من كفاءة قيام لجنة البرنامج والتنسيق بعملها على نحو يتسم بالكفاءة والإنتاجية. وأعرب وفد آخر عن تقديره العميق لأمانة اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق على خدماتهما الرفيعة المستوى، وجهودهما الكبيرة ودعمهما للدول الأعضاء.

518 - واعترفت الوفود بالعمل الممتاز الذي تضطلع به إدارة الدعم العملياتي وأعربت عن دعمها له. ولاحظ أحد الوفود أن الإدارة قد تصرفت بسرعة لضمان استمرارية تصريف الأعمال أثناء الجائحة، بما في ذلك بالتركيز على الأنشطة الجديدة ذات الأولوية لضمان أن تتمكن المنظمة من مواصلة العمل بفعالية في بيئة المكاتب الافتراضية. ورحب بطموح الإدارة في ما يتعلق بتسخير التكنولوجيا والبيانات وطرق العمل الجديدة من أجل تقديم دعم أسرع وأفضل، وأعرب عن دعمه لالتزام الإدارة بالتعلم المستمر، بما في ذلك تعميم أفضل الممارسات المستمدة من التصدي لكوفيد-19، مثل الاجتماعات الافتراضية، حيثما أمكن.

519 - واتفق أحد الوفود مع الإدارة على ضرورة أن يتم تتبع أحدث الاتجاهات وأن تؤخذ في الحسبان طرق العمل الجديدة التي اعتمدت نتيجة لكوفيد-19. وفي ما يتعلق بمقياس الأداء المتعلق بالنتيجة 1 في إطار البرنامج الفرعي 4، الإدارة، نيويورك، الذي يبين هدفاً أقل بكثير على صعيد زيادة قدرة استيعاب أماكن العمل المرنة لعامي 2021 و 2022، التمس توضيح بشأن ما إذا كان من المتوقع أن يقل الطلب في المستقبل بشكل كبير وبشأن ماهية المشاورات الجارية مع الموظفين التي سيتشكل على ضوءها نهج البرنامج الفرعي.

520 - ورحب أحد الوفود بخطط الإدارة في مجال مواصلة النهوض بخطة الاعتراف المتبادل والسعي لإتاحة فرص للتعاون والتآزر بروح مفعمة بالحرص على وحدة العمل في الأمم المتحدة، وهو مجال رئيسي من المجالات التي يُبتغى أن تركز الأمانة العامة مزيداً من التقدم على صعيدها. وأثنى وفد آخر على الإدارة لجهود التنسيق التي تبذلها مع الوكالات والصناديق والبرامج بشأن استقدام الموظفين الطبيين لعيادات الأمم المتحدة، وتدريب موظفي الرعاية الصحية، وتنفيذ وإدارة ورصد معايير الأمم المتحدة للرعاية الصحية، وكفاءة الامتثال لهذه المعايير في سياق الجائحة. وأعرب وفد آخر عن تقديره لإدارة الرعاية الصحية، وشدد على أهمية تحسين الرعاية الصحية للموظفين في المقر، والمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية، وتحسين سلامة وأمن حفظة السلام من خلال تزويدهم بالرعاية الطبية والإسعافات الأولية المناسبة.

521 - وأثنى أحد الوفود على جهود الإدارة الرامية إلى إدماج المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء، وكذلك مجموعات أدوات التوجيه والتخطيط للقوى العاملة التي وضعتها لمبادرات التوظيف، مثل قائمة الموهوبات المرشحات لشغل المناصب العليا. والتُمست توضيحات بشأن مدى الفعالية التي اتسمت بها القائمة حتى الآن. ورحب أحد الوفود بعمل الإدارة في مجال المنظورات الجنسانية باعتباره يستند إلى أساس تشريعي واضح. وأشار أحد الوفود إلى أنشطة توعية البائعين الموجهة إلى الأعمال التجارية المملوكة للمرأة، التي تظهر في إطار استراتيجية الإدارة (الفقرة 29 باء-11) وفي النتيجة 2 في إطار العنصر 1، الإدارة المتكاملة لسلسلة الإمداد، من البرنامج الفرعي 2، إدارة سلسلة

الإمداد (الفقرة 29 باء-110)، واستفسر عن الولاية التشريعية لهذه الأنشطة. ولاحظ أن الشؤون الجنسانية المذكورة في الخطة البرنامجية، في حين أن كلمة "الجغرافي" لم تُستخدم إلا بالاقتران مع كلمة "الموقع". وفي هذا الصدد، التمس الوفد معلومات عما فعلته الإدارة لمعالجة الاختلال الجغرافي في صفوف موظفيها.

522 - وسأل أحد الوفود عن حالة العملية، الوارد بيانها في إطار العنصر 1، دعم الموارد البشرية، من البرنامج الفرعي 1، عمليات الدعم، المتمثلة في مواصلة تقديم التوجيه بشأن الممارسة السليمة للسلطات المفوضة إلى الشركاء في مجال الموارد البشرية على كامل نطاق الأمانة العامة (الفقرة 29 باء-22). ورحبت الوفود بجهود الإدارة الرامية إلى تقليص أوقات التوظيف وشجعته على ذلك، ولوحظ أن الإدارة قد سلمت بالحاجة المتزايدة إلى إحداث تغيير سلوكي إذ قامت باستحداث أدوات مبتكرة جديدة.

523 - وفي ما يتعلق بالنتيجة 2 في إطار العنصر 2، تنمية القدرات والتدريب العملي، من البرنامج الفرعي نفسه، سأل أحد الوفود عما تعتمده الإدارة القيام به لتحقيق الأهداف المتعلقة بعدد الموظفين الذين يجتازون دورة إدارة الموارد لموظفي التصديق (الشكل الثالث من الباب 29 باء)، فضلا عما يلزم بذله من جهود إضافية لضمان ألا يكتفي الموظفون بالالتحاق بدورات التعلم الإلكتروني، بل أن يكملوها بنجاح أيضا. وأبرز أحد الوفود أهمية تعدد اللغات واللغات الرسمية الست في تعزيز تعلم الموظفين وتدريبهم.

524 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، إدارة سلسلة الإمداد، رحب أحد الوفود باستمرار تحديث سلسلة الإمداد وعمليات الشراء، بما في ذلك اعتزام الاستقادة من البيانات من أجل اتخاذ قرارات أفضل وأكثر استتارة. وسأل أحد الوفود ما إذا كانت الإدارة قادرة على الاستقادة من وفورات الحجم عن طريق تجميع احتياجات المشتريات من السلع والخدمات المطلوبة عموما، وعن الخطوات الإضافية التي يمكن أن تتخذها في هذا الاتجاه، وعن كيفية قيامها بإدماج أفضل الممارسات في هذا القطاع ضمن المشتريات من خدمات الطيران.

525 - ورحب أحد الوفود بجهود الإدارة الرامية إلى مواصلة البناء على التدابير التكيفية عن طريق مواصلة تزويد البائعين من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ببدائل فعالة من حيث التكلفة وأمنة للمناسبات المعقودة بالحضور الشخصي، ودعا الإدارة إلى إدراج مقاييس أداء كمية للنتيجة 2 في إطار العنصر 1، الإدارة المتكاملة لسلسلة الإمداد، من البرنامج الفرعي 2. وأوصى الوفد نفسه بزيادة تعزيز الضوابط الداخلية، بالنظر إلى أن مجالات مثل إدارة المشتريات واللوجستيات وسلسلة الإمداد، التي تقع ضمن اختصاص الإدارة، عادة ما تُعتبر عالية المخاطر. وفي ما يتعلق بالعنصر 2، دعم القدرات النظامية، من البرنامج الفرعي نفسه، رحب أحد الوفود بتعزيز شراكات الإدارة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة ودعمها لسداد التكاليف في الوقت المناسب.

526 - ورحب أحد الوفود بالعمل الذي أنجز في إطار البرنامج الفرعي 3، الأنشطة الخاصة، لكي يتم على نحو أكثر ملاءمة واستدامة نشر الموظفين والأصول والموارد المالية في أسرع وقت ممكن لكيانات الأمانة العامة التي جرى نشرها أو توسيعها حديثا، والتمس رأي الإدارة بشأن الإجراءات الأخرى التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد.

527 - وشجع أحد الوفود الإدارة على مواصلة السعي لتحقيق طموحها المتعلق بتنفيذ برنامج توفير إمكانية الوصول. وفي ما يتعلق بمقياس الأداء المتعلق بالنتيجة 2 في إطار البرنامج الفرعي 4، أي المعدل الإجمالي لتنفيذ برنامج توفير إمكانية الوصول حسب السنة، لاحظ أحد الوفود التأخر في إحراز تقدم في

عام 2020 نتيجة لكوفيد-19، وسأل عن الكيفية التي سنكفل بها الإدارة بقاءها على المسار الصحيح لبلوغ معدل التنفيذ المحدد بنسبة 90 في المائة في عام 2022.

528 - وأعربت الوفود عن تقديرها لعمل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورحبت بجهوده في التصدي للجائحة من أجل ضمان استمرارية تصريف الأعمال في الأمم المتحدة، بما في ذلك اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الأمن. وتم التأكيد على أنه لولا مساعدة المكتب لما تسنى عقد اجتماعات، وعلى أن المكتب يؤدي دوراً مركزياً في تحقيق الرؤية المشتركة المتمثلة في إنشاء أمم متحدة مرنة وحديثة ومبتكرة. وفي هذا الصدد، أعرب عن التقدير للفنيين الخبراء وموظفي الدعم الذين قاموا بتدريب وإرشاد الدول الأعضاء خلال الاجتماعات الافتراضية. ورحب أحد الوفود بالتزام المكتب بالتعليم والتحسين المستمرين وأعرب عن دعمه القوي لتعميم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستمدة من التصدي لكوفيد-19، بما في ذلك عن طريق مواصلة تعزيز التكنولوجيات لتيسير العمل المختلط والعمل عن بعد.

529 - ورحب أحد الوفود باعترام المكتب، في ما يتعلق بقابلية التشغيل البيئي والتنسيق المشترك بين الوكالات، أن يستفيد من التقدم الكبير الذي أحرز في عام 2020، والذي أتاح إمكانية الوصول إلى أدوات التعاون على منصات الأمانة العامة لأكثر من 100 000 موظف من موظفي الوكالات والصناديق والبرامج (الفقرة 29 جيم-10).

530 - والتُمست معلومات عن الجهود التي يبذلها المكتب لتبسيط وتحديث نظمه لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك، التُمست توضيحات بشأن الكيفية التي سَيُنظر فيها بعناية في أي تفويض للسلطة وأي تطبيق للمركزية في مجال وظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكيفية تعزيز المساءلة في هذا الصدد. وفي ما يتعلق بالزيادة المستمرة في الهجمات الخطيرة والواسعة النطاق في مجال الأمن السيبراني، طلب أحد الوفود توضيحاً بشأن الكيفية التي يقوم بها المكتب بتعديل الأدوات اللازمة للتصدي لهذه الهجمات في الأمم المتحدة وبالتعجيل بتنفيذها. وتم تشجيع المكتب على مواصلة تقييمات الأمن السيبراني في أقرب وقت ممكن، مع مراعاة الأهمية المتنامية التي سيتسم بها الأمن السيبراني مع استمرار تحديث الأمم المتحدة وزيادة اعتمادها على المنصات الرقمية لتبادل المعلومات والعمل من خلال أماكن العمل الافتراضية وزيادة إمكانية الوصول إلى البيانات.

531 - وفي ما يتعلق بمقياس الأداء المقرر لعام 2022، الوارد في الجدول 29 جيم-4، المتعلق بالنتيجة 2 في إطار البرنامج الفرعي 1، الاستراتيجية والابتكار التكنولوجي، أي توافر تقنية المحادثة بالذكاء الاصطناعي بثلاث لغات رسمية للأمم المتحدة، سأل أحد الوفود عما إذا كانت هناك أي خطط مستقبلية لتوسيع نطاق المقياس بحيث يشمل جميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

532 - وفي ما يتعلق بالفقرة 29 جيم-13، التي لوحظ فيها أن المنصة المركزية لإدارة المواهب توفر للمديرين المكلفين بالتعيين تحليلات خلال مراحل التقييم من عملية استقدام الموظفين لضمان مراعاة التكافؤ بين الجنسين طوال دورة حياة عملية التوظيف، سأل أحد الوفود ما إذا كان المكتب قادراً على تعزيز المنصة بإضافة تحليلات عن التمثيل الجغرافي لموظفي الإدارات والمكاتب المعنية من أجل المساعدة في معالجة الاختلال الجغرافي في عمليات تقديم الطلبات.

533 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للعمل الذي اضطلعت به مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي لكفالة استمرارية تصريف الأعمال خلال العام الماضي، بما في ذلك توفير خدمات الاجتماعات في

شكل مختلط، مما أتاح للمكاتب الوصول إلى مختلف الأفرقة التي لم تكن لتتمكن من حضور الاجتماعات لولا ذلك. وتساءل الوفد عن الكيفية التي يمكن بها في المستقبل استغلال الدروس المستفادة من الاجتماعات المختلطة لكفالة أن تصل الأمم المتحدة إلى جميع الدول الأعضاء وأن تكون متاحة لها. ورحب أيضا بتقييم المخاطر المتصلة بالعودة إلى المكاتب وطلب مزيدا من المعلومات عن كيفية التخفيف من تلك المخاطر.

534 - ودعا أحد الوفود المكاتب الثلاثة إلى ضمان التمثيل الجغرافي العادل بين موظفيها على جميع المستويات، وضمان استخدام اللغات الرسمية الست في عملها. وتساءل وفد آخر عما إذا كانت قد أجريت أي مقارنة بين المعايير التي تستخدمها المكاتب للترجمة التحريرية والترجمة الشفوية من جهة ومعايير القطاع الخاص أو المنظمات المماثلة، مثل مجلس أوروبا، من جهة أخرى.

535 - وفي ما يتعلق بالإدارة، جنيف، أعربت عدة وفود عن تقديرها للعمل الذي أنجز أثناء الجائحة وللجهود المبذولة لضمان استمرارية تصريف الأعمال. واستقرت عدة وفود عن مشاريع التشييد الجارية في جنيف، وأهمها الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، بما في ذلك تأثير كوفيد-19 على جداولها الزمنية وتكاليفها. وسأل أحد الوفود عما إذا كان تجديد المباني والأماكن الداخلية المصنفة كمواقع للتراث العالمي قد نفذ مع إيلاء الاحترام الكامل لتراثها القيم. ودعا أحد الوفود مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى تعزيز جهوده لكفالة استمرارية تصريف الأعمال أثناء التشييد، وإلى القيام بفعالية وكفاءة بتعزيز جهوده المبذولة في مجال التنسيق مع مقر الأمم المتحدة، ولا سيما دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات، التي تشرف على جميع مشاريع التشييد للأمانة العامة وترصدها. ورحب الوفد نفسه بالجهود الملموسة المبذولة لإنشاء نظام مكتمل لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية في المكتب وشجعه على مواصلة إدارة المخاطر وتعزيز الأداء والمساءلة الشاملين في مجال الميزانية.

536 - والتُمست معلومات عما إذا كان شغل المبنى H قد بدأ ومتى يُتوقع أن يكون جميع الموظفين في جنيف قد انتقلوا إليه. والتُمست أيضا معلومات عما إذا كان المكتب سينفذ تدابير وبائية خاصة لتشغيل المبنى الجديد، مع مراعاة بيئة أماكن العمل المفتوحة، وما إذا كانت هناك أي خطط لتقييم الأثر المحتمل لظروف العمل المرنة على الموظفين وخطر انتشار كوفيد-19. والتُمست أيضا معلومات مفصلة عن وحدات الأمانة العامة والهيكل ذات الصلة التي ستبقى في المباني التاريخية، وأصر أحد الوفود على ضرورة بقاء اللجنة الاقتصادية لأوروبا في المبنى التاريخي وعدم الانتقال إلى مبنى تكون فيه أماكن العمل مفتوحة.

537 - وفي ما يتعلق بالإدارة، فيينا، أشادت الوفود بخطة استمرارية تصريف الأعمال التي نفذت أثناء الجائحة. وسأل أحد الوفود عما إذا كانت المنظمات الدولية التي تتخذ من فيينا مقرا لها تستخدم خطة استمرارية تصريف الأعمال التي ينفذها مكتب الأمم المتحدة في فيينا أو ما إذا كانت قد تنفذ خططها الخاصة. كما التُمست توضيح بشأن ما إذا كانت التدابير البائية نفسها تنطبق على جميع المنظمات الدولية التي تتخذ من فيينا مقرا لها، وعلى موظفيها ومندوبيها، وما إذا كانت طرائق عقد الاجتماعات في مركز فيينا الدولي وإمكانية الوصول إليه تختلف باختلاف المنظمة الدولية. وفي هذا الصدد، التُمست معلومات بشأن ما إذا كانت هناك أي خطط لتوحيد المنصات الإلكترونية ضمن منصة عالمية واحدة لاجتماعات المنظمات الدولية التي تتخذ من فيينا مقرا لها، حيث إن كل منظمة تستخدم حاليا منصتها الإلكترونية الخاصة.

538 - وفي ما يتعلق بالإدارة، نيروبي، أعرب أحد الوفود عن تأييده القوي لعمل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في الميدان ولاحظ أن القارة بأسرها تولي أهمية كبيرة لهذا المكتب.

539 - وأعرب عن التقدير للخدمات الإدارية وخدمات الدعم الأخرى التي يقدمها المكتب لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة) (الفقرة 29 زاي-1)، وسأل أحد الوفود عما إذا كانت هناك أي خطط لتوسيع نطاق هذه الخدمات لتشمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

540 - ورحب أحد الوفود بالعمل الذي أنجز بشأن استمرارية تصريف الأعمال أثناء الجائحة والجهود المبذولة لضمان عودة الموظفين إلى المكاتب على نحو سلس. وسلط الضوء على الدور الحاسم الذي يضطلع به المكتب في التصدي لكوفيد-19 في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، التُمتست معلومات عن مدى الأهمية التي اتسم بها عمل المكتب في عمليات الإجلاء الطبي لمرضى كوفيد-19 والكيفية التي تمت بها كفاءة استمرارية تصريف الأعمال. كما التُمتست معلومات عن مرفق العلاج التابع للأمم المتحدة الذي يضم 100 سرير والذي أنجز في عام 2020 لضمان توفّر الرعاية الطبية الجيدة النوعية لكيانات منظومة الأمم المتحدة في المنطقة، ولا سيما بشأن مدى الطلب على خدمات المرفق.

541 - وفي إشارة إلى رسالة الأمين العام المؤرخة 3 حزيران/يونيه 2021 بشأن العودة التدريجية إلى مباني الأمم المتحدة في نيويورك واستئناف العمل الحضوري في الأشهر المقبلة، سأل أحد الوفود عما إذا كانت هناك معايير وجدول زمنية مماثلة لاستئناف العمل الحضوري في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وتساءل الوفد أيضا عما إذا كانت هذه الخطط، إن وجدت، قد نوقشت مع الدول الأعضاء التي لها بعثات دائمة في نيروبي، وعن الرأي الذي أعربت عنه تلك الدول في هذا الصدد. وطلب الوفد أيضا معلومات عن عدد ونسبة الموظفين العاملين عن بعد والموظفين الموجودين في المجمع، الذين يعملون حضوريا خمسة أيام في الأسبوع.

542 - وأثنى أحد الوفود على المكتب لمراعاته استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة في مشاريعه المتعلقة بالتشبيد، كما يتضح من أعمال التشييد المتصلة بتجديد مباني المكاتب من A إلى J، وأعرب عن ثقته في أن المشاريع المقبلة، ولا سيما غرف الاجتماعات، ستسترشد بالاستراتيجية في تصميم المباني الجديدة. وفي ما يتعلق بغرف الاجتماعات أيضا، رحب أحد الوفود بالتحسينات التي تم إدخالها على المرافق وشدد على أهمية وجود معدات سمعية موثوقة ودعم تقني لإتاحة الفرصة للدول الأعضاء لكي تقوم بعملها. وأشار الوفد إلى أن المكتب واجه في الماضي بعض المشاكل المتعلقة بالميكروفونات والمعدات السمعية، وسلط الضوء على الحاجة إلى الاستثمار في هذه المعدات. والتمس أحد الوفود أيضا معلومات عن مدى تحسن معدل شغل أماكن الاجتماعات، وعن الحلول التي اعتُمدت لتحقيق ذلك، وعن مؤشرات الأداء التي دلت على هذا التحسن.

543 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لعمل البرنامج الفرعي 1، التخطيط البرنامجي والمالية والميزانية، في مواصلة دعم المنظمة في إدماج مبادئ الإدارة القائمة على النتائج في عملياتها من أجل تحسين كفاءة المنظمة وفعاليتها ومساءلتها (الفقرة 29 زاي-20). وفي هذا الصدد، قال الوفد إن الإبلاغ يخدم غرضا هاما، ألا وهو تحديد المخاطر والتحديات وإعادة المنظمة إلى مسارها، ودعا المكتب إلى تحسين نظامه للإبلاغ.

544 - وشدد أحد الوفود على أهمية البرنامج الفرعي 2، إدارة الموارد البشرية، وأعرب عن قلقه إزاء طريقة التوظيف واستخدام الموارد البشرية في عملية الاستقدام. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن التحيز اللاشعوري قد يؤثر على فرص المتقدمين من أفريقيا لشغل مناصب رئيسية في المنظمة.

545 - وفي ما يتعلق بالبرنامج فرعي 3، خدمات الدعم، أبرز أحد الوفود الأهمية الكبيرة للبصمة البيئية، وأثنى على عمل المكتب في هذا المجال وشجعه على مواصلة "خضرة المنظمة الزرقاء" وفقا للوائح الأمم المتحدة وقواعدها وفي إطار الامتثال للسياسات البيئية التي تعتمدها الحكومة المضيفة. وأشار الوفد أيضا إلى التحديات التي يواجهها المكتب في مجال البنية التحتية، وسأل عن الكيفية التي يعتزم بها تحقيق النتيجة المشار إليها في الفقرة الفرعية 29 زاي-72 (ب)، وهي تحسّن البنية التحتية المادية والاستخدام الأمثل للمساحة دعما لبيئة عمل مستدامة وأمنة ومرنة، بما في ذلك تركيب حجيرات عمل خارجية لدعم العمل الآمن داخل المباني وخارجها.

546 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دعا أحد الوفود المكتب إلى مواصلة معداته لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع المعدات المعيارية المستخدمة في المكاتب الموجودة خارج المقر.

الاستنتاجات والتوصيات

547 - أعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الهام الذي اضطلع به في إطار البرنامج 25، خدمات الإدارة والدعم، وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وإدارة الدعم العملي، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

548 - ورحبت اللجنة بالعمل الذي تقوم مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي لتقديم خدمات عالية الجودة لعملائها وبتعزيزها على التحسين المستمر.

549 - وأوصت اللجنة بأن تكرر الجمعية العامة تأكيد ضرورة أن يكفل الأمين العام أن تكون أعلى معايير الكفاءة والمقدرة والنزاهة هي الاعتبار الأول في استخدام الموظفين مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وفقا للفقرة 3 من المادة 101 من ميثاق الأمم المتحدة.

550 - ولاحظت اللجنة مع القلق عدم وجود مقاييس كمية للأداء في التوسعة 2 لنظام أوموجا، وأوصت في هذا الصدد بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يبذل قصارى جهده لضمان كفاءة المشروع وفعاليته، وأن يقدم في ميزانيته البرنامجية المقترحة المقبلة مقاييس نوعية وكمية للأداء.

551 - ولاحظت اللجنة الجهود التي تبذلها إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال في تبسيط العمليات وتعزيز التحول ودفع عجلة الابتكار في نماذج الأعمال على نطاق الأمانة العامة بأسرها.

552 - وأثنت اللجنة على إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال لدفعها الجهود المبذولة على نطاق الأمانة العامة بشأن إدماج منظور الإعاقة وفقا لاستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

553 - وشددت اللجنة على أهمية أن تتخذ إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال جميع الإجراءات اللازمة لمنع التحرش الجنسي في مكان العمل في الأمم المتحدة والتصدي له، وشجعت الإدارة على مواصلة بذل جهودها لضمان عدم التسامح مطلقا مع التحرش الجنسي.

554 - ولاحظت اللجنة مع التقدير عمل شعبة التحول والمساءلة التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال في مجال تنفيذ ورصد إطار تفويض السلطة، وتوفير مهام إدارية تتصل بالمساءلة، وتقييم أداء البرامج والإبلاغ عنه.

- 555 - وأثنت اللجنة على الخدمات العالية النوعية المقدمة إلى اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق.
- 556 - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تطلب من الأمين العام أن يواصل استطلاع طرق مبتكرة إضافية لتشجيع أنشطة الشراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي يُضطلع بها في المقر وفي المكاتب الميدانية، وأن يبلغ عن التدابير العملية المتخذة في هذا الصدد.
- 557 - ولاحظت اللجنة الجهود التي تبذلها إدارة الدعم العمليتي لكفالة مراعاة المنظور الجنساني في أنشطتها التشغيلية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء.
- 558 - وأثنت اللجنة على مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعمه استمرارية تصريف الأعمال والاتصالات داخل الأمانة العامة.
- 559 - وشجعت اللجنة أيضا مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مواصلة التركيز على بناء حلول تكنولوجية مبتكرة لدعم عمل الأمانة العامة للأمم المتحدة وتنفيذ ولايتها، وكفالة أمن المعلومات والحماية من تهديدات الأمن السيبراني.
- 560 - ولاحظت اللجنة أهمية أن يكفل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عمليات متسقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة بأسرها، وشددت في هذا الصدد على أن المكتب ينبغي أن يعزز دوره في مجال الرصد والامتثال لضمان التقيد بالسياسات والمعايير والهياكل، بما في ذلك ما يتعلق بأمن المعلومات.
- 561 - وشددت اللجنة على أهمية دعم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاستراتيجية البيانات الشاملة التي وضعها الأمين العام والرامية إلى تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة قائمة على البيانات.
- 562 - ولاحظت اللجنة مع التقدير خطط مكتب الأمم المتحدة في نيروبي للمضي قدما في تحديث مرافقه، بما في ذلك الاستعاضة عن وحدات المكاتب A إلى J، والشروع في تحسين مرافق المؤتمرات.
- 563 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على المادة السردية للبرنامج 25، خدمات الإدارة والدعم، ضمن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، رهنا بالتعديلات التالية:

الباب 29 ألف

إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومساائل الامتثال

التوجه العام

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

الفقرة 29 ألف-11

حذف "ووضع نقاط مرجعية من أجل زيادة التنوع الإقليمي".

البرنامج 26

الرقابة الداخلية

564 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 للبرنامج 26، الرقابة الداخلية (A/76/6 (Sect. 30) و Corr.1 (A/76/6 (Sect. 30)).

565 - ووجه الرئيس انتباه اللجنة إلى بيان وكالة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية الذي عُرض فيه البرنامج. وأجابت وكالة الأمين العام، هي وممثلون آخرون من مكتب خدمات الرقابة الداخلية، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

566 - أعربت الوفود عن تقديرها للدور القيادي والرقابي الهام الذي يضطلع به المكتب، بما في ذلك ما يتعلق بتحسين الرقابة الداخلية والشفافية والمساءلة، ولعمله في مجالات مراجعة الحسابات والتفتيش والتقييم والتحقيقات. ورُحِبَ بالاستراتيجية العامة المقترحة لعام 2022. وأثنى أحد الوفود على جهود المكتب الرامية إلى تقديم الخدمات ليس لصالح المنظمة وحدها، بل لصالح الدول الأعضاء فيها أيضاً، وإلى ضمان ممارسة الرقابة على النحو الواجب.

567 - فمن ناحية، أعربت بعض الوفود عن تأييدها لأولويات المكتب والاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022، بما يشمل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وعن تقديرها لالتزام المكتب بمراعاة المنظور الجنساني في أنشطته والسعي إلى تحقيق شمول الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم والوعد بعدم ترك أحد خلف الركب. واقتُرحت زيادة التركيز على مسألة العنصرية وعلى التحقيقات في الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. ومن ناحية أخرى، أعرب أحد الوفود عن قلقه من كون أولويات المكتب، كما حُددت في التصدير، قد طرأ عليها تغيير كبير مقارنة بالسنة السابقة. وطلب توضيح للأسباب التي تجعل المكتب يقدم الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أو تجعله يتصدى لجائحة كوفيد-19 ويحدد الدروس المستفادة من اتساق منظومة الأمم المتحدة واستمرارية تصريف الأعمال، أو ينفذ استراتيجيات الأمين العام بشأن تكافؤ الجنسين وبشأن الاستدامة البيئية. وأشار إلى أن هذه الأنشطة ليست جزءاً من ولاية المكتب، بل هي من اختصاص إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أو إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وأن هناك خطراً مباشراً يتمثل في تكرار المكتب وغيره من إدارات ومكاتب الأمانة العامة العمل نفسه. ودُكر بأنه قد حُدد في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 للبرنامج 26، الذي نظرت فيه اللجنة في السنة السابقة، مجموعة دقيقة جداً من الأولويات وفقاً لقرارات الجمعية العامة بشأن أنشطة المكتب، وهي تنفيذ إصلاحات الأمين العام، وتعزيز ثقافة المنظمة، والمشتريات، والبعثات الجاري خفضها تدريجياً أو التي تمر بمرحلة انتقالية. وأبديت ملاحظة مفادها أن الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 للبرنامج 26 تشير إلى قرار الجمعية العامة 256/74 بدل أن يشير إلى قرارها 247/75، وهو القرار الأحدث عهداً.

568 - وطلب توضيح للأسباب التي أدت إلى كون حجم الحالات التي تناولها المكتب، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، قد جاءت، حسب فئة التحقيق، على النحو التالي: 49 في المائة من الحالات تعلق بالفساد؛ و 29 في المائة تعلق بالأفراد؛ و 13 في المائة تعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ و 9 في المائة تعلق بالتحرش الجنسي. وأيد اتباع نهج أكثر توازناً في إجراء التحقيقات، لكن أشير إلى أنه

ينبغي للمكتب أن يواصل تركيز تحقيقاته على الغش والفساد، والمشتريات، وإدارة سلسلة الإمداد، والتصرف في الأصول، والإشراف على تنفيذ إصلاحات الأمين العام، وكذلك خفض التدريجي للبعثات أو إغلاقها، وذلك وفقا لولايته. وعلاوة على ذلك، شُجِعَ المكتب على التنسيق مع الدول الأعضاء بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بمنع الغش والفساد، وعلى مواصلة التنسيق مع هيئات الرقابة الأخرى، بما فيها مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة. وأكد أحد الوفود أن المصلحة العليا للمنظمة ولجميع الأطراف المعنية تقتضي التعجيل بإكمال التحقيقات في قضايا الغش والفساد وإساءة المعاملة بجميع أنواعها، بما في ذلك حالات المضايقة، واتخاذ تدابير وقائية، عند الاقتضاء، لإخراج الأشخاص المتضررين مؤقتا من الحالة التي وقعت فيها الانتهاكات، منعا لتكرارها. وأشار وفد آخر إلى أن الدول الأعضاء لم تأذن باتباع نهج التحقيقات أو منهجيتها اللذين يكون تركيزهما مقصورا على الضحايا، وطلب إلى المكتب أن يجعل تحقيقاته بالجودة المطلوبة، وأن يكفل تمتع الموظفين المتهمين بأي نوع من الجرائم أو سوء السلوك بقرينة البراءة، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لمعالجة مسألة الادعاءات التي لا أساس لها.

569 - وأعرب أحد الوفود عن خيبة أمله لعدم توثيق الحالات التي أبلغ عنها المبلغون عن المخالفات، ولاحظ أنه ينبغي الاستماع إلى أولئك المبلغين ودعمهم وحمايتهم بما يتمشى وتوصيات اللجنة في دورتها الستين، وذكر أنه ينبغي إدراج المعلومات المتعلقة بالحالات من هذا القبيل في التقرير السنوي للمكتب.

570 - وطلب توضيح دور المكتب في زيادة التمثيل الجغرافي، الذي يُعتبر مسألة متكررة في المنظمة تتطلب اتخاذ مزيد من الإجراءات. وشُدِدَ على أهمية الطابع العالمي للأمانة العامة وكفالة ثقة الدول الأعضاء في ما يتعلق باختيار المرشحين. وسلط الضوء على دور مكتب الموارد البشرية في ضمان تكافؤ الفرص لجميع المرشحين المؤهلين من الجنسيات الممثلة تمثيلا ناقصا أو غير الممثلة.

571 - وفي ما يتعلق بجائحة كوفيد-19، أشيدَ بالمكتب لتعديل أسلوب عمله بما يوافق الظروف المتغيرة. ورُكِّزَ على تحديد وتطبيق أفضل الممارسات والدروس المستفادة في التصدي للجائحة، بما في ذلك الاستخدام الواسع النطاق للاجتماعات المعقودة بالمشاركة الشخصية والافتراضية والتكنولوجيات الجديدة للوصول إلى جمهور أوسع نطاقا، وعلى ضمان إدماج هذه الدروس في أسلوب العمل لتجنب العودة إلى أساليب العمل القديمة.

572 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، المراجعة الداخلية، طلب أحد الوفود توضيحا بشأن مصطلح "إدارة البيانات" في النتيجة 3: تعزيز إدارة البيانات من أجل تحسين أداء المنظمة والمساءلة فيها، وخصوصا توضيح ما إذا كان ذلك المصطلح مستمدا من قرار للجمعية العامة أو من منتدى حكومي دولي آخر.

573 - وطلب أحد الوفود توضيحا بشأن الشكل الثامن من الباب 30، الذي ورد فيه أن المتوسط الفعلي لمدة إنجاز التحقيقات في التحرش الجنسي كان هو 10 أشهر في عام 2020، وأن المتوسط المقرر لمدة الإنجاز خُدد في 3 أشهر لعام 2021 و 9 أشهر لعام 2022. وطلب الوفد نفسه أيضا توضيحا بشأن مقياس الأداء الوارد في الشكل التاسع من الباب 30، الذي ورد فيه أن النسبة المئوية الفعلية لتقارير التحقيق وإغلاق التحقيق التي قُدمت ضمن الإطار الزمني المستهدف بلغت 67 في المائة في عام 2020، وأن النسبة المئوية المقررة لتقارير التحقيق وإغلاق التحقيق المقدمة ضمن الإطار الزمني المستهدف خُددت 100 في المائة لعام 2021 و 80 في المائة لعام 2022، وخاصة توضيح الصلات المحتملة مع جائحة كوفيد-19.

الاستنتاجات والتوصيات

574 - أثنت اللجنة على عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تعزيز إطار المراقبة الداخلية وإدارة المخاطر ونظام الحوكمة لتحسين أداء المنظمة وشفافيتها. واقترحت اللجنة أن يمضي المكتب في تعزيز قدرته على مكافحة الغش والفساد في المجالات التي تنطوي على مخاطر كبيرة، بما في ذلك المشتريات وإدارة سلسلة الإمداد والتصرف في الأصول. وشددت اللجنة أيضاً على ضرورة أن يواصل المكتب التركيز على ما يلي: (أ) تنفيذ عملية الإصلاح التي يجريها الأمين العام، (ب) ثقافة المنظمة، (ج) المشتريات وإدارة سلسلة الإمداد، (د) البعثات الجاري خفضها تدريجياً أو التي تمر بمرحلة انتقالية، (هـ) حماية المبلغين عن المخالفات.

575 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 26، الرقابة الداخلية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، رهناً بالتعديلات التالية:

البرنامج الفرعي 1

المراجعة الداخلية

الولايات التشريعية

في الفقرة 30-45

يُستعاض عن "التقرير 256/74 عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية" بـ "التقرير 247/75 عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية"

البرنامج الفرعي 3

التحقيقات

النتيجة 3: زيادة الثقة في نتائج التحقيق

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

الفقرة 30-92

يُستعاض عن الجملة الأخيرة بالجملة التالية: "وبناء على هذا النجاح، سيواصل البرنامج الفرعي جهوده الرامية إلى تنويع ملاك موظفيه من حيث الجنس والتمثيل الجغرافي العادل والمؤهلات المهنية، فضلاً عن تحسين معدل استبقاء الموظفين".

الولايات التشريعية

في الفقرة 30-95

يُستعاض عن "التقرير 256/74 عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية" بـ "التقرير 247/75 عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية".

البرنامج 27

الأنشطة المشتركة التمويل

576 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 للبرنامج 27، الأنشطة المشتركة التمويل (A/76/6 (Sect. 31)).

577 - ولفت الرئيس الانتباه إلى البيانات التي أدلى بها كل من الأمانة التنفيذية للجنة الخدمة المدنية الدولية، ورئيس وحدة التفتيش المشتركة، وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومديره أمانته، أثناء عرضهم للبرنامج. وأجابت أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية، ورئيس وحدة التفتيش المشتركة، وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، مع ممثلين آخرين للأمين العام، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

578 - أعرب عن الدعم والتقدير للبرنامج ولعناصره الأساسية. وجرى التأكيد على أهمية دور البرنامج في تنسيق أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وفقاً لولاية كل منها.

579 - وفي ما يتعلق باللجنة الدولية للخدمة المدنية، أعربت عدة وفود عن تقديرها لعمل اللجنة وأعادت التأكيد على أهمية ومنافع الحفاظ على نظام وحيد وموحد للأمم المتحدة، فهو حجر الزاوية في تنظيم وتنسيق شروط الخدمة في النظام الموحد للأمم المتحدة. وجرى التنويه أيضاً بجهود اللجنة الرامية إلى كفالة فعالية النظام الموحد.

580 - وأشار إلى أن الجمعية العامة قد أعادت تأكيد ولاية لجنة الخدمة المدنية الدولية وسلطتها. ومع ذلك، أعربت الوفود عن أن القلق لا يزال يساورها إزاء التفاوتات التي لا تزال قائمة داخل النظام الموحد نتيجة لقرارات المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية بشأن تسوية مقر العمل في جنيف. ورأى أحد الوفود أن من مسؤولية الدول الأعضاء أن تواصل تقديم الدعم الكامل للجنة الخدمة المدنية الدولية في هذا الصدد، وأن عليها أن تتخذ مزيداً من الخطوات لضمان عدم تقويض دور اللجنة، ويشمل ذلك تعزيز القدرات داخل أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية في مجال توافر كبار خبراء قانونيين.

581 - وتؤهت مع التقدير بتصدي لجنة الخدمة المدنية الدولية لجائحة كوفيد-19 وبالدور الهام الذي أدته اللجنة في مساعدة منظومة الأمم المتحدة على التصدي للجائحة، بما في ذلك خلال مراحلها الأولى. وسلط الضوء على العمل الهام الذي اضطلعت به، لا سيما في ما يتعلق بالموافقة على دفع بدل الخطر لمجموعة محدودة من الموظفين المعيّنين دولياً ومحلياً الذين يؤدون أدواراً مباشرة في الأنشطة ذات الصلة بجائحة كوفيد-19. ومع ذلك، أعرب عن القلق إزاء إلغاء دورات لجنة الخدمة المدنية الدولية وأفرقتها العاملة المعنية بمجالات رئيسية تشمل إجازة الأبوين، واستعراض منهجيات استقصاء المرتبات، وعدد استقصاءات المرتبات، وكذلك الدراسات الاستقصائية لتكاليف المعيشة، وجمع البيانات المستخدمة في تجهيز بدلات الإقامة اليومية. وطلب الحصول على معلومات عن السبب الذي يحول دون إمكانية استخدام الصيغة الافتراضية لعقد تلك الاجتماعات ولإجراء استقصاءات المرتبات والدراسات الاستقصائية لتكاليف المعيشة.

582 - وفي ما يتعلق بالبرنامج المقترح لعام 2022، رُحِبَ بزيادة التواصل مع أصحاب المصلحة المتأثرين بقرارات اللجنة. وطلب تقديم توضيحات عن كيفية تواصل لجنة الخدمة المدنية الدولية مع رؤساء الكيانات

بشأن أثر قراراتها المحتملة، بما في ذلك في ما يتعلق بمسألة القدرة على تحمل كلفتها. ورحبت بعض الوفود بمجالي التركيز اللذين اقترحتهما اللجنة وهما التنوع في منظمات النظام الموحد ومعايير السلوك، وشجعتها في الوقت نفسه على معالجة مسألة التنوع من منظور واسع، وعلى الاستفادة من الممارسات الجيدة المتبعة في مختلف مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص.

583 - وفي ما يتعلق بمقياس الأداء الوارد في الجدول 31-3 في إطار النتيجة 2: التركيز على احتياجات أصحاب المصلحة، تساءل أحد الوفود عما إذا كان "عدم وجود دعاوى قضائية" مؤشرا واقعيًا، بالنظر إلى أن المسائل المتعلقة بالمرتبات ومجموعات عناصر الأجر يمكن أن تكون محل خلاف.

584 - وفي ما يتعلق بوحدة التفتيش المشتركة، رحبت الوفود بالعمل الذي اضطلعت به الوحدة في عام 2021 وبأنشطتها المقررة لعام 2022، وأكدت على دورها الهام في ضمان الاتساق وعلى جهودها المتواصلة الرامية إلى تحسين الكفاءة والفعالية والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة. وأشار أحد الوفود أيضا إلى أن الوحدة تنظر حاليا في إعداد تقرير تفتيش عن الدروس المستفادة من التصدي لجائحة كوفيد-19 على نطاق المنظومة بأكملها، وطلب تقديم توضيحات عن الآراء السائدة حاليا في الوحدة في هذا الصدد.

585 - وطلب تقديم توضيحات عن عملية تعيين مفتشي الوحدة، بما في ذلك معايير الاختيار التي تهدف إلى ضمان استيفاء المؤهلات المطلوبة.

586 - وفي ما يتعلق بمقياس الأداء الوارد في الشكل الثاني من الباب 31 في إطار النتيجة 1 المتعلقة بزيادة قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة، لوحظ وجود اتجاه نحو الانخفاض في معدل قبول توصيات الوحدة. وطلب تقديم توضيحات عن الأجزاء المحددة من منظومة الأمم المتحدة التي يسود فيها ذلك الاتجاه نحو الانخفاض.

587 - وفي ما يتعلق بمجلس الرؤساء التنفيذيين، أعربت الوفود عن تقديرها لعمله ولعمل آلياته الفرعية، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وأشار أحد الوفود إلى أن اتباع نهج يقوم على وحدة العمل في الأمم المتحدة ويكون أكثر تكاملا وتماسكا و "ترابطا" أمر بالغ الأهمية لكي تنفذ منظومة الأمم المتحدة ولاياتها الحكومية الدولية بفعالية ولكي تحقق الأثر المنشود على الأرض، بما في ذلك في مجالي منع نشوب النزاعات وخطة عام 2030. ورحب الوفد أيضا بالأنشطة الجديدة وبالعمل الجاري بشأن مسائل هامة من قبيل المساواة بين الجنسين والتحرش الجنسي.

588 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، ينبغي أن يكفل تعزيز مواءمة تدابير اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى مع الإطار التشريعي القائم للأمم المتحدة، بما في ذلك في مجال المشتريات. وأشار أيضا إلى أن من المتوقع أن يبذل مجلس الرؤساء التنفيذيين مزيدا من الجهود لدعم اتباع نهج شامل ومنسق بشأن تعدد اللغات، الذي يشكل إحدى القيم الأساسية والجوهرية لمنظومة الأمم المتحدة وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

589 - وشدد الوفد نفسه على أنه ينبغي للمجلس أن يتصرف على نحو يمثل تماما لولاياته المتمثلة في تعزيز التنسيق على نطاق المنظومة وبما يتفق مع الولايات الحكومية الدولية للمنظمات الأعضاء فيه. وأعرب عن القلق إزاء تنفيذ أنشطة ومبادرات متصلة بمواضيع لا تزال قيد نظر الدول الأعضاء. ورأى أحد الوفود أن إدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، المقترح لعام 2022، لا ينبغي أن يتعارض مع الولايات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي. وأشار أيضا إلى أن الأمر نفسه ينطبق على أي مسار

من مسارات العمل الحالية والمستقبلية للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، مثل المسارات المتعلقة بأوجه عدم المساواة والشعوب الأصلية والتنوع البيولوجي. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أنه ينبغي تعليق أي نشاط يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين في ما يتعلق بوضع مقترحات بشأن الطرائق التعاقدية المستدامة الجديدة، إلى حين تلقي طلب واضح من الجمعية العامة.

590 - وفي ما يتعلق بالنتيجة 1: تعزيز الابتكار على نطاق منظومة الأمم المتحدة، طُلب تقديم توضيحات عن الكيفية التي يمكن بها لمجموعة أدوات الأمم المتحدة للابتكار أن تساعد على تعزيز قيادة منظومة الأمم المتحدة.

591 - وفي ما يتعلق بالنتيجة 2: اعتماد المنظمات الأعضاء سياسات لتحقيق مستقبل القوة العاملة في منظومة الأمم المتحدة، أشير إلى أن عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين قد أسهم في وضع الصيغة النهائية في عام 2021 لعناصر الإطار النموذجي لمنظومة الأمم المتحدة للدوام المرن، وبالتالي لم يتحقق الهدف المتمثل في إنشاء إطار نموذجي للقوة العاملة في منظومة الأمم المتحدة معتمد من اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومن مجلس الرؤساء التنفيذيين على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (الفقرة 31-88). وطُلب تقديم توضيحات عن كيفية عدم تحقيقها للهدف بالضبط.

592 - وفي ما يتعلق بالنتيجة 3: توفّر الإحصاءات المالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تحسين اتخاذ القرارات وزيادة الشفافية وتعزيز المساواة، أعرب أحد الوفود عن تقديره للعمل الذي اضطلع به تحت إشراف اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بشأن معايير بيانات الأمم المتحدة للإبلاغ عن المعلومات المالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة (أي "مبادرة مكعب البيانات"). وفي هذا الصدد، طُرح سؤال عن مدى مساهمة إطار مبادرة مكعب البيانات في تعزيز شمولية المعلومات المتعلقة بالموارد المالية وباستخدامها دعما لخطة عام 2030 وعن مدى مساهمته في قابلية هذه المعلومات للمقارنة وجودتها التحليلية. وطُلب أيضا تقديم توضيحات عن القيمة المضافة التي يقدمها ذلك العمل في ما يتعلق بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاق التمويل.

الاستنتاجات والتوصيات

593 - أشادت اللجنة بالعمل الذي اضطلعت به لجنة الخدمة المدنية الدولية، ونوهت بدورها الأساسي في تمكين المنظمات الأعضاء من تنفيذ ولاياتها عن طريق تهيئة ظروف الخدمة اللازمة لاجتذاب الموظفين، الذين هم المورد الأكثر قيمة في النظام الموحد للأمم المتحدة، والاحتفاظ بهم، وشددت على الحاجة إلى توفّر كبار خبراء قانونيين داخل أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية.

594 - وكررت اللجنة تأكيد الصلاحية التي تتمتع بها لجنة الخدمة المدنية الدولية في وضع مضاعفات تسوية مقر العمل لمراكز العمل داخل النظام الموحد للأمم المتحدة، على نحو ما أعيد تأكيده في قرارات الجمعية العامة بشأن النظام الموحد للأمم المتحدة، وأكدت على الفقرة 6 من قرار الجمعية 245/75 ألف، التي حثت فيها الجمعية المنظمات الأعضاء في النظام الموحد على التعاون التام مع اللجنة تمشيا مع نظامها الأساسي من أجل استعادة اتساق نظام تسوية مقر العمل ووحده على سبيل الأولوية.

- 595 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل دعوة لجنة الخدمة المدنية الدولية إلى تقديم تعليقاتها بهدف إدراجها في تقرير عن هيكل الولاية القضائية لنظام الأمم المتحدة الموحد سيقدمه الأمين العام إلى الجمعية لكي تنظر فيه في موعد لا يتجاوز فترة انعقاد دورتها السابعة والسبعين.
- 596 - ورحبت اللجنة بمجالي التركيز المقترحين للجنة الخدمة المدنية الدولية في عام 2022، وهما إدراج عنصر تنوع القوة العاملة في إطار إدارة الموارد البشرية في منظمات النظام الموحد، على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها 273/73 بشأن منظمات النظام الموحد، ومعايير السلوك.
- 597 - وأشادت اللجنة بعمل وحدة التفتيش المشتركة، وأكدت على أهمية التزامها الطويل الأمد بتعزيز الشفافية والمساءلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.
- 598 - ورحبت اللجنة بالإطار الاستراتيجي لوحدة التفتيش المشتركة للفترة 2020-2029، وخطتها الرامية إلى مواصلة تركيز استعراضاتها على مواضيع مهمة ذات صلة وذات أولوية عليا بالنسبة للمنظمات المشاركة فيه وللدول الأعضاء، وجهودها المبذولة لتحسين جودة التقارير من أجل زيادة معدل قبول توصياتها ومعدل تنفيذها.
- 599 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة مجلس الرؤساء التنفيذيين على مواصلة جهوده المبذولة في مجال تعزيز تنفيذ الولايات على نطاق المنظومة بهدف ضمان الكفاءة، ولا سيما في تنفيذ خطة عام 2030.
- 600 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل التشجيع على اتباع نهج منسق إزاء تعدد اللغات، الذي يمثل إحدى القيم الأساسية والجوهرية لمنظومة الأمم المتحدة، وفقاً لقرارات الجمعية ذات الصلة.
- 601 - وأعادت اللجنة التأكيد على ضرورة أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يكفل اتساق الأنشطة والمبادرات مع الولايات الحكومية الدولية.
- 602 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 27، الأنشطة المشتركة التمويل، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022.

البرنامج 28

السلامة والأمن

- 603 - نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 للبرنامج 28، السلامة والأمن (A/76/6 (Sect. 34)).
- 604 - ولفت الرئيس الانتباه إلى البيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن الذي عرض البرنامج. وعرض وكيل الأمين العام البرنامج وردّ، مع ممثلين آخرين للأمين العام، على الاستفسارات التي طرحتها اللجنة خلال نظرها في البرنامج.

المناقشة

605 - أعربت الوفود عن تقديرها للولاية الهامة التي تضطلع بها إدارة شؤون السلامة والأمن بالأمانة العامة في ضمان سلامة وأمن جميع موظفي الأمم المتحدة والمندوبين وكبار الشخصيات والزوار الآخرين. وأكد أحد الوفود أن ما من أمر أهم من سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، الذين يخاطر الكثير منهم بحياتهم في ظل ظروف صعبة. وأشار إلى أن الإدارة تؤدي وظيفة حيوية في تمكين مقر الأمم المتحدة، بل وإلى حد أكبر في تمكين المكاتب الميدانية، من تنفيذ ولاياتها وبرامجها بفعالية، وغالبا ما يكون ذلك في بيئات تشغيلية شديدة الصعوبة والتعقيد. وفي هذا الصدد، أكد أحد الوفود أيضا على أهمية سلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم، لأن الحالة التي يواجهها أفراد حفظ السلام أصبحت أكثر تعقيدا وخطورة.

606 - وجرت الإحاطة علما مع التقدير بأن الإدارة ستواصل بذل جهودها بما يتماشى مع الأولويات المحددة في خطتها الاستراتيجية للفترة 2020-2022. وأكد أحد الوفود أن الإدارة شريك حاسم في تقديم المساعدة الإنسانية، لا سيما في البيئات غير الآمنة، وطلب تقديم توضيحات عن الإدارة في تيسير تحقيق أهداف الأمين العام المتصلة باتباع نهج الترابط الثلاثي إزاء الاستجابة للآزمات، الذي يتمثل في تحسين المواءمة بين الجهات الفاعلة في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام، وبذل جهود في ذلك الصدد لإقامة تكامل أكبر نحو تحقيق الأهداف المشتركة، واستخدام الموارد على نحو أكثر فعالية. وفي ما يتعلق بالعنف الجنساني، طُلب تقديم توضيحات عن الكيفية التي تتصدى بها استراتيجية الإدارة المتعلقة بالموارد البشرية، واستراتيجيتها للتعليم، وثقافتها التنظيمية العامة لموضوع منع العنف الجنسي ومكافحته.

607 - ولاحظ أحد الوفود أن العوامل الخارجية، فضلا عن أثر جائحة كوفيد-19، قد أكدت الحاجة إلى إدارة المخاطر داخل المنظمة. وذكر أن القيود التي واجهتها الإدارة في عام 2020 قد تكون أعاقَت تحقيق النتائج، وذكر على وجه الخصوص أن الجائحة قد عرقلت الأنشطة المقررة للإدارة وحدثت من قدرتها على ممارسة أنشطة الامتثال والرصد والرقابة. وأشار أيضا إلى أن الإدارة اضطرت إلى تقييد السفر وتخفيض قدرتها التشغيلية الاستراتيجية إلى الحد الأدنى.

608 - وأثنت عدة وفود على الجهود التي بذلتها الإدارة لإيجاد سبل مبتكرة لتعديل وتكييف عملها من أجل التصدي للجائحة، وشجعت الإدارة على تعميم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي تم استخلاصها من تلك التجربة. وطلب أحد الوفود تقديم توضيحات عن الآثار الأمنية المترتبة على الأثر المستمر للجائحة، وكذلك عن دور الإدارة في توزيع اللقاحات.

609 - وفي ما يتعلق بالتنسيق، أكد أحد الوفود على ضرورة أن تعمل إدارة شؤون السلامة والأمن، بالتعاون مع إدارة عمليات السلام والإدارات الأخرى ذات الصلة، على تعزيز سلامة وأمن أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة وعلى دعمهم في تصديهم للجائحة، وتمكينهم من الحصول على اللقاحات في مأمن من التهديدات التي تشكلها الأجهزة المتفجرة، وتعزيز قدرات من قبيل اكتساب المعلومات، والقدرات التحليلية، والإسعافات الأولية الأساسية، والإلمام بالحالة. وأوصى الوفد أيضا بأن تتسق إدارة شؤون السلامة والأمن مع الدول الأعضاء ومجموعة الأصدقاء المعنية بسلامة وأمن أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة.

610 - وأثنت أحد الوفود على الإدارة لاستمرار تركيزها على التميز العملياتي وعلى ضمان التحسين المستمر لعملياتها، بسبل منها بناء قوة عاملة متنوعة ومتقانية في عملها تتمتع بكفاءات ومهارات وخبرات

فعالة ومجدية واستخدماً البيانات لدفع عجلة الأداء إلى الأمام. وطُلب الحصول، في هذا الصدد، على معلومات عن التقدم الذي أحرزته الإدارة خلال العام الماضي.

611 - وثُوت بالجهود التي تبذلها الإدارة لزيادة التنوع، بما في ذلك تمثيل المرأة والأقليات والفئات الأخرى الممثلة تمثيلاً ناقصاً في الفئة الفنية والفئات العليا. وفي هذا الصدد، أوصى أحد الوفود بوضع نظام أقوى لتحديد المرشحين المؤهلين وتعيينهم وتنمية مهاراتهم وترقيتهم. وبناءً على ذلك، أعرب عن الترحيب بالتقييمات الذاتية المقررة في عام 2022 للاستراتيجية الجنسانية الخاصة بالإدارة ولسياسة نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن بشأن الترتيبات الأمنية المتعلقة بالأفراد المعيّنين محلياً. وأعرب أحد الوفود أيضاً عن تقديره للجهود المبذولة من أجل إيجاد قوة عاملة متنوعة شابة، يزداد فيها التمثيل الجغرافي العادل، وتُمثل فيها المرأة بدرجة أكبر بكثير، وتتعاكس فيها صورة الأشخاص الذين تخدمهم تلك القوة العاملة، وشجع الإدارة على بذل جهود حثيثة لتحقيق التمثيل الجغرافي العادل.

612 - ورحب عدد من الوفود بالعمل الذي جرى الاضطلاع به لتحسين توفير الدعم في مجال السلامة والأمن للأشخاص ذوي الإعاقة. وأُثني على العمل المتواصل الذي تقوم به الإدارة في ما يتعلق بتعميم إدماج منظور الإعاقة في عملياتها في سياق الجهود المبذولة على نطاق الأمانة العامة بشأن إدماج منظور الإعاقة واستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، كما أُثني على الخطة الرامية إلى تحسين ظروف وصول الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2022. وفي هذا الصدد، أعرب أحد الوفود عن رغبته في معرفة المزيد عن أثر تلك الجهود.

613 - وفي ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أشيد بالإدارة لتعاونها مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على استحداث منصة لأتمتة إصدار تصاريح الدخول إلى مباني الأمم المتحدة، ولخطتها الرامية إلى فرز أكثر فعالية للمشاركين في المناسبات من خلال قاعدة بيانات موحدة. وأوصى في هذا الصدد بزيادة التركيز في عام 2022 على التكنولوجيا وعلى تهديدات الأمن المعلوماتي. وطُلب توضيح مدى انخراط الإدارة في التخطيط للطوارئ المتعلقة بالمسائل الأمنية غير التقليدية، مثل الأمن المعلوماتي واستخدام الذكاء الاصطناعي كسلاح وأمن البيانات.

614 - وفي ما يتعلق بالمشاريع الفرعية، أشار أحد الوفود إلى أن تطبيق مقاييس أداء متسقة على مدى عدة فترات زمنية سيؤدي إلى تسليط الضوء على أهمية التدريب وعلى أهمية وجود مشاريع طويلة الأجل وترجمتها إلى أهداف ومنجزات مستهدفة ومعايير لقياس النتائج. ولوحظ في هذا الصدد أن بعض مقاييس الأداء فقط هي القابلة للقياس الكمي.

615 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، خدمات الأمن والسلامة، رحب أحد الوفود بإدراج تحسين دعم أمن وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة باعتباره النتيجة المقررة الجديدة للبرنامج الفرعي، ورحب كذلك باعتزام الإدارة إجراء تقييم أساسي في عام 2021. وفي ما يتعلق بالتقييم الأساسي، أثير سؤال عما إذا كانت الإدارة تعترف توسيع نطاق المشاورة لتشمل المندوبين الذين يترددون على مباني الأمم المتحدة.

616 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، العمليات الميدانية الإقليمية، رحب الوفد نفسه أيضاً بالنتيجة المقررة الجديدة لعام 2022، التي تسعى إلى جعل إدارة المخاطر الأمنية في الأمم المتحدة أكثر مرونة واستجابةً للآزمات الناشئة. وأشار إلى أن الإدارة قد صنفّت ضمن الدروس المستفادة المدة الزمنية التي يستغرقها إعداد وإقرار وثيقة من الوثائق المتعلقة بإدارة المخاطر الأمنية، وإلى أنها قد أعلنت عن اعتزامها

تتقيح تلك العملية. وبناء على ذلك، طُلبت معلومات عما إذا كان لدى الإدارة مؤشر مقياس أداء مبتكر لتبيان التقدم المحرز في ذلك الصدد.

617 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، الدعم العملياتي المتخصص، أثنى الوفد نفسه على العمل الذي قامت به الإدارة في تبسيط عرض البرنامج الفرعي، لا سيما في الجزء المتعلق بالاستراتيجية، وهو ما جعله أكثر قابلية للقراءة والفهم، وشجع الإدارة في الوقت نفسه على مواصلة جهودها الرامية إلى تبسيط العرض. وأعرب أيضاً عن التقدير للعمل الهام الذي تضطلع به الإدارة في تقديم خدمات الإسعاف الأولي العاطفي والمساندة النفسية لأفراد الأمم المتحدة في أعقاب الحوادث الخطيرة المبلغ عنها، والتي تضاعفت تقريباً في عام 2020 مقارنة بعام 2019. وفي هذا الصدد، طُلب توضيح ما إذا كانت الإدارة تتوقع استمرار الاتجاه التصاعدي في عامي 2021 و 2022، وتوضيح الكيفية التي يتعامل بها من يقدمون الدعم المذكور من الموظفين مع تزايد الاحتياجات. وتساءل أحد الوفود عما إذا كانت الإدارة هي الجهة المناسبة لتقديم هذه الخدمات نظراً لارتفاع مخاطر إلحاق ضرر شديد في حال عدم توافر مهيئين مدربين في هذا المجال.

الاستنتاجات والتوصيات

618 - أوصت اللجنة بأن تستعرض الجمعية العامة، في دورتها السادسة والسبعين، الخطة البرنامجية للبرنامج 28، السلامة والأمن، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".

باء - التقييم

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات

619 - نظرت اللجنة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (المكتب) عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (A/76/69).

620 - ولفت الرئيس الانتباه إلى بيان وكالة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية التي قدمت التقرير. وأدلى ممثل لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بملاحظات تمهيدية وردت، إلى جانب ممثلين عن إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، على الاستفسارات التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

621 - أعربت وفود عدة عن شكرها للمكتب على التقرير. ولاحظ أحدهم أن التقرير أثبت جدواه إذ قدم نظرة ثاقبة على عنصر هام من عناصر تنفيذ البرامج، مشيراً إلى أن التقييم حيوي لإدخال تحسين مستمر، واستخلاص الدروس وضمان تحقيق البرنامج نتائج موثوقة وذات مغزى.

622 - وطلب أحد الوفود إلى الأمين العام تنفيذ الولايات بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة وتحسين جودة العمل، مشيراً إلى أن تقييم أداء إدارات ومكاتب الأمانة العامة يتسم بأهمية حيوية.

- 623 - ورأى الوفد أن التقييمات المهنية ستساعد الأمانة العامة والدول الأعضاء على فهم مدى تحقيق المؤشرات النوعية والكمية ومدى نجاح الأمم المتحدة في تنفيذ ولاياتها.
- 624 - وأعرب عن القلق إزاء المبالغة في التشديد على التقييمات القائمة على المشاريع (الفقرتان 13 و 14)، واستوضح كيف يمكن للأمانة العامة أن تتأى عن هذه التقييمات وما هي الخطوات الإيجابية، إن وجدت، التي اتخذت في هذا الصدد.
- 625 - وأعرب الوفد عن تقديره لكون عملية الميزانية التي خضعت للإصلاح تركز بقدر أكبر على إظهار كيفية استخدام التقييمات لتحسين البرمجة. بيد أن الوفد أعرب عن قلقه من أن نصف المجبيين على استقصاء جهات الاتصال لم يتمكنوا من تحديد ما إذا كانت التقييمات قد أحدثت تغييرات إيجابية في كياناتهم (الفقرة 40) وطلب مزيداً من المعلومات عن مدى الإجراءات المتخذة من أجل الوصول إلى تلك الأجزاء من الأمانة العامة.
- 626 - وحظي إطلاق سياسة التقييم بالترحيب بوصفها عنصراً هاماً من عناصر مبادرات الإصلاح التي يضطلع بها الأمين العام. وجرى التتويه أيضاً بالتحسن المتواضع الذي شهدته بعض الكيانات في كيفية أدائها للتقييمات وبتحسن جودة التقارير عموماً.
- 627 - وأقرت وفود عدة باستمرار وجود فجوات وأوجه تفاوت كبيرة في جميع أنحاء الأمانة العامة، مشيرة إلى ضرورة تصحيح أوجه القصور الخطيرة.
- 628 - وجرى التأكيد على أهمية بناء القدرات داخل الإدارات، وأشار إلى التطوير الذي شهدته بعض القدرات في الماضي. وفي هذا الصدد، لوحظ أن الأمر لا يتعلق ببناء القدرات فحسب، بل أيضاً بإرساء ثقافة يحظى فيها التقييم بتقدير حقيقي من قبل مديري البرامج وقادتها. وجرى التأكيد أيضاً على ضرورة إرساء ثقافة إدخال تحسين مستمر تقوم على نهج قوي ومتسق للتقييم.
- 629 - ونوه أحد الوفود بأهمية ضمان تمتع موظفي كل إدارة ومكتب بمعارف وخبرات كافية في التقييم، ما من شأنه أن يحسّن تخطيط البرامج ويمكن أفرقة الإدارة من اتخاذ قرارات مدّدة إعداداً جيداً استناداً إلى نتائج التقييم. ولوحظ أيضاً أن اتباع هذا النهج قد يفضي إلى زيادة في الموارد التي تقدمها الدول الأعضاء.
- 630 - وأعرب أحد الوفود عن أمله في ألا تؤدي قرارات اللجنة إلى تعزيز دور التقييم ونتائجه في الأمانة العامة فحسب، بل أيضاً إلى تحسين الجودة في تنفيذ الولايات.

الاستنتاجات والتوصيات

- 631 - أثنت اللجنة على مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعمله الهادف إلى تحسين مساءلة الأمانة العامة وفعاليتها وكفاءتها.
- 632 - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء الاستنتاجات الواردة في التقرير بشأن أوجه القصور مثل ممارسة التقييم غير المتكافئ إلى حد كبير، وضعف استخدام التقييم ونظم التتبع، والافتقار الطويل الأمد إلى القدرة على التقييم، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام زيادة تغطية التقييم في أنحاء الأمانة العامة.

- 633 - وشددت اللجنة على أهمية التقييم وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام اتخاذ مزيد من الإجراءات لتعزيز دور التقييم بغية تحسين البرامج وتعزيز الأداء والمساءلة والشفافية والرقابة الداخلية.
- 634 - وأوصت اللجنة بأن تقرر الجمعية العامة النتائج والاستنتاجات والتوصيات، بما فيها تلك الواردة في الفقرات من 85 إلى 88 من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تعزيز دور التقييم وتطبيق استنتاجات التقييم في تصميم البرامج وتنفيذها وتوجيهاتها السياساتية.
- 635 - واختارت اللجنة التقييمات التالية للنظر فيها خلال دورتها الثانية والستين، في عام 2022:
- (أ) تقييم مكتب التنسيق الإنمائي في ما يتعلق باتساق إعداد برامج الأمم المتحدة على المستوى القطري دعماً للبلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (ب) تقييم البرنامج الفرعي 1 للجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي، والإدارة؛
- (ج) تقييم البرنامج الفرعي 3 للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي والنمو.
- 636 - واختارت اللجنة أيضاً التقييمات التالية لكي تنظر فيها الهيئة الحكومية الدولية ذات الصلة:
- (أ) إسهام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في سيادة القانون؛
- (ب) الدعم المقدم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال سيادة القانون والمؤسسات الأمنية؛
- (ج) الشؤون السياسية في عمليات حفظ السلام؛
- (د) المرأة والسلام والأمن.
- 637 - وأشارت اللجنة إلى قرار الجمعية العامة 234/37، الذي أنشأت بموجبه الجمعية استعراضات تجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ تقييمات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ولاحظت أن اللجنة ستتنظر، خلال دورتها الثانية والستين، في عام 2022، في الاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قُدمت في دورتها التاسعة والخمسين، في عام 2019، وفي التقييمات التالية:
- (أ) مكتب شؤون نزع السلاح؛
- (ب) إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات؛
- (ج) برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- (د) مكتب الشؤون القانونية؛
- (هـ) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛
- (و) إدارة التواصل العالمي؛
- (ز) مكتب إدارة الموارد البشرية (إدارة الشؤون الإدارية)؛

(ح) مكاتب الممثلات الخاصات للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والعنف الجنسي في حالات النزاع، والعنف ضد الأطفال.

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

638 - نظرت اللجنة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (E/AC.51/2021/2).

639 - ولفت الرئيس الانتباه إلى بيان وكالة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية الذي عرضت فيه التقرير. وقدم ممثل لمكتب خدمات الرقابة الداخلية ملاحظات استهلاكية وقام، مع ممثل لمكتب الممثلة السامية، بالرد على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

640 - رحبت الوفود بالتقرير وأعربت عن شكرها لمكتب خدمات الرقابة الداخلية عليه، وأعربت عن تقديرها للعمل الذي يضطلع به مكتب الممثلة السامية. وأشار أحد الوفود إلى أن الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير إيجابية وأن التوصيات تعالج مشاكل تثير قلقاً طفيفاً وقد قبلتها الإدارة العليا لمكتب الممثلة السامية. وقال الوفد إنه من دواعي الارتياح أن نرى هيكلاً ذا موارد محدودة مثل مكتب الممثلة السامية يتمكن من الوفاء بولايته، وهو أمر هام لأن حالة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تستحق الاهتمام الكامل من منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وسأل الوفد عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصية 5 الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وهي أنه ينبغي للمكتب التنفيذي للأمين العام أن يحدد الفرص المتاحة لزيادة عمل مكتب الممثلة السامية مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

641 - وأعرب أحد الوفود عن تشككه في بعض النتائج، حيث وصفها بأنها تتضارب مع الوقائع والبيانات. وأشار على سبيل المثال إلى ما ورد في الفقرة 48 من أن مكتب الممثلة السامية اعتمد على أموال خارجة عن الميزانية لتنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف، فذكر أن 52 في المائة من الموارد المخصصة لمكتب الممثلة السامية تقدم من الميزانية العادية. وفي ما يتعلق بالتوصية 4 لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، بشأن إدماج المنظور الجنساني وحقوق الإنسان في تقارير مكتب الممثلة العامة، رأى الوفد أن ذلك يشكل ازدواجية ويشير إلى تحيز، نظراً لأن هذه المسألة قد أدرجت بالفعل في برنامج مكتب الممثلة السامية.

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الذي يقدمه البرنامج 9 من خلال مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة التواصل العالمي

642 - نظرت اللجنة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (المكتب) عن تقييم دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الذي يقدمه البرنامج 9 من خلال مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي (E/AC.51/2021/4).

643 - ولفت الرئيس الانتباه إلى بيان وكالة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية التي قدمت التقرير. وردّ ممثلون عن المكتب ومكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

644 - أعرب عن التقدير للخلاصة الواردة في التقرير التي تشير إلى أن البرنامج 9، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لا يزال ذا صلة نظراً لقيمة البرنامج الفريدة في تيسير دعم تنمية أفريقيا. كما حظي بالترحيب الأسلوب المباشر الذي اتّبعه المكتب في تحديد التحديات الكبيرة وتقييم أهمية البرنامج وفعاليته وكفاءته في أداء ولايته.

645 - ولاحظ أحد الوفود أنه رغم وصف البرنامج بأنه وثيق الصلة بالتنسيق والدعم لتنمية أفريقيا، حُدث أوجه قصور في التقرير: فالبرنامج يفتقر إلى استراتيجية تنفيذ وآليات مساءلة ذات صلة لجعل أي استراتيجية ملائمة لهذا الغرض، وكذلك إلى استراتيجية متسقة من أجل الدعوة بشكل فعال؛ وقد وُضعت خطط عمل، لا سيما في مجال الدعوة، بمعزل عن الجهات المعنية الرئيسية؛ وأعاق غياب التخطيط والتنسيق المشتركين القدرة على الأداء في إطار وحدة العمل في الأمم المتحدة من خلال البرنامج؛ وكانت التقارير المطلوب تقديمها إلى الأمين العام محدودة الفائدة لصانعي القرار؛ وأبلغ عن التزامات إنمائية في غياب آلية لرصدها مع مرور الوقت؛ ولم يقدم المكتب عملاً تحليلياً ولا مشورة لتحسين اتساق الدعم المقدم للتنمية ولم يضطلع على نحو كامل بدوره بالتنسيق العالمي؛ وواجهت آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا عقبات على الصعيد الإقليمي بسبب مسائل منهجية قائمة منذ أمد بعيد، منها عدم وضوح أساليب المساءلة عن النتائج، وضعف التأييد من جانب الجهات المعنية، ومحدودية قدرة أجهزة الاتحاد الأفريقي ووكالاته على توجيه عمل الأمم المتحدة. واعتبر وفد آخر أن التحديات المبينة في التقييم يمكن حلها بقصر نطاق البرنامج على ولايته الأساسية المبينة في قرار الجمعية العامة 7/57، أي التركيز على دعم تنمية أفريقيا عوض التركيز على مفاهيم غير واضحة مثل "الصلة بين السلام والأمن والتنمية".

646 - ولاحظ أحد الوفود أن عمل المكتب قد ركز على الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأن القيام، بعد 20 سنة، بوضع خطة عام 2063 التي اعتبرت أكثر شمولاً، يعني أن إجراء تحول في التركيز يمكن أن يحسن نوعية وجوهر التعاون بين المكتب والكيانات الأفريقية.

647 - ورغم صدور أربع توصيات بالغة الأهمية نتيجة للاستنتاجات التي جرى التوصل إليها والتي قبل بها جميعها مدير البرنامج، فإن درجة تناولها اعتُبرت غير واضحة، ما ألقى ظلالاً من الشك على مدى ما يحققه البرنامج 9 من قيمة فريدة لتنسيق ودعم تنمية أفريقيا. وطُرحت أيضاً أسئلة عن السبب في عدم تمكن خطي الدفاع الأولين للمنظمة، أي تقديم الخدمات للمنظمة وإدارة المخاطر الداخلية، من كشف أوجه القصور ولماذا لم يظهر الافتقار الواضح إلى اتساق الخدمات المقدمة من خلال البرنامج 9 والمكتب إلا من خلال مراجعة داخلية للحسابات.

648 - وأعرب عن التأييد للدور الاستراتيجي للمكتب بوصفه نقطة دخول مؤسسات الاتحاد الأفريقي، ولا سيما وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، إلى منظومة الأمم المتحدة. وسلط الضوء على ضرورة زيادة العمل الفعال مع الدول الأفريقية الأعضاء لجمع تعليقاتها. ولاحظ أحد الوفود أنه، بناء على التوصية الصادرة عن اللجنة في دورتها الستين بتعزيز علاقتها مع مجموعة من السفراء الأفارقة، حسّن المكتب تعاونه مع مجموعة

الدول الأفريقية، وإن كان ذلك على أساس كل حالة على حدة. وأشار إلى أن اتباع نهج أكثر تقليدية في العمل مع ممثلي الدول الأعضاء الأفريقية، بما في ذلك خطة محددة للأنشطة، على سبيل المثال، سيكون مفيداً.

649 - ومع أن المسائل المتصلة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تدخل ضمن ولاية اللجنة، فقد التمس أحد الوفود توضيحات بشأن الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف للمكتب لعام 2022 ورحب بالتغييرات الهيكلية وبتزايد الوحدات من خمس في عام 2021 إلى سبع في عام 2022، معرباً عن أسفه لأن المكتب ظل على حاله من الناحية النوعية، حيث ظل مجمل عدد الوظائف ورتبتها على حاله من دون تغيير أساسي. ولاحظ الوفد أيضاً أن أهمية العمل مع الشباب لم تنعكس بشكل كاف في المنجزات المستهدفة والأنشطة لعام 2022.

الاستنتاجات والتوصيات

650 - أوصت اللجنة بأن تقرر الجمعية العامة التوصيات الواردة في الفقرات من 63 إلى 70 من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تقييم دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الذي يقدمه البرنامج 9 من خلال مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي.

651 - ونوهت اللجنة مع التقدير بتنشيط فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام مواصلة تعزيز تلك الآلية وجعلها ضامنة لمبدأ "توحيد الأداء" للقارة الأفريقية.

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

652 - نظرت اللجنة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/AC.51/2021/5).

653 - ووجه الرئيس الانتباه إلى بيان وكالة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية التي عرضت التقرير. وقدم ممثل عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ملاحظات تمهيدية، وقام، إلى جانب الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية وكبير الاقتصاديين، بالردّ على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

654 - أعربت الوفود عن تقديرها للتقرير والتوصيات المقدمة فيه ولقبول الإدارة بتلك التوصيات وعملها على تنفيذها. ولاحظ أحد الوفود أن هذه التوصيات توفر إرشادات جيدة لتعزيز تنفيذ الإدارة لولايتها وإدارتها الداخلية. وأعرب عن التقدير للفرصة المتاحة للاستفادة من النتائج من أجل تحديد المجالات التي تتطلب على إمكانية التحسين في المستقبل. وفي هذا الصدد، سأل أحد الوفود ما إذا كان يمكن استخدام التوصيات للاسترشاد بها في الميزانية البرنامجية المقترحة الحالية أو ما إذا كانت ستوفر للإدارة مزيداً من الفرص من أجل تحسين عملها.

655 - وأعربت الوفود أيضاً عن تقديرها للإدارة وعملها، بما في ذلك قيمتها المضافة الفريدة بوصفها جهة تعقد اجتماعات على الصعيد العالمي بشأن قضايا التنمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وبوصفها

جهة فكرية رائدة بشأن قضايا الرئيسية في مجال السياسات العالمية، فضلا عن دورها في سياق دعم الجهود الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030.

656 - ولاحظت الوفود أهمية التخطيط الاستراتيجي وسلطات الضوء على القلق إزاء النتيجة المتعلقة بضرورة أن تبذل الإدارة المزيد من الجهود لتعزيز قدرتها على صياغة استراتيجيتها. وبالإشارة إلى الفقرة 40 من التقرير، سأل أحد الوفود عن كيفية تصدي الإدارة للتحدي المتصل بالتخطيط الاستراتيجي، وكيف يجري تنفيذ التوصية المرتبطة به (التوصية 1، الواردة في الفقرة 64 من التقرير).

657 - ولاحظ بعض الوفود أهمية المسائل التي أثرت في التقرير في ما يتعلق بالاتساق الداخلي وطلب هذه الوفود مزيدا من المعلومات عن العمل الذي سيقفل إدخال تحسينات في هذا المجال. وأشار أحد الوفود إلى اتفاقه في الرأي مع ما جاء في التوصية المتعلقة بتعزيز أوجه الترابط الداخلية في المجالات الوظيفية الثلاثة وهي الدعم الحكومي الدولي، والبحوث والتحليلات، ودعم تنمية القدرات من أجل تحسين التخطيط الاستراتيجي الشامل ورصد البرامج وتقييمها.

658 - وأشار أحد الوفود إلى الحاجة الشديدة والضرورة الملحة المرتبطتين بالدور الفريد الذي تؤديه الإدارة في دعم التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 وعقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن الإجراءات اللازمة لمكافحة الآثار السلبية المترتبة على جائحة كوفيد-19 وتعزيز الانتعاش والنمو الاقتصاديين المستدامين والشاملين.

الاستنتاجات والتوصيات

659 - أوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن تقرر الجمعية العامة نتائج التقييم، والاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

660 - وأقرت اللجنة بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية سَلَمَ، في التقرير، بالدور الفريد الذي تؤديه الإدارة بوصفها جهة تعقد اجتماعات على الصعيد العالمي بشأن تقديم الدعم الفعال للتقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء نحو تحقيق خطة عام 2030، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة الأمين العام على مواصلة بذل الجهود في هذا الصدد.

661 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام مواصلة دعم تنفيذ خطة عام 2030 وعقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومتابعة تنفيذ توصياتها.

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تفتيش وظيفة التقييم لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)

662 - نظرت اللجنة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن وظيفة التقييم في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) (E/AC.51/2021/7).

663 - ووجه الرئيس الانتباه إلى بيان وكالة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية الذي عُرض فيه التقرير. وأجاب ممثل أو ممثلة مكتب خدمات الرقابة الداخلية، إلى جانب ممثلين وممثلات عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على الأسئلة التي طُرِحت في أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

664 - أعربت الوفود عن شكرها مكتب خدمات الرقابة الداخلية على تقريره المتسم بالإحاطة والمهنية، وللفرصة المتاحة لمعرفة كيف عدّلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وظيفة التقييم فيها بمرور الوقت، بما في ذلك تكييف تنظيمها الهيكلي بما يتوافق والهيكل الإقليمي الجديد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بغية تحسين فعالية الكيان والنتائج المحققة في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

665 - وطلب الحصول على معلومات عن تنفيذ التوصيات الأربع الهامة التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، على النحو المذكور في الفقرات من 108 إلى 113 من التقرير، بما في ذلك التوصيات التي نُفذت حتى تاريخه. واستفسر أحد الوفود عن التوصية 3 المنقحة اللاحقة، التي كانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد قبلتها جزئياً. وأشار الوفد إلى أن استقلال دائرة التقييم المستقل التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أمر غير مشكوك فيه، لكن قد تكون هناك مشكلات تتعلق بتضارب المصالح، لا سيما بالنسبة للمبادرات الكبرى الممولة من الجهات المانحة.

666 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده الميزانية البرنامجية المقترحة للكيان ولاحظ أهمية عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تحقيق النتائج في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الاستنتاجات والتوصيات

667 - أحاطت اللجنة علماً بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية وتوصياته الأربع الهامة بشأن وظيفة التقييم في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ولاحظت اللجنة أن لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة سياسة تقييم لائقة وعالية الجودة، لكن تلك السياسة تحتاج إلى تحديث. ولاحظت اللجنة مع التقدير أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد نفذت بالفعل، من خلال سياسة التقييم المنقحة لعام 2020 الخاصة بها، التوصية المتعلقة بالحاجة إلى سياسة تقييم محدثة تعكس الهيكل التنظيمي الحالي لوظيفة التقييم والأولويات التنظيمية.

668 - وأوصت اللجنة بأن تقرر الجمعية العامة التوصيات الواردة في الفقرتين 110 و 113 من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تفتيش وظيفة التقييم في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وكذلك التوصية المنقحة الواردة في المرفق الثاني لذلك التقرير.

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

669 - نظرت اللجنة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/AC.51/2021/6).

670 - ولفت الرئيس الانتباه إلى بيان وكيمة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية التي قدمت التقرير. وردّ ممثل لمكتب خدمات الرقابة الداخلية وممثل للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة على الأسئلة التي طرحتها اللجنة خلال نظرها في التقرير.

المناقشة

671 - أعرب أحد الوفود عن ارتياحه للتحسن الواضح في تقارير مراجعة الحسابات والتقييم التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، والتي أتاحت معلومات ذات صلة لمداوالات اللجنة، وشدد على أهمية وجود نظام داخلي موثوق به للرصد والتقييم في المنظمة.

672 - وأعرب الوفد نفسه عن تقديره للاستنتاجات والسرد الواردين في التقرير، ولا سيما بشأن جدوى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وكفاءته وفعاليته، وكذلك للميزة النسبية التي يتمتع بها هذا المكتب في التصدي للجريمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع. غير أن الوفد أعرب عن قلقه إزاء وجود ثقافة على درجة عالية من البيروقراطية والمركزية أدت إلى قيود إدارية، وحدت من المرونة وقيدت التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وفي معرض الإشارة إلى أهمية التخطيط التنظيمي، طلب الوفد إلى هذا المكتب توضيح كيف يعزّز تعزيز عمليات تخطيطه الاستراتيجي.

673 - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء مضمون الفقرتين 23 و 44 من التقرير واللغة المستخدمة فيهما، مؤكداً وجود توافق بين عمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وأولويات حكومة الوفد. وأوضح الوفد أن التعاون جرى على مستويات مختلفة بإرشاد من لجنة توجيهية. وعلاوة على ذلك، وفي ما يتعلق بالتأكيد أن المكتب القطري كان مضطراً إلى التركيز على برامج مكافحة الإرهاب، شدد الوفد على أن الولاية الأساسية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة هي مكافحة الاتجار بالمخدرات، في حين أن العمل في مجال مكافحة الإرهاب هو جانب رئيسي من عمل هذا المكتب الذي استفاد منه بلده.

674 - ولاحظ أحد الوفود تعليق المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بأن التوصيات المتعلقة بالاستراتيجية الشاملة ونموذج عمله قد تجاوزا على ما يبدو النطاق الأولي للتقييم. وأعرب الوفد عن عدم اقتناعه بالتوصية 2، مشيراً إلى أن العناصر المذكورة في الفقرة 27، مثل الاستقرار السياسي والإرادة السياسية، ومرحلة التنمية وقدرة البلدان، والمعايير الثقافية، والثقة والتسويق والتعاون، والتماسك في البرمجة والتمويل، تشمل جوانب خارجية وداخلية على حد سواء، وأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لم يأخذ في الاعتبار على ما يبدو الجوانب الخارجية التي يمكن أن تعزز الخطة الاستراتيجية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وفي هذا الصدد، أكد الوفد مجدداً على ضرورة أن يقوم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بعمله بما ينسجم مع مبدأ احترام الظروف الوطنية والمتطلبات المحددة للدولة الطالبة أو البلد المضيف.

675 - ولاحظ عدد من الوفود أنه ينبغي للغة المستخدمة في التقرير في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والنهج القائمة على حقوق الإنسان في إطار برامج المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن تكون اللغة التي وافقت عليها واعتمدتها الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة.

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام

676 - نظرت اللجنة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام (E/AC.51/2021/3).

677 - ووجه الرئيس الانتباه إلى بيان وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية الذي عرضت فيه التقرير. وأجاب ممثلو مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

678 - رحبت الوفود بالتقرير وأعربت عن شكرها لمكتب خدمات الرقابة الداخلية على إعداده. ورحب أحد الوفود بالتحليل الإيجابي لعمل الإدارة في مجال منع نشوب النزاعات، وأشار في الوقت نفسه إلى الاستنتاجات التي أبرزت المجالات القابلة للتحسين. وأشار الوفد نفسه إلى فوائد اتباع نهج متكامل، على النحو الذي أبرزه التقرير. ونظرا للتحديات التي يثيرها التكامل، طُلب من الإدارة أن تعرض وجهات نظرها بشأن الملاحظة التي أبدتها مكتب خدمات الرقابة الداخلية بخصوص عدم المساواة في التكامل بين الشعب الإقليمية، وكذلك مع إدارة عمليات السلام، والخطوات التي يجري اتخاذها لمعالجة هذه المسألة. وطُلب تقديم معلومات عن السبل التي تتوي الإدارة اتباعها لخلق الثقافة الصحيحة.

679 - وأعرب عن تأييد التوصية 2 المتصلة بإنشاء آلية تتيح للموظفين التعبير عن وجهات نظر مختلفة بشأن التحليلات السياسية دون الكشف عن هويتهم. وأبرز أحد الوفود أهمية هذه الآلية في إتاحة الفرصة للموظفين للتعبير عن وجهات نظرهم. وفي المقابل، أعرب وفد آخر عن قلقه، متسائلا عما إذا كانت هذه الآلية ستؤثر على عملية صنع القرار. وقال الوفد نفسه إن الأمانة العامة ليست أكاديمية للآراء الشخصية، بل هي منظمة مسؤولة أمام جميع الدول الأعضاء؛ ويتحمل جميع الموظفين مسؤولية تضامنية عن المنظمة، كما يتحملون مسؤولية فردية. وسأل الوفد عن عملية ضمان الشفافية والمساءلة فيما يتصل بهذه الآلية. وسألت وفود أخرى عن مبرر عدم الكشف عن الهوية حين استخدام الآلية.

الفصل الثالث

مسائل التنسيق

ألف - التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2020

680 - نظرت اللجنة في التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2020 (E/2021/47).

681 - ووجه الرئيس الانتباه إلى بيان أمينة مجلس الرؤساء التنفيذيين ومديرة أمانة المجلس الذي قدّمت به التقرير. وردّت أمينة المجلس على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

682 - أعربت الوفود عن تقديرها لعمل مجلس الرؤساء التنفيذيين وآلياته الفرعيتين، اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، على النحو المفصل في التقرير. وأُثني على المجلس لما بذله من جهود شديدة التنوع لكفالة اتباع نهج أكثر تماسكا واتساقا حيال المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة، وللتشجيع على خلق ثقافة أكثر تركيزا على النتائج على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة خلال العام المنصرم. واعتُبر أن المجلس عنصرٌ أساسي لإبقاء المنظومة مواكبة للعصر وجعلها ملائمة للغرض المنشود منها، كما اعتُبر أنه آلية تتيح تفعيل واستخدام أفضل الممارسات وتوليد أوجه التأزر على نطاق المنظومة. وأقرّ بدور آليات المجلس في تعزيز اتساق السياسات والإدارة من أجل زيادة فعالية وكفاءة أنشطة المنظومة في وقت يتعيّن على المجلس توحيد وتنسيق الاستجابة المؤسسية لجائحة كوفيد-19.

683 - وأكد أحد الوفود على أهمية أن يواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين ورئيسه الاضطلاع بالمهام الموكلة إلهما من الدول الأعضاء لوضع نهج متوازن ومركزي لتنفيذ الولايات المسندة. ودُكر أن تنفيذ قرارات لا يوجد اتفاق عليها بين الدول الأعضاء أمرٌ ينتقص من مرجعية المجلس. وأعرب عن الأمل في أن توجه قرارات اللجنة المجلس صوب العمل بشكل منحصّر تماما ضمن حدود ولاياته الحالية، ومن ثم تعزيز دوره بشكل كبير، وهو ما يضمن الحصول على دعم شامل وقوي من جميع الدول الأعضاء.

684 - ولزيادة فعالية أنشطة منظومة الأمم المتحدة وكفاءتها وتحسين أدائها وزيادة خضوعها للمساءلة والرقابة الداخلية، أوصي بأن يواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين الاضطلاع بالدور المسند إليه بحكم ولايته في تعزيز التنسيق على نطاق المنظومة دعما للولايات الحكومية الدولية. وعلاوة على ذلك، شجّع المجلس على الاضطلاع بمزيد من العمل لتعزيز الابتكار والاعتراف المتبادل ومواءمة السياسات والممارسات الإدارية، وذلك انطلاقا من أن هذه الجهود تساعد على ضمان إيجاد منظومة أكثر فعالية وكفاءة تكون أكثر تركيزا وأفضل تجهيزا لتحقيق النتائج للأشخاص المستفيدين من خدماتها على الصعيد العالمي.

685 - ورحبت الوفود بالأولوية التي أولاها مجلس الرؤساء التنفيذيين للاستجابة للتحديات غير المسبوقة التي طرحتها الجائحة. وقد برهنت منظومة الأمم المتحدة بشكل واضح على ما يمكن تحقيقه من خلال استجابة منسقة. وعلى وجه الخصوص، أعرب عن التقدير للعمل الذي تقوده اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى من خلال شبكتها لضمان استمرارية تصريف الأعمال أثناء الجائحة ووضع مبادئ وتدابير وسياسات

ومبادئ توجيهية إدارية مشتركة دعماً للاستجابة لتفشي الجائحة. وطلب إلى أمانة المجلس أن تقدم تفاصيل عن التدابير التي تم وضعها واتخاذها في مجالات إدارة الموارد البشرية والمشتريات وغيرها من المهام العملية، وأن تصف ما أحدثته المجموعة المشتركة من المبادئ والتدابير والسياسات والمبادئ التوجيهية الإدارية من تأثير على قدرة المنظومة على التصدي للجائحة.

686 - وجرى التشديد على ما أحدثته الجائحة من تأثير سلبي على فرص تحقيق خطة عام 2030 وتحقيق التنمية العالمية. وبناء على ذلك، أوصى أحد الوفود بأن يواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين وضع التنمية في صدارة أولويات جهوده المستقبلية في مجال التنسيق، وأن يوحد جهود أعضاء المجلس للعمل بشكل مشترك على النهوض بخطة عام 2030. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن اتباع نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" بصورة أكثر تكاملاً وتناغماً وتماسكاً هو مطلب حيوي إذا ما أريد للمنظومة أن تستجيب للتحديات المترابطة التي يواجهها العالم، مثل كوفيد-19 وأزمة المناخ، وأن تلبي طموحات خطة عام 2030. وفي هذا السياق، التمس الكشف عن النقاط الرئيسية المدرجة في جدول أعمال المجلس لعام 2021، وذلك لأن الحالة المتعلقة بالجائحة آخذة في التطور وينبغي تصميم جهود الانتعاش بالشكل الملائم.

687 - وطُرح تساؤل بخصوص ترتيب العناصر الواردة في الفقرة 5 من التقرير، التي ورد فيها أن جائحة كوفيد-19 قد "أنشأت أخطاراً جسيمة على حقوق الإنسان والحوكمة العالمية والأخلاق والتعاون الدولي"، حيث رأى أحد الوفود أن الأخرى هو أن يكون التركيز الرئيسي منصباً على الخطر الذي يتعرض له التعاون الدولي. وطلب إلى أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين أن تقدم تفاصيل عن مفهومي "تعددية الأطراف" (الفقرتان 8 و 9) و "الاتفاق العالمي الجديد" (الفقرة 11)، وأن تقدّم لمحة عامة عما هو متوقع في هذين السياقين. وعلاوة على ذلك، تساءل أحد الوفود عن السبب وراء تسليط الضوء على نماذج حقوق الملكية الفكرية ضمن الإطار المتعلق بجائحة كوفيد-19 في الفقرة 12.

688 - وفي ما يتعلق بالبيانات، جرى الترحيب بعمل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى فيما يتصل بمعايير بيانات الأمم المتحدة لأغراض الإبلاغ المالي على نطاق المنظومة ("مكعب البيانات") لإتاحة المجال لإرساء ثقافة قائمة على النتائج، ولتحسين الأداء على صعيد توافر البيانات الآنية الموثوقة القابلة للتحقق والمقارنة على مستويي المنظومة والكيانات لأغراض اتخاذ القرارات. وسألت الوفود عن آخر التطورات في مجال العمل هذا، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ المعايير ومدى إسهام المعايير في تحقيق توافر المعلومات المفصلة عن استخدام الموارد من أجل تحقيق الأهداف المقررة. وبالإضافة إلى ذلك، طُرح سؤال عما إذا كانت اللجنة الإحصائية قد نظرت في خريطة الطريق على نطاق المنظومة من أجل ابتكار بيانات وإحصاءات الأمم المتحدة (CEB/2020/1/Add.1).

689 - وفي معرض الإشارة إلى الفقرة 32، التي تتناول العملية المتصلة بالتنسيق والتعاون فيما يتصل بالنقدية على نطاق منظومة الأمم المتحدة التي وضعها الفريق العامل المعني بخدمات الخزنة المشتركة التابع لشبكة المالية والميزانية بمجلس الرؤساء التنفيذيين للحيلولة دون سدّ القنوات المصرفية بسبب الجائحة ولدعم إنشاء "قناة تعاونية واحدة" طارئة لضمان تدفق الأموال إلى البلدان التي تمثل "بؤراً ساخنة" محتملة، لاحظ أحد الوفود عدم احتواء التقرير على أي إشارة إلى التدابير الانفرادية التي تتخذها الدول الأعضاء والتي تسدّ القنوات التي تحصل البلدان من خلالها على التحويلات المالية من أجل توفير اللقاحات.

690 - وفي ما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، طُلب مزيد من المعلومات عن آخر التطورات. وطُلب توضيح ما إذا كان هناك تكرار في التقرير في كل من الفرع الرابع، الذي يتناول النهوض بخطة الأمم المتحدة المعيارية بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، والفقرة 51، بشأن الفريق العامل المعني بالذكاء الاصطناعي، وهو ما سبق أن سُلط عليه الضوء في الفرع الخامس، الذي يتناول الابتكار في أساليب عمل منظومة الأمم المتحدة.

691 - وطلب أحد الوفود المساعدة في فهم الشكل الثالث من التقرير، الذي يقدّم توضيحاً للديناميات الأساسية والمخاطر الرئيسية في حالة وقوع أزمة محتملة، حيث يجري إيضاح مفهوم التفكير النظمي كما ورد في الإطار التحليلي لمجلس الرؤساء التنفيذيين المتعلق بالمخاطر والقدرة على الصمود (CEB/2017/6، المرفق الثالث). وأعرب عن تفضيل وصف المفهوم بواسطة سرد مكتوب. وسأل وفد آخر عما إذا كان يجري استخدام الإطار من قبل مديري البرامج في المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين.

692 - وفي سياق مواءمة السياسات والممارسات الإدارية، لوحظ أن 21 رئيساً تنفيذياً وقّعوا على بيان الاعتراف المتبادل، كما هو مشار إليه في الفقرة 52 من التقرير. وطلب أحد الوفود تحديد الرؤساء التنفيذيين الذين لم يوقعوا بعد، وعن الأسباب التي منعتهم من التوقيع.

693 - وأشار أحد الوفود إلى الفقرة 53 من التقرير ملاحظاً أن اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى مستمرة في استكشاف المزيد من الفرص للشراء التعاوني تحت مظلة بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات، ومن خلال مبادرات أخرى. وفي هذا الصدد، طُرح سؤال عما إذا كانت هناك خطط للترويج لمبادئ جديدة في مجال المشتريات إلى جانب المبادئ الواردة في النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

694 - وأعرب عن التقدير للتقدم الذي أحرزته فرقة العمل المتعددة الوظائف المعنية بإدارة المخاطر التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، والذي سُلط عليه الضوء في الفقرتين 55 و 56. وطُلب إلى أمينة مجلس الرؤساء التنفيذيين تقديم تفاصيل عن النموذج المرجعي لنضج إدارة المخاطر، وعن الورقات التوجيهية التي أعدتها فرقة العمل. وطُرح سؤال أيضاً عن دور المنتدى الجديد لإدارة المخاطر على صعد تبادل المعارف وإقامة شبكات التواصل وإعداد المواد الإضافية في مجال العمل هذا.

695 - ولاحظت الوفود مع التقدير الجهود التي يبذلها مجلس الرؤساء التنفيذيين لتعزيز تعدد اللغات باعتباره قيمة أساسية. وجرى التنويه على وجه الخصوص بالتزام المجلس بمواصلة التفاعل مع جهات التنسيق المعنية بتعدد اللغات في منظمات الأمم المتحدة دعماً لعمل منسق شؤون تعدد اللغات. وجرى أيضاً الترحيب بالمساعدة التي قدمتها أمانة المجلس إلى منسق شؤون تعدد اللغات من أجل التوصل إلى نهج منسق إزاء تعدد اللغات في جميع المنظمات الأعضاء في المجلس، وذلك من خلال صفحة شبكية مخصصة، ومن خلال تبادل السياسات والأدوات على نطاق الأمم المتحدة، كما جرى الترحيب بمساهمة أمانة المجلس في استعراض وحدة التفتيش المشتركة للحالة على صعيد تنفيذ تعدد اللغات على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

696 - وأعرب عن التقدير للجهود التي يبذلها مجلس الرؤساء التنفيذيين لتحسين الشفافية والمساءلة، مع الإشادة على وجه التحديد بعمل أمانة المجلس لتحديث موقع المجلس على شبكة الإنترنت (<https://unsceb.org>). ولاحظ أحد الوفود أن الموقع الشبكي ما زال يمثل مصدراً قيماً للمعلومات المتعلقة

بالتحويل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وأعرب عن دهشته لعدم إدراك العديد من الدول الأعضاء والمنظمات الخارجية أن ذلك الموقع هو المرجع المعتمد للإحصاءات المشتركة بين مؤسسات المنظومة. وفي هذا السياق، وُجّه سؤال إلى أمانة المجلس بخصوص ما إذا كان هناك مزيد من العمل الذي يمكن القيام به لإنهاء الوعي بتوافر الإحصاءات.

697 - وفي معرض الإشارة إلى الفقرة 62 من التقرير، قال أحد الوفود إن عمليات الجمع الدوري للبيانات التي تغطي كامل نطاق المنظومة التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بخصوص التعيينات والوظائف الشاغرة من خلال منصة إدارة البيانات التابعة لأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين هي مبادرة جيدة، وإن البيانات مهمة لممارسة رصد الحالة دعماً لهدف تحسين وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة. بيد أنه جرى الإعراب عن القلق لأن نطاق جمع البيانات مقتصر على البيانات ذات الصلة بالجانب الجنساني، وأن التقرير لا يتضمن أي إشارات إلى رصد البيانات المتعلقة بالتمثيل الجغرافي.

698 - وأثني على العمل الهام الذي تقوم به فرقة العمل التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين والمعنية بالتصدي للتحرش الجنسي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتعزيز أنشطة الوقاية والاستجابة التي تركز على الضحايا، وتعزيز بيئة عمل مأمونة تتسم بالمساواة والشمول على كامل نطاق المنظومة. وكرّر أحد الوفود تأكيد دعمه القوي للجهود الرامية إلى ضمان عدم التسامح مطلقاً إزاء التحرش الجنسي. وطُرح استفسار عن حالة دليل التحقيق في شكاوى التحرش الجنسي، الذي كان من المقرر، وفقاً للفقرة 64 من التقرير، تعميمه في عام 2021. كما طُلبت معلومات عن أنشطة التوعية التي تضطلع بها فرقة العمل لإطلاع الدول الأعضاء على آخر أنشطتها.

699 - وأعرب عن التقدير للجهود المبذولة في إطار المشروع المشترك التمويل على نطاق المنظومة بشأن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لإدامة الامتثال للمعايير.

الاستنتاجات والتوصيات

700 - لاحظت اللجنة مع التقدير الجهود التي يبذلها مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجنتيه الرفيعة المستوى من أجل تعزيز التنسيق على نطاق المنظومة دعماً لتنفيذ خطة عام 2030.

701 - وكررت اللجنة توصياتها بأن توجّه الجمعية العامة انتباه الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى ما يلي:

(أ) ضرورة كفالة أن تكون أنشطة المجلس ومبادراته، بما في ذلك ما يتصل منها بالاتساق على نطاق المنظومة، متوائمة مع الولايات الحكومية الدولية؛

(ب) ضرورة كفالة أن تظل تدابير اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى متوائمة مع الإطار التشريعي القائم للأمم المتحدة.

702 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يستمر في بذل جهوده الرامية إلى تعزيز إدارة المخاطر والضوابط الداخلية بغية تحسين الشفافية والأداء والمساءلة وإدارة المخاطر على نطاق المنظومة.

703 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفتها رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يستمر في تشجيع اتباع نهج منسق إزاء تعدد اللغات، الذي يمثل إحدى القيم الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

704 - وأوصت اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علماً بالتقرير الاستعراضي السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لعام 2020 (E/2021/47).

باء - دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

705 - نظرت اللجنة في تقرير الأمين العام عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2021/8).

706 - أثار الرئيس انتباه اللجنة إلى بيان وكالة الأمين العام ومستشارته الخاصة لشؤون أفريقيا الذي عُرض فيه التقرير. وعرضت التقرير أيضا وكالة الأمين العام ومستشارته الخاصة لشؤون أفريقيا. ولم تجر أي مناقشة للتقرير.

الاستنتاجات والتوصيات

707 - أحاطت اللجنة علماً بتقرير الأمين العام عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

708 - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بتأييد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرات من 68 إلى 72 من تقرير الأمين العام.

709 - ورحبت اللجنة باللمحة العامة الزاخرة بالمعلومات عن الاستجابة الشاملة لجائحة كوفيد-19 في أفريقيا، بنهجها الثلاثي الركائز (الصحة والشؤون الإنسانية والجوانب الاجتماعية والاقتصادية)، الذي يمكن من مواجهة آثار الجائحة الطويلة الأجل ويراعي التركيز على التنمية.

710 - ورحبت اللجنة بالجهود المتواصلة المبذولة من أجل تعزيز تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة واتساقها في أفريقيا، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا على المضي في تعزيز تعاونه مع كيانات الأمم المتحدة الإنمائية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، على دعم البلدان الأفريقية في التصدي للتحديات التي طرحتها جائحة كوفيد-19 من أجل تحقيق انتعاش مستدام ومرن وشامل للجميع فيما بعد الجائحة، ومن أجل إعادة البناء بشكل أفضل.

الفصل الرابع

تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة

استعراض التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

711 - نظرت اللجنة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" (A/75/874 و JIU/REP/2020/4 و JIU/REP/2020/4/Corr.1) وتعليقات الأمانة العامة عليه (A/75/874/Add.1).

712 - ووجه الرئيس الانتباه إلى بيان رئيس ومفتش الوحدة، خورخيه فلوريس كاييخاس، الذي عرض التقرير. وردّ رئيس ومفتش الوحدة على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

713 - أعرب عن التقدير لعمل وحدة التفتيش المشتركة وتقريرها. وأشار أحد الوفود إلى أن عدة سنوات قد مرت على النظر في آخر تقرير من تقارير الوحدة، ودعا إلى النظر في المزيد من التقارير في الدورات المقبلة.

714 - وأعرب أيضا عن التقدير لتأييد الأمانة العامة للتوصيات، التي قبلت إما جزئيا أو كليا. والتّمسّ توضيح بشأن الأساس المنطقي للتوصية 3 المتصلة بوضع خطة لإدارة التغيير، بما في ذلك ما إذا كان التأييد الجزئي لها نابعا من أن التقرير، بما يشمل التوصيات، كان قد صدر في عام 2019 قبل صدور التعليقات عليه في عام 2021، وهي الفترة التي شهدت الاضطلاع بأعمال في هذا المجال.

الاستنتاجات والتوصيات

715 - أحاطت اللجنة علما مع التقدير بتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن استعراض التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي أجرته الوحدة، وأوصت بأن تقرر الجمعية العامة التوصيات الأربع الواردة فيه وتطلب إلى الأمين العام أن يكفل تنفيذها في الوقت المناسب وعلى نحو كامل.

الفصل الخامس

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والستين للجنة

716 - وفقاً للفقرة 2 (هـ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1979/41، والفقرة 2 من قرار الجمعية العامة 34/50، تقدم اللجنة إلى المجلس وإلى الجمعية جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والستين، مشفوعاً بالوثائق المطلوبة، ليقوما باستعراضه.

717 - وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد طلب إلى الأمين العام في مقرره 163/1983 أن يعرض على الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، قبل أن تتخذ قراراتها، أي طلب للوثائق يتجاوز قدرة الأمانة العامة على إعداد هذه الوثائق وتجهيزها في الوقت المحدد وفي حدود مواردها المعتمدة، وأن يوجه انتباه الهيئات الحكومية الدولية إلى المجالات التي يحتمل أن تحدث فيها ازدواجية في إعداد الوثائق و/أو قد توجد فيها فرص لدمج أو توحيد الوثائق التي تعالج مواضيع مترابطة أو متشابهة، وذلك بهدف ترشيد إعداد الوثائق.

718 - ويرد أدناه مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والستين للجنة. وقد أعد المشروع على أساس الولايات التشريعية القائمة، وسيستكمل في نهاية الدورة الحالية في ضوء التوصيات التي تعتمدها اللجنة.

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والستين للجنة

- 1 - انتخاب أعضاء المكتب.
 - 2 - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
 - 3 - المسائل البرنامجية:
- (أ) الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (عملاً بقرارات الجمعية العامة 266/72 ألف و 251/74 و 243/75)؛

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023: الجزء الأول: موجز الخطة، والجزء الثاني: الخطة البرنامجية للبرامج والبرامج الفرعية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج (في شكل ملزمة) (عملاً بقرارات الجمعية العامة 269/58 و 275/59 و 224/62 و 266/72 ألف و 251/74 و 243/75)

(ب) التقييم.

الوثائق

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم نظام المنسقين المقيمين ومكتب التنسيق الإنمائي: اتساق إعداد برامج الأمم المتحدة على المستوى القطري دعماً للبلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: البرنامج الفرعي 1 - سياسة الاقتصاد الكلي والحوكمة

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية لأمرىكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: البرنامج الفرعي 3 - سياسات الاقتصاد الكلي والنمو

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين بشأن تقييم مكتب شؤون نزع السلاح

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين بشأن تقييم إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين بشأن تقييم برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين بشأن تقييم مكتب الشؤون القانونية

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين بشأن تقييم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين بشأن تقييم إدارة التواصل العالمي

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين بشأن تقييم مكتب إدارة الموارد البشرية، بإدارة الشؤون الإدارية

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين بشأن تقييم مكاتب الممثلات الخاصات للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والعنف الجنسي في حالات النزاع، والعنف ضد الأطفال

4 - مسائل التنسيق:

(أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛

الوثائق

التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2021 (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2008 (د-60))

(ب) الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لخطة عام 2063.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها

- 5 - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.
- 6 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والستين.
- 7 - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية والستين.

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الحادية والستين

جدول الأعمال المؤقت المشروح	E/AC.51/2021/1/Rev.1
مذكرة من الأمانة العامة عن حالة الوثائق	E/AC.51/2021/L.1/Rev.1
مذكرة من الأمانة العامة عن تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة	E/AC.51/2021/L.2
تقارير الأمين العام عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022: الخطة البرنامجية للبرامج والبرامج الفرعية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج (قرارات الجمعية العامة 266/72 ألف، و 251/74 و 243/75)	
البرنامج 1، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات	A/76/6 (Sect. 2)
البرنامج 2، الشؤون السياسية	A/76/6 (Sect. 3)
البرنامج 3، نزع السلاح	A/76/6 (Sect. 4)
البرنامج 4، عمليات حفظ السلام	A/76/6 (Sect. 5)
استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	A/76/6 (Sect. 6)
البرنامج 6، الشؤون القانونية	A/76/6 (Sect. 8)
البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	A/76/6 (Sect. 9)
البرنامج 8، أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	A/76/6 (Sect. 10)
البرنامج 9، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	A/76/6 (Sect. 11)
البرنامج 10، التجارة والتنمية	A/76/6 (Sect. 12)
البرنامج 10، البرنامج الفرعي 6، مركز التجارة الدولية	A/76/6 (Sect. 13)
البرنامج 11، البيئة	A/76/6 (Sect. 14)
البرنامج 12، المستوطنات البشرية	A/76/6 (Sect. 15)
البرنامج 13، المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية	A/76/6 (Sect. 16)
البرنامج 14، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	A/76/6 (Sect. 17)
البرنامج 15، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	A/76/6 (Sect. 18)
البرنامج 16، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	A/76/6 (Sect. 19)
البرنامج 17، التنمية الاقتصادية في أوروبا	A/76/6 (Sect. 20)
البرنامج 18، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	A/76/6 (Sect. 21)
البرنامج 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	A/76/6 (Sect. 22)
البرنامج 20، حقوق الإنسان	A/76/6 (Sect. 24)
البرنامج 21، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين	A/76/6 (Sect. 25)
البرنامج 22، اللاجئون الفلسطينيون	A/76/6 (Sect. 26)
البرنامج 23، المساعدة الإنسانية	A/76/6 (Sect. 27)
البرنامج 24، التواصل العالمي	A/76/6 (Sect. 28)
البرنامج 25، خدمات الإدارة والدعم	A/76/6 (Sect. 29)
البرنامج 25، إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال	A/76/6 (Sect. 29A) و Corr.1
البرنامج 25، إدارة الدعم العملي	A/76/6 (Sect. 29B)

البرنامج 25، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	A/76/6 (Sect. 29C)
البرنامج 25، الإدارة، جنيف	A/76/6 (Sect. 29E)
البرنامج 25، الإدارة، فيينا	A/76/6 (Sect. 29F)
البرنامج 25، الإدارة، نيروبي	A/76/6 (Sect. 29G)
البرنامج 26، الرقابة الداخلية	Corr.1 و A/76/6 (Sect. 30)
البرنامج 27، الأنشطة المشتركة التمويل	A/76/6 (Sect. 31)
البرنامج 28، السلامة والأمن	A/76/6 (Sect. 34)
الميزانية البرنامجية لعام 2021	A/75/6/Add.1
مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية	E/AC.51/2021/9
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (قرار الجمعية العامة 224/62)	A/76/69
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	E/AC.51/2021/2
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الذي يقدمه البرنامج 9 من خلال مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة التواصل العالمي	E/AC.51/2021/4
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	E/AC.51/2021/5
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تفتيش وظيفة التقييم لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)	E/AC.51/2021/7
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	E/AC.51/2021/6
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام	E/AC.51/2021/3
التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2020 (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2008 (د-60))	E/2021/47
تقرير الأمين العام عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (قرار الجمعية العامة 257/60)	E/AC.51/2021/8
مذكرة من الأمانة العامة: جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والستين للجنة ووثائقها (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1894 (د-57))	E/AC.51/2021/L.3
مشروع تقرير اللجنة والإضافات	E/AC.51/2021/L.4

